جامعة اليرموك
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
اربد – المملكة الأردنية الهاشمية

المصارف الإسلامية في فلسطين
مشكلات وتحديات وحلول

Islamic Banking in Palestine
Problems, challenges, and solutions

إعداد
سعدي محمود محمد ارزيقات

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر رئيساً ومشرفاً
الدكتور زكريا محمد القضاة مشرفا مشاركاً

حقل التخصص : الاقتصاد والمصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية في فلسطين
مشكلات وتحديات وحلول

سعدي محمود محمد إرزيقات

بكالوريوس الاقتصاد والمصارف الإسلامية, جامعة اليرموك, الأردن 2005

دبلوم عالي تكنولوجيا المعلومات, جامعة كامبردج, بريطانيا 2006

ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية, جامعة اليرموك, الأردن 2008

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

وافق عليها:

أ.د. محمد أحمد صقر .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ في الاقتصاد الإسلامي, جامعة اليرموك

د. زكريا محمد القضاة .... مشرفًا مشاركاً

أستاذ مشارك في الفقه المقارن, جامعة اليرموك

أ.د. كمال توفيق حطاب .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد الإسلامي, جامعة اليرموك

أ.د. رياض عبد الله المومني .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد, جامعة اليرموك

د. عماد رفيق بركات .... عضواً

أستاذ مساعد في الاقتصاد الإسلامي, جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة

2008/04/20

(اليوم: الأحد, الساعة: العاشرة صباحاً)

إهداء

إلى الروح الطاهرة في عالم الغيب والشهادة ...

إلى أمي رحمها الله

إلى والدي الحبيب لما قدمه لي من دعم ومساندة طيلة مسيرتي التعليمية

أطال الله في عمره

إلى ثرى فلسطين الطاهر

إلى من هم أكرم منا جميعاً

إلى اللذين رووا بدمائهم شجر التين والزيتون

شهداء انتفاضة الأقصى المباركة

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

مجـــدي

شكر وتقدير

أود أولاً أن أقدم الشكر إلى الأستاذين الفاضلين اللذان أشرفا على هذه الرسالة, وما قدماه لي من ملاحظات قيمة كان لها الأثر في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود, أشكر الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر, والدكتور زكريا محمد فالح القضاة.

وأقدم شكري إلى لجنة المناقشة والمؤلفة من الأساتذة الأفاضل وهم: الأستاذ الدكتور كمال توفيق حطاب, والأستاذ الدكتور رياض عبد الله المومني, والدكتور عماد رفيق بركات على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة, وإبداء توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة.

ثم بعد أشكر كلاً من الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح, والدكتور أمجد الناصر من قسم الإحصاء في جامعة اليرموك لما قدماه لي من عون ومساعدة فيما يخص الجانب الإحصائي في هذه الدراسة.

وأقدم شكراً خاصاً للأستاذ عبد الكريم ارزيقات مدير البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً – فرع الخليل لما قدمه لي من مقترحات تتعلق بالموضوع محل الدراسة.

وأخيراً وليس بآخر, أقدم شكراً إلى العاملين في دائرة الأبحاث بسلطة النقد الفلسطينية لما قدموه لي من عون ومساعدة في الحصول على ما يتعلق برسالتي من بيانات حديثة وغير منشورة, وكذلك ميزانيات مجمعة عن المصارف الإسلامية, وإجمالي المصارف العاملة ولفترات متقدمة, وأخص بالذكر السيد علي الخطيب, والسيد أحمد الحاج حسن, والسيد عوني الأحمد.

فجزاهم الله عني خير الجزاء ...

الباحث سعدي ارزيقات

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

فهرس الجداول

ملخص الرسالة

إرزيقات, سعدي محمود محمد. المصارف الإسلامية في فلسطين - مشكلات وتحديات وحلول رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, إربد, الأردن 2008م.

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر رئيسا ومشرفا
الدكتور زكريا محمد القضاة مشرفاً مشاركاً

هدفت هذه الدراسة إلى وصف تجربة العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين, وكذلك بيان المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المصارف سواء على المستوى الداخلي والمتمثلة بشكل رئيسي في الموارد البشرية, وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي, والجوانب الفنية والمادية, وكذلك سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية, أو على المستوى الخارجي والمتمثلة بالمتعاملين, والسياسات النقدية المطبقة على تلك المصارف, وكذلك الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في فلسطين.

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم إستبانة تم الاستعانة بأسئلتها من خلال المقابلات مع بعض مدراء المصارف الإسلامية في فلسطين, والدراسات السابقة حول الموضوع, وقد تم توزيعها على إدارات وموظفي هذه المصارف, ومن ثم تحليلها بالشكل المناسب, والحصول على نتائج هامة بهذا الخصوص.

لقد كشفت نتائج الدراسة بأن المصارف الإسلامية في فلسطين تواجه العديد من المشكلات الداخلية والخارجية والتي أثرت على أداء هذه المصارف من حيث قدرتها على مواجهة أندادها من المصارف التقليدية, ولعب دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين, وكذلك في قدرتها على التطور والنمو.

هذا وقد تضمن هذه الدراسة عدة توصيات وحلول كان من أهمها: ضرورة أن تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى الوصول إلى أكبر قدر من التجمعات السكانية, وأن تسعى

إلى إنشاء دوائر متخصصة بحيث يشرف عليها مختصون وتكون مهمتها محصورة في الاطلاع على مشاكل هذه المصارف, وكيفية الاستعداد لها قبل استفحالها وما هي سبل المعالجة, كذلك مسايرة الاتجاه العلمي فيما يخص موضوع الاندماج وذلك لتكوين جبهة قوية قادرة على الثبات والصمود أمام المصارف التقليدية الجيدة التأسيس.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي, المصارف الإسلامية, فلسطين, مشكلات وحلول, ارزيقات.

المقدمـــة:

يقوم القطاع المصرفي بدور هام وحيوي في كل بلد من بلدان العـالم, بحيث يمثـل أهـم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء, فهو يقوم بدور الوسيط المالي بين وحدات الفائض, ووحدات العجز، وكذلك تقديم العديد من الخـدمات الماليـة والمـصرفية الأخرى, والتي من شأنها أن تساعد على تيسير النشاط الاقتصادي وزيادة تطوره، وكلما كـان هذا النظام متقدماً ولا يعترض سير عمله العقبات سواء الداخلية أو الخارجية التي تحول بينـه وبين أداء مهامه كلما كان أقدر على تسريع عملية التقدم الاقتصادي لذلك البلد.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة لاحظ العالم ظهور المصارف الإسلامية بإنـشاء أول مـصرف إسلامي في مدينة دبي الإماراتية عام 1975م يحمل إسم بنك دبي الإسلامي, ثم انتشرت هـذه المصارف الى باقي الدول العربية والاسلامية, ومراكز المال العالمية مقدمة البديل الاسـلامي للمعاملات الربوية التي حرمتها الشريعة الاسلامية بقوله سبحانه وتعـالى: " وأحـل الله البيـع وحرم الربا" [1]. هذا وتشير الدراسات " الى أن النظام المصرفي الاسلامي هو الاكثر إستقراراً من الناحية الاقتصادية البحته, وأن التجربة أصبحت ظاهرة واقعية ينظر إليها العـالم بتقـدير وإعجاب, وأنها بالرغم من حداثتها, والصعوبات التي تواجهها إلا أنها فرضـت نفـسها علـى النظام المصرفي العالمي لا بغرض مواجهته ومحاربتـه, ولكـن بغـرض تطبيقـه والعمـل بموجبه"[2].

لقد أصبحت المصارف الاسلامية واقعاً ملموساً بعد أن كانت حلماً يراود العديد من الناس من سكان العالم العربي والإسلامي. فقد إستطاعت المصارف الاسلامية التغلب على الكثير من

---

(1) سورة البقرة, الآية 275.

(2) محاضرة للاستاذ صالح كامل في حفل تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الاسلامي للتنمية, سلسلة محاضرات الفائزين بجائزة البنك الاسلامي للتنمية. *تطور العمل المصرفي الاسلامي- مشاكل وآفاق*. الطبعة الاول, البنك الاسلامي للتنمية, جدة, المملكة العربية السعودية. 1418هـ – 1997م , ص9.

الصعوبات التي قابلتها في البداية, وعبرت المرحلة التجريبية بنجاح مشهود في البلدان المختلفة على إختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية, وهي تؤدي واجباً تكتنفه التحديات من كل جانب, بحيث تواجه كثيراً من المشكلات في تنافسها مع الوسائل والاساليب المصرفية التقليدية الغائرة الجذور[1].

وعلى الرغم من هذا النجاح المتسارع, والاتساع الكبير لنشاط المصارف الإسلامية على مستوى العالم من حيث زيادة عددها, وحجم رؤوس أموالها, وتعدد أنشطتها, وأدواتها الاستثمارية فإن هذه المؤسسات واجهت ولا زالت تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تؤثر على مسيرة عملها, وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المتمثلة في تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية في جميع المعاملات المالية, والمشاركة في التنمية الاقتصادية, ودعم المشاريع التنموية للبلد الذي تتواجد فيه.

أما بالنسبة للمصارف الاسلامية في فلسطين, فإن هناك إهتماماً كبيراً بتأسيس تلك المصارف على أراضيها, وقد ظهرت أول محاولة في عام 1994م، عندما طلب من سلطات الاحتلال الإسرائيلية تأسيس مصرف إسلامي في مدينة رام الله, وكانت إجابة الحاكم العسكري حينها أنه ليس جاهزاً لمناقشة هذه الفكرة, مما أدى إلى قيام عدد من المستثمرين, ورجال الأعمال الفلسطينيين بإنشاء شركة دون ذكر بأنها ستؤسس على منهج إسلامي، وبالفعل كانت النتيجة ظهور شركة بيت المال الفلسطيني كشركة حملة أسهم[2], ثم تلاها إنشاء عدة مصارف إسلامية وصل عددها حتى نهاية عام 2005 أربعة مصارف شكلت ما نسبته 17% من

---

[1] شودري, رشيد. *نظرة تقويمية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ودورها المستقبلي*. بحوث مختارة من المؤتمر العام الاول للمصارف الاسلامية المنعقد بإسطنبول بتركيا, الطبعة الاولى, القاهرة, الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية, 1407هـ الموافق 1987, ص155-ص177.

[2] تم ترخيص شركة بيت المال الفلسطيني في 1994/02/22 كأول شركة استثمارية تتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية برأس مال 10 ملايين دينار أردني, ومقرها في مدينة نابلس في الضفة العربية, وحتى سنة 2004 توقفت الشركة عن العمل بعد أن قامت الإدارة الأمريكية بالتحفظ على أرصدة الشركة داخل الولايات المتحدة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

اجمالي عدد المصارف التقليدية, و10% من إجمالي فروع تلك المصارف, وبمجموع ما نسبته 18% من رأس المال لجميع المصارف العاملة في فلسطين[1] وهذه أرقام تستدعي البحث والتقييم لهذه التجربة, ومن ثم التعرف على مشكلاتها, ومحاولة وضع حلول ومقترحات من شأنها أن تزيد من فعاليتها في الاستثمار والتنمية.

حيث يذكر أن المصارف العاملة حالياً في فلسطين هي ثلاثة مصارف فقط حيث تم دمج بنك القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية مع البنك الاسلامي الفلسطيني في 13/05/ 2005م.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية خاصة تنبع من أهمية تجربة المصارف الاسلامية في فلسطين, ومن أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المصارف, بحيث أن هذه التجربة هي تجربة حديثة وفريدة وتثير إهتمام الكثير من الناس هناك, وبهذا يمكن إبراز هذه الاهمية بالنقاط التالية:

1. أن هذه الدراسة لها أهمية خاصة لمالكي المصارف الاسلامية (أصحاب رؤوس الأموال) وكذلك لإدارات تلك المصارف, بحيث ستحاول تقديم حلول ومقترحات من شأنها أن تزيد من دور تلك المصارف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية, كما أن المعرفة بتلك المشكلات والتحديات من قبل تلك الجهات سيجعل التغلب عليها أكثر جدوى وسهولة قبل إستفحالها.

2. كما أن هذه الدراسة ستكون هامة بالنسبة للسلطات المنظمة لعمل المصارف الاسلامية, مثل سلطة النقد الفلسطينية, حيث يهمها معرفة العقبات التي تواجهها المصارف الاسلامية من أجل العمل على حلها, وتقديم المقترحات بشأنها لتلك المصارف, مما يعزز من دورها في دعم المشاريع الاقتصادية المختلفة.

---

[1] تم حساب النسب من إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

3. قلة الدراسات التي تناولت الموضوع, بحيث أفتقرت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع المصارف الاسلامية في فلسطين الى الحديث عن المشكلات, أو التحديات التي تواجه تلك المصارف بشكل مباشر, وكموضوع رئيسي, أو الحلول الممكنة لها.

4. ومما يوضح أهمية هذه الدراسة أنها ستعتمد أيضاً على الاسلوب الميداني في جمع البيانات بعكس أغلب الدراسات التي أعتمدت على الاسلوب النظري البعيد عن الواقع والتطبيق العملي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف الاسلامية في فلسطين من المصارف الاسلامية حديثة الولادة, بحيث لم يتجاوز عمرها العقد والنصف من الزمان, الامر الذي أدى الى غموض فكرة تلك المصارف في عقول الكثيرين من الناس هناك, وبرز العديد من التساؤلات حول أداء هذه المصارف دون معرفة واضحة بالمشكلات أوالصعوبات التي واجهت وتواجه تلك المصارف, وما هي أسبابها, وما هي آثارها, وكيف يمكن التغلب عليها.

وبذلك يمكن صياغة المشكلة بالأسئلة التالية:

1 . ما واقع وحجم نشاط المصارف الاسلامية في فلسطين في النشاط المصرفي الفلسطيني؟

2 . ما المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين وتعيق من أدائها في تحقيق أهدافها؟

3 . ما الحلول المقترحة لمشكلات وتحديات المصارف الاسلامية في فلسطين والتي تزيد من قدرتها على التطور, والمساهمة في الاستثمار والتنمية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال المقابلات الشخصية التي أُجريت مع مدراء بعض المصارف الاسلامية في فلسطين, وبناء على الدراسات السابقة حول الموضوع فقد تم التوصل الى الفرضيات التالية:

1 . (يعتبر حجم نشاط المصارف الاسلامية متواضعاً عند مقارنته بالنشاط المصرفي الفلسطيني).

2. (تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين مجموعة من المشكلات الداخلية والخارجية والتي تحد من قدرتها تحقيق أهدافها).

3 . (تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين مجموعة من التحديات والتي يمكن أن تؤثر على مسيرة عملها المستقبلي).

حدود الدراسة:

تتعرض هذه الدراسة الى مشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين والحلول المقترحة لها ولن تتطرق الى مشكلات الجهاز المصرفي الفلسطيني ككل إلا ما يخدم أغراض هذه الدراسة.

محددات الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة الى تحليل حجم العمل المصرفي الاسلامي في فلسطين منذ بداية نشأته من العام 1997 الى نهاية 2007/06/30 .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى الآتي:

1. وصف تجربة العمل المصرفي الاسلامي، وواقعه في الجهاز المصرفي الفلسطيني منذ بدايته الى فترات متقدمة من عمر هذه التجربة.

2. التعرف على المشاكل والتحديات التي تعترض سير عمل هذه المؤسسات المالية، وتحليلها سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو التشريعية، أو الاجتماعية خلال مدة تجربتها في ظل الظروف الراهنة.

3. وضع الحلول والمقترحات لتلك العقبات سواء الداخلية منها, أو الخارجية, وكيف يمكن مواجهتها, والاستعداد لها.

تعريف المصطلحات: (مشكلات وتحديات)

1. مشكلات داخلية: تعني كل ما تعاني منه المصارف الاسلامية على مستوى النظام الداخلي للمؤسسة, أي كل ما له علاقة بالمؤسسة المالية وبهيكلها الداخلي من موارد بشرية, وجوانب مادية وفنية, وأي عوامل ذات صلة (داخل المؤسسة).

2. مشكلات خارجية: تعني كل ما تعاني منه المصارف الاسلامية على مستوى النظام الخارجي للمؤسسة, أي كل ما له علاقة بالمؤسسة المالية وبهيكلها الخارجي من متعاملين, وقوانين وسياسات نقدية, وأي عوامل ذات صلة (خارج المؤسسة).

3. تحديات: تعني كل ما يمكن أن يحد من قدرة المصارف الاسلامية على تحقيق أهدافها في المستقبل, من تكنولوجيا مصرفية, ومنافسة, وأي عوامل ذات صلة (عوامل مستقبلية).

الدراسات السابقة:

بسبب حداثة تجربة المصارف الاسلامية في فلسطين نتج عن ذلك قلة في الدراسات المتعلقة بها, حيث أن معظم تلك الدراسات كانت عبارة عن أبحاث صغيرة, أو مقالات, ومع ذلك فهناك من الباحثين المهتمين بهذه التجربة حاولوا تقييمها من جوانب متعددة وكلٌ حسب تخصصه.

وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

1. جبر, محمد هشام. " المصارف الإسلامية في فلسطين – تحديات وآفاق للفترة ما بين 1998م_2000م " بحث باللغة الانجليزية, مجلة جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين.

أعطت الدراسة لمحة تاريخية عن العمل المصرفي الإسلامي في العالم وفي فلسطين, واستخدم الباحث نظام تحليل البيانات في الوصول إلى تقييم لأداء المصارف الإسلامية, وتمت

المقارنة بين المصارف الإسلامية في فلسطين, وفروع المصارف الأردنية, وجميع المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المصارف الإسلامية في فلسطين ما زال قليلاً حيث أن موجودات تلك المصارف " المصارف الإسلامية" تمثل أقل من النصف من نسبة موجودات المصارف الكلية, وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية بجهود أكبر لتسويق منتجاتها, وأن تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تشجيع المصارف الإسلامية وذلك بأخذ طبيعتها بعين الاعتبار.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها عبارة عن بحث صغير, كما أن الباحث لم يتطرق الى مشكلات المصارف بشكل مباشر, أو الحلول الممكنة, بل كان عبارة عن تحليل مالي لميزانيات تلك المصارف وتمت المقارنة فيما بينها.

2. الجعبري, محمد طارق. " المصارف الإسلامية في فلسطين بين النظرية والتطبيق" (1999م), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة القدس, القدس, فلسطين.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع المصارف الإسلامية في العالم وفي فلسطين منذ نشأتها حتى العام 1999م ومدى انحراف تلك المصارف عن النموذج النظري الذي وضع لها, وتطرق الباحث الى الحديث عن المصارف التجارية في العالم منذ نشأتها, ثم المصارف الاسلامية ثم تناول موضوع الربا وانواعه في القرآن الكريم والسنة النبوية, وبين مدى التزام المصارف الاسلامية في فلسطين بالابتعاد عن التمويل بالفائدة, وتقييم الاعمال التي تقوم بها تلك المصارف من الناحية الشرعية, بحيث أن هذه الدراسة كانت عبارة عن تقييم شرعي للمصارف الاسلامية في فلسطين, وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها:

أ. أن المصارف الاسلامية في فلسطين تهدف الى إجتناب المعاملات الربوية والعقود المحظورة شرعا.

ب. عدم وجود مرجعية فقهية لجميع المصارف الاسلامية تقوم على دراسة أمر المصارف بغية الوصول بها الى ما يتطلع اليه المسلمون.

ج. أن المصارف الاسلامية تهدف الى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين الناس من خلال حرصها على جعل الاستثمار مفتوحاً أمام الجميع.

وقد أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها:

أ. ضرورة قيام هذه المؤسسات بتثقيف العاملين لديها من الناحية الشرعية.

ب. توثيق الصلاة بين المصارف الاسلامية في الداخل والخارج.

ج. مراعاة سلطة النقد الفلسطينية خصوصية الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتناول بأي مبحث من المباحث مشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين بشكل مباشر أو غير مباشر, بل كانت عبارة عن تقييم شرعي بحت لمعاملات تلك المصارف من حيث مدى التزامها بالابتعاد عن التمويلات الربوية, والاستثمارات التي يجيزها الشرع, كما أنها عملت في فترة قصيرة بعد إنشاء تلك المصارف لم تزد عن السنتين, ولم يكن قد صدر قانون المصارف الاسلامية آنذاك, كما أنها لم تتناول جميع المصارف الاسلامية العاملة حالياً في فلسطين حيث أن بعضها كان تحت التأسيس.

3. عبادي, سليمان. " تقييم أداء المصارف الإسلامية في فلسطين" (2001م), بحث من منشورات مجلة جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين, مركز تطوير القطاع الخاص, نابلس, فلسطين.

لقد تناول الباحث تقييم لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين للعام 2001م من حيث قدرتها على تجميع المدخرات, والأموال اللازمة لها للقيام بالاستثمار, وكذلك تقييم الخدمات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

أ. أن المصارف الإسلامية في فلسطين وإن كانت حديثة النشأة إلا أنها تطورت بشكل سريع خلال السنوات الماضية من حيث قدرتها على إجتذاب الودائع مقارنة مع المصارف الأخرى.

ب. أن المصارف الإسلامية في فلسطين تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تعرقل سير عملها, وتقلل من كفائتها, ومنها ما هو مشترك مع المصارف التجارية, ومنها ما له علاقة بسلطة النقد الفلسطينية, وأخرى لها علاقة بالجمهور الفلسطيني.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها:

أ. العمل على انشاء دائرة تسويق وتطوير في كل مصرف, مهمتها تسويق العمل المصرفي الاسلامي, وتثقيف الجمهور.

ب. تنويع الاستثمارات بحيث لا يقتصر على عقود المرابحات.

ج. زيادة صور التكافل الاجتماعي, ودعم صندوق القرض الحسن, وصناديق الزكاة, ومساعدة الطلبة المحتاجين.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها عملت في فترة قصيرة من عمر هذه التجربة, كما أنها تناولت موضوع المصارف الاسلامية بفترة زمنية محددة وهي سنه 2001 من خلال تقييم قدرة المصارف الاسلامية على تجميع المدخرات, وكذلك الاستثمارات, ومن ثم وتقييم الخدمات فقط, كما ان الباحث لم يتطرق الى تفاصيل المشكلات التي ذكرها وإكتفى بذكرها فقط.

4. أبو معمر, فارس محمود. " تقييم أداء المصارف العاملة في فلسطين ". (2003م), بحث صادر عن المؤتمر العلمي الاول, كلية التجارة, مجلة الجامعة الاسلامية, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

تناول هذا البحث جميع المصارف العاملة في فلسطين بما فيها المصارف الاسلامية, وتقييم لأدائها من حيث مدى إلتزام تلك المصارف بتعاليم سلطة النقد الفلسطينية من ملائة مصرفية, وسيولة, وتوظيفات داخلية وخارجية. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها:

أ. أن غالبية المصارف الوطنية بما فيها المصارف الاسلامية تلتزم بالملائة المالية التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية في حين عدم إلتزام المصارف الغير الوطنية بها.

ب. تلتزم جميع المصارف العاملة في فلسطين بنسبة التوظيفات الخارجية الى إجمالي الودائع.

ج. تلتزم جميع المصارف بنسبة السيولة المحددة من قبل سلطة النقد.

د. تلتزم المصارف الوطنية بنسبة التسهيلات الى الودائع المحددة بنسبة 40% في بعض المصارف, وتزيد نسبة التسهيلات الى الودائع عن 50%.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات كان منها:

أ. ضرورة متابعة إستكمال رأس المال للمصارف التي وضعت برنامجا لذلك.

ب. إلزام المصارف الوافدة بنسبة التسهيلات الى الودائع.

ج. الزام المصارف الوافدة بالملائة المالية حسب الفروع وليس حسب الأم.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق الى الحديث عن معوقات المصارف الاسلامية أو التقليدية على حد سواء, وإنما كانت عبارة عن تقييم أداء للمصارف العاملة في فلسطين عن طريق تحليل الميزانية المجمعة للفترة ما بين 2003م_2004م.

5. العماوي, اسماعيل عبد السلام. " المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لآثارها على المصرف الإسلامي الأردني" (2003م), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, اربد, الاردن.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية بدراسة تطبيقـه لآثارها على المصرف الإسلامي الأردني, وقد كان من أهم تلك المعوقات.

أ. عدم ملائمة السياسات النقدية التقليدية.

ب. غياب الأسواق المالية الإسلامية.

ج. القصور النوعي في الموارد البشرية بسبب نمط التعليم والتدريب.

د. ضغوط البيئة الدولية وقصور التنظير المصرفي.

كما وقد اشتملت هذه الدراسة على دراسة ميدانية تناولت الواقع العملي للموارد البشرية في المصرف الإسلامي الأردني, والواقع العملي للمتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأردن. وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها: عدم توفر الأدوات المالية الاسـلامية المناسبة للعمل المصرفي الاسلامي, كما أن سعر الفائدة الذي يسيطر على المؤسسات الدوليـة شكل معوقا خارجيا للمصارف الاسلامية وقد تمثل ذلك في ضغوطات البيئة الدولية.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتعرض الى المعوقات الداخلية التي تواجه المـصارف الاسلامية بالتفصيل, كما أنها عملت عن المصرف الاسلامي الاردني وبدراسة تطبيقية.

وفيما يخص الدراسات السابقة, وما يميز دراستنا عن تلك الدراسـات إجمـالاً والتـي تـم التعرض لها سواء كانت أبحاث, أو رسائل علمية هو أن معظم تلك الدراسـات لـم تتنـاول الموضوع كعنوان رئيسي, كما أن غالبيتها كانت دراسات نظرية بحته, ولم تتطرق الى الجانب العملي لمشكلات العمل المصرفي الاسلامي, وخاصه الدراسات التي عُملت عـن المـصارف الاسلامية في فلسطين, بحيث أنه لم تـاخذ أيٌ من هذه الدراسات مشكلات العمل المـصرفي الاسلامي أو تحدياته كدراسة نظرية, أو ميدانية وكيف يمكن معالجته والحلول الممكنة, وهـذا ما ستقوم به دراستنا بإذن الله .

منهجية الدراسة:

إعتمد الباحث في توفير البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة على البيانات الثانوية المستخلصة من الادبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة, وتحليل النتائج التي يمكن إستخلاصها من خلال الرجوع الى المكتبات العامة, والخاصة, وشبكات الاتصال الالكترونية, كما وتم تجميع البيانات الكمية المستخدمة في هذه الدراسة من نشرات المصارف الاسلامية, وكذلك منشورات سلطة النقد الفلسطينية, كما وتم الحصول على بعض البيانات غير المنشورة من سلطة النقد الفلسطينية ولفترات متقدمة لخدمة غرض هذه الدراسة, ومن خلال جمع البيانات إتضح للباحث أنها لا تخدم غرض الدراسة ولا تلبي الهدف المقصود وتحققه كما هو مطلوب, ومن هنا أتت ضرورة اللجوء الى البيانات الاولية غير المنشورة والتي تم الحصول عليها بالاتي:

أ. مقابلات مع مدراء الفروع الرئيسية للمصارف الاسلامية, ومع بعض الموظفين أصحاب الباع الطويل في هذا المجال.

ب. مقابلات مع أكاديميين مهتمين بالعمل المصرفي الاسلامي الفلسطيني.

ج. عمل إستبانة تتألف من ثلاثة أقسام, يتضمن القسم الأول منها على معلومات عامة للمستجيب مثل العمر, والمؤهل العلمي, والتخصص, والخبرة بالعمل المصرفي التقليدي والاسلامي, والوظيفة التي يشغلها, أما القسم الثاني فقد خصص لجمع بيانات تتعلق بدرجة أهمية المشكلات التي تواجهها المصارف الاسلامية في فلسطين, بحيث أستخدم في هذا القسم " سلم ليكرت " الاحصائي من خمس درجات حيث يدل الرقم (1) على أن درجة أهمية المشكلة عالية جداً بينما يدل الرقم (5) على أن درجة أهمية المشكلة معدومة, والدرجات مرتبة بالاستبانة حسب أهمية كل واحدة منهما, والغرض من التعرض لأهمية المشكلات بالترتيب هو

وضع أولوية لحلها من قبل القائمين عليها, حيث أن المشكلة الاولى هي أهم من المشكلة الثانية ولذلك تكمن الاهمية في حلها على سبيل المثال, كما سيتم إيجاد المتوسط الحسابي لقياس درجة أهمية كل مشكلة من وجهة نظر المستجيبين وإستخراج الانحراف المعياري لدرجة أهمية كل مشكلة على حده لغرض معرفة إتفاق أو إختلاف المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة, وفي القسم الثالث تم طرح سؤال مفتوح حول مشكلات وتحديات المصارف الاسلامية في فلسطين بحيث لم يتضمنها القسم الثاني من الاستبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

إشتمل مجتمع الدراسة الميدانية على جميع المصارف الاسلامية في فلسطين وعددها ثلاثة مصارف, وبشبكة فروع بلغت 22 فرعاً, وهي: المصرف الاسلامي العربي (1995م), والمصرف الاسلامي الفلسطيني للتمويل والاستثمار (1997م), ومصرف الاقصى الاسلامي(1998م), أما عينة الدراسة فقد كانت عينة مقصودة بحيث إشتملت على موظفي تلك المصارف, وهم حسب التصنيف الآتي: مدير فرع, رئيس قسم, مدير إستثمار وتمويل, مساعد مدير, مراقب شرعي, مدير تنفيذي, رئيس قسم وحدة المصارف الاسلامية في سلطة النقد, مدير دائرة الرقابة على المصارف والمصارف الاسلامية, نائب مدير دائرة الرقابة على المصارف في سلطة النقد.

أسلوب تحليل البيانات:

بعد تجهيز البيانات تم تحليلها بأستخدام البرنامج الاحصائي المناسب SPSS ثم تم عرضها بالشكل المناسب سهل الفهم والاستخدام.

تم إستخدام في هذا التحليل الاسلوب الوصفي التحليلي بإستخدام الجداول, والتي تعبر عن نتائج تحليل البيانات, والمقابلات التي إجريت.

الفصل الاول: واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني وحاضره

المبحث الاول: تاريخ الجهاز المصرفي الفلسطيني أثناء فترات الاحتلال

المطلب الاول: الفترة ما بين عام 1948م _ 1967م

إتسمت هذه الفترة بتبعية الضفة الغربية للتعليمات والقوانين والانظمة المصرفية الاردنية, حيث كان الدينار الاردني هو العملة الرسمية المتداولة في الضفة الغربية, هذا وقد بلغ عدد المصارف العاملة في الضفة الغربية خلال هذه الفترة ثمانية مصارف, لها 32 فرعا, وقد كانت هذه المصارف جميعها خاضعة لتعليمات ورقابة وإشراف البنك المركزي الاردني [1] . والجدول التالي يبين عدد المصارف التي عملت في الضفة الغربية أثناء هذه الفترة [*].

جدول رقم (1) المصارف التي عملت في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين 1948_1967

الرقم	المصرف	عدد الفروع
1	القاهرة عمان	5
2	العربي	4
3	العثماني	3
4	الاردني	5
5	العقاري العربي	4
6	الاهلي الاردني	2
7	المشرق	4
8	أنترا	2
9	البريطاني للشرق الاوسط	3_2
10	صندوق قروض البلديات	–
11	مؤسسة الإقراض الزراعي	جميع مدن الضفة الغربية

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية, الجدول من إعداد الباحث

وفي عام 1967م قدر إجمالي موجودات هذه الفروع في الضفة الغربية وحدها بأكثر من 15 مليون دينار أردني, مما يشكل ما يزيد عن خمس موجودات النظام المصرفي التجاري الاردني, حيث بلغت الودائع حوالي 14 مليون دينار, والائتمان حوالي 10 ملايين دينار, وكانت

---

(1) عاشور, يوسف حسين. *آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني*. الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين ,2003, ص138.

(*) يذكر أن الدراسات التي عملت عن الجهاز المصرفي الفلسطيني في تلك الفترة لم يكن بينها إتفاق حول عدد الفروع والمصارف التي عملت في فلسطين حينها ولكنها متقاربة.

نسبة الودائع في هذه المصارف تمثل 29% من إجمالي الناتج المحلي قبل حزيران 1967م مقابل نسبة 48% في دولة الاحتلال الاسرائيلي(1).

أما قطاع غزة فقد كان في تلك الفترة تحت الادارة المصرية, وكانت العملة المصرية هي العملة السائدة في القطاع, كما كان العمل يتم وفقا للانظمة والقوانين والتعليمات المصرية, وقد بلغ عدد المصارف التي كانت عاملة في القطاع في تلك الفترة ستة مصارف لها تسعة فروع, وهي كما بالجدول التالي:

جدول رقم(2) المصارف التي عملت في قطاع غزة للفترة ما بين 1948_1967

المصرف	عدد الفروع
بنك فلسطين	3
المصرف العربي	2
المصرف العقاري العربي	1
بنك الاسكندرية	1
بنك الامة	1
بنك التسليف الزراعي	1

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية, الجدول إعداد الباحث

وقد كانت هذه المصارف تقدم خدمات ذات مستوى عالٍ نسبياً, وتلعب دوراً هاماً في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة مثل: التجارة, السياحة, الصناعة, وكذلك بعض المشاريع الزراعية, وقد كان من أهم الخدمات التي كانت تقدمها هذه المصارف هي: الحوالات, قبول الودائع, فتح الحسابات, وتقديم التسهيلات الائتمانية (2).

مما سبق نخلص الى أن الجهاز المصرفي الفلسطيني في تلك الفترة (1948_1967) إتسم بعدم الاستقرار وعدم التكامل, وذلك نتيجة التبعية للانظمة والقوانين المصرفية الاردنية والمصرية, وقد كان ذلك نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين, وحدوث النكبة عام

(1) أبو معمر, فارس. *دور البنوك في الاستثمار*. مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد العاشر, العدد الاول, 2001م, ص306_ص 345. الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

(2) المرجع السابق, ص306_ص 345.

1948م وهجرة الفلسطينيين عن ديارهم, كل هذه الامور أدت الى الإبطاء في نمو الجهاز المصرفي الفلسطيني وأثرت على تطوره.

المطلب الثاني: الفترة ما بين عام 1967م _ 1994م

بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام 1967م توقفت جميع المصارف الفلسطينية والعربية عن العمل, وذلك وفق القرار العسكري الاسرائيلي رقم 7 بتاريخ 1967/6/7م, كما تم إعلان الليرة الاسرائيلية(*) عملة قانونية في جميع المناطق المحتلة بجانب الدينار الاردني في الضفة الغربية, والجنيه المصري في قطاع غزة. وقد كان من أهم النقاط التي نص عليها القرار العسكري الاسرائيلي رقم 7 ما يلي [1]:

1. تغلق جميع المصارف والمؤسسات في منطقة الضفة الغربية الى أن يصدر أمر آخر.
2. يحظر بهذا على جميع المصارف, ومؤسسات التسليف القيام بأي عمل, أو إتصال, أو مفاوضات مع المصارف, أو وكلاء مصارف, أو أي فرع خارج المنطقة.
3. يحظر بهذا على جميع المصارف ومؤسسات التسليف عقد أي نوع من الصفقات.
4. كل من يخالف أحكام هذا الامر يعاقب بالحبس لمدة خمس عشرة سنة, أو بغرامة مقدارها عشرة آلاف ليرة إسرائيلية, أو كلتا العقوبتين.
5. يبدأ سريان هذا الامر إعتبارا من 8 حزيران 1967م.

بعد ذلك سمح للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل داخل الضفة الغربية, وقطاع غزة وكان عددها ستة مصارف(*) ولها 40 فرعا, 10 فروع كانت عاملة في قطاع غزة, والاخرى في الضفة الغربية [1].

(*) الليرة كانت العملة الاولى لدولة الاحتلال الاسرائيلي وبعدها تم إستبدالها بالشيقل المتداول حاليا.

[1] جبر, محمد هشام. *الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي*. ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدراسي المنعقد في غرفة التجارة وصناعة رام الله والبيرة واللواء 1994م.

(*) المصارف هي: بنك باركليز, بنك ديسكونت, بنك ميزراحي, بنك هبوعليم, بنك لئومي, بنك عين حي.

بقيت المصارف الاسرائيلية هي الوحيدة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى أن سمح بقرار من محكمة العدل الاسرائيلية لمصرف فلسطين بإعادة فتح فروعه في قطاع غزة, ثم سمح لمصرف القاهرة –عمان بممارسة العمل في أواخر عام 1986م في الضفة الغربية بمدينة نابلس.

ولم تقم المصارف الاسرائيلية بالدور الذي يمكن أن تقوم به أي مصارف في أي مجتمع, بحيث كانت لا تقدم التسهيلات للسكان الفلسطينيين إلا في أضيق الحدود, وبضمانات تفوق أضعاف قيمة التسهيلات المطلوبة, كما أن التعامل مع هذه المصارف كان محصورا في فئة معينة من أفراد المجتمع الفلسطيني وخصوصاً المضطرين للتعامل مع مصارف كالموظفين والتجار.

كما أن السياسات الائتمانية للمصارف الاسرائيلية كانت متشددة جداً حيث أن قروضها لم تزد عن 1% من إجمالي الناتج القومي للضفة الغربية [2]. وبهذا فقد كانت هذه المصارف مركزة لإستقطاب الودائع من الشعب الفلسطيني وتحويلها الى الاقتصاد الاسرائيلي بدلاً من أن تكون أداة لتمويل التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد يرى أحد الباحثين [3] أن المصارف الاسرائيلية مهما كان عددها التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن قسم كبير منها كان يخدم سكان المستوطنات الاسرائيلية, ففي إحصائية سنة 1986م وجد أن هناك 22 فرعا تخدم السكان الفلسطينيين و14 فرعاً تخدم المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك شرقي القدس.

---

(1) عودة, علي احمد. *القطاع المصرفي الاسرائيلي (نشأته تطوره ووضعه الحالي ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية)*, رسالة ماجستير منشورة, قسم الادراة المالية, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين, 2001م , ص79.

(2) الطنبور, خالد ناجي حروبي. *دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, الجامعة الاردنية, عمان, الاردن 2001م , ص40.

(3) عاشور. حسين, *آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني*, مرجع سابق, ص154.

أضف الى ذلك بأن المصارف الاسرائيلية إعتمدت على عامل القوة العسكرية في المطالبة بمستحقاتها من المواطنين الفلسطينيين, فقد كانت قوات الجيش تحت تصرف هذه المصارف إن لزم الأمر كإعتقال المدين وإخضاعه للاستجواب وما الى ذلك [1], وربما كان ذلك من العوامل التي أدت الى إضعاف ثقة المواطن الفلسطيني في التعامل مع المصارف الاسرائيلية.

ونتيجة لقصور المصارف الاسرائيلية عن إشباع حاجة أفراد المجتمع الفلسطيني من الخدمات المصرفية, وبسبب الاغلاقات الامنية المتكررة من قبل الاحتلال الاسرائيلي, والتي كان يفرض خلالها الحصار الشامل على الضفة الغربية وقطاع غزة, وكذلك تدني تدفق الاموال من العاملين في الخارج الى داخل الاراضي الفلسطينية, نتيجة لذلك كله إتبع الفلسطينيون في تلك الفترة وسائل تمويلية بديلة للمصارف الاسرائيلية تمثلت في مؤسسات الاقراض المتخصصة والصغيرة, والتي تمول مشاريع صناعية, وزراعية, وخدمية وتنموية, وقد قدر أحد الباحثين [2] عدد هذه المؤسسات بثلاثين مؤسسة موزعة كالتالي:

مؤسسات إقراض غير حكومية محلية 11 مؤسسة, مؤسسات إقراض غير حكومية أجنبية 7 مؤسسات, مؤسسات إقراض دولية مؤسستين, مؤسسات لديها برامج إقراض 5 مؤسسات, مؤسسات أخرى (كنسية وخاصة) 5 مؤسسات[3].

إيجابيات مؤسسات الاقراض وأوجه قصورها [4]:

الايجابيات:

---

[1] المرجع السابق, ص150.

[2] الزغموري, عودة شحادة . *واقع ومستقبل مؤسسات الاقراض والبنوك*. ورشة عمل بعنوان مؤسسات الاقراض غير الحكومية الى أين؟ برعاية مؤسسة التعاون من أجل التنمية 29 أكتوبر, 1994م, ص3.

[3] من هذه المؤسسات المعروفة: المؤسسة العربية الفنية للتنمية TDC والتي تأسست سنة 1988م ومركزها الرئيسي في القدس وهي غير هادفة للربح, ومؤسسة التعاون من أجل التنمية والتي تأسست سنة 1983م وهي من المؤسسات الاجنبية – المجموعة الاوروبية – الخاصة ومقرها مدينة لندن والتي تعمل من أجل التنمية في ما يعرف بالبلدان النامية وقد عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة, أيضاً مؤسسة مجموعة التنمية الاقتصادية والتي تأسست في مدينة القدس سنة 1986م كشركة غير هادفة للربح وتنتشر فروعها في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

[4] عاشور, حسين. مرجع سابق, ص114.

1 . أنها إستطاعت إيجاد فرص عمل للعديد من الافراد فقد يصل عدد العاملين في المؤسسة ما بين 30- 50 موظف.

2 . ساعدت على إقامة العديد من المشاريع الانتاجية والتي ساهمت في التخفيف ولو بجـزء بسيط من أزمة البطالة, وسد بعض إحتياجيات السوق المحلي من السلع, والخدمات, وزيـادة إنتاج الصادرات.

أوجه القصور:

1 . أن مؤسسات الاقراض تعتمد على مصادر تمويلها على الهبات والتبرعات وبالاخص من المجتمعات الخارجية.

2 . أن مؤسسات الاقراض لا تستقبل الودائع من الجمهور.

3 . أنها لا تقوم إلا بنشاط مصرفي واحد هو الإقراض.

3 . أن المتعاملين معها هم من فئات محددة في المجتمع.

وفي هذا الصدد يرى الباحث جبر[1] أن مؤسسات الاقراض لم تـستطع تقـديم التمويـل المناسب كما هو مطلوب للتنمية الاقتصادية في فلسطين للاسباب التالية:

1 . صغر حجم القروض, وعدم القدرة على تحصيل الكثير منها.

2 . عدم وجود التخصص والتنسيق بين هذه المؤسسات.

3 . عدم وجود سياسة واضحة لدى مصادر التمويل.

ويلاحظ أن مؤسسات الاقراض وبرامجها التي ظهرت في المجتمع الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي ساهمت بشكل جزئي في تقديم بعض الخدمات التي تقدمها المصارف كالإقراض مثلاً, كما وساعدت على إقامة بعض المشاريع التنموية في فلسطين, إلا أن هذه المؤسسات لم تؤدي دور أو تقوم مقام الجهاز المصرفي, ولم تستطيع أداء كامل وظائفه

([1]) جبر, هشام. *الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي*. مرجع سابق .

وخدماته, ولذلك فإن معظم هذه المؤسسات قد توقفت عن العمل في الفترات اللاحقة لأسباب مختلفة تخص كل مؤسسة, ومنها قد إتحد مع مؤسسات أخرى, ومثال ذلك إتحاد ثلاثة مؤسسات وهي الشركة العربية للاقراض والتنمية, ومجموعة التنمية الاقتصادية, والمؤسسة العربية الفنية للتنمية لتصبح في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة واحدة بمسمى جديد هو صندوق التنمية الفلسطيني.

إستمر الحال على ما هو عليه الى أن أغلقت جميع فروع المصارف الاسرائيلية أبوابها في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية وبيت لحم والخليل, وكان سبب الاغلاق لهذه المصارف هو الرفض الجماهيري القوي لها, وإندلاع الانتفاضة المباركة سنة 1987م.

بقيت الضفة الغربية معتمدة على مصرف القاهرة عمان, وقطاع غزة كان معتمداً على مصرف فلسطين, وعلى الرغم من أن هذه المصارف هي الوحيدة التي كانت عاملة في تلك الفترة إلا أنهما لم يقوما بأكثر من تقديم بعض الخدمات المصرفية التقليدية, والتي كان من اهمها هو إستلام الحوالات من العاملين في الخارج, وتسليمها لأصحابها في المناطق المحتلة [1].

وبهذا يمكن وصف الجهاز المصرفي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي المبتدئة من عام 1967م بأنه جهاز ضعيف جداً, وغير مستقر, ولا يفي بالمتطلبات والاحتياجات لأفراد المجتمع الفلسطيني عموماً.

بعد إتفاقية باريس المنعقدة بتاريخ 1994/4/24م والمنبثقة عن إتفاقية اوسلو 1993م, شهدت فلسطين أحداثاً متعددة أدت الى العديد من التحولات السياسية والاقتصادية, ومن هذه التحولات ما شهده القطاع المصرفي والمالي الفلسطيني, حيث شهد ميلاد ما أصبح يعرف بالجهاز المصرفي الفلسطيني, ومن هذه الجهود البدء بتأسيس سلطة النقد الفلسطينية والتي بدأت تزاول

---

[1] الطنبور, خالد ناجي. مرجع سابق, ص40 .

أعمالها الفعلية منذ بداية عام 1995م . وبهذا سوف نتعرض لسلطة النقد الفلسطينية بالدراسة بشيئ من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل, بهدف إعطاء فكرة عن ماهية هذه المؤسسة من حيث النشأة, والعوامل التي ساعدت على تطورها, وما هي وظائفها كمصرف مركزي فلسطيني.

المبحث الثاني: ماهية سلطة النقد الفلسطينية PMA* كمصرف مركزي فلسطيني

المطلب الاول: التعريف بسلطة النقد الفلسطينية وأهدافها

أولاً: تعريف سلطة النقد الفلسطينية وتأسيسها

يمكن تعريف سلطة النقد الفلسطينية PMA بأنها: مؤسسة مصرفية فريدة تقوم بالنيابة عن الحكومة, وتمارس جزءاً من وليس كل المهام المناطة بالمصرف المركزي, متحددة على وجه الخصوص في الرقابة والاشراف على المصارف, والابحاث, والاحصاء, وذلك بإستخدام أساليب, وأدوات متعددة تهدف منها الى ضمان وإستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني.

التأسيس: تأسست سلطة النقد الفلسطينية PMA في نهاية عام 1994م, وذلك إنسجاماً مع إتفاقية باريس الاقتصادية. فقد نصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على حق السلطة الوطنية الفلسطينية في إنشاء سلطة نقد فلسطينية يكون لها مهام وصلاحيات تطبيق وتنظيم السياسات النقدية في فلسطين وخصوصاً المهام المتفق عليها في بروتوكول باريس الاقتصادي[1].

وبعد ذلك تم السماح للعديد من المصارف التي أغلقت بعد عام 1967م بإعادة التشغيل, كما تم السماح بفتح مصارف جديدة لم تكن موجودة بالأصل, بحيث إرتفع عدد المصارف العاملة في فلسطين في أواخر عام 1994م الى ثمانية مصارف, لها34 فرعاً موزعة ما بين 6 مصارف عربية وأجنبية لها 25 فرعاً, ومصرفين وطنيين لهما 9 فروع مشكلة ما نسبته 25% من إجمالي عدد المصارف العاملة, وما نسبته 36% من إجمالي عدد الفروع.

(*) PMA= Palestine Monetary Authority

(1) سجلات سلطة النقد الفلسطينية, تأسيس سلطة النقد الفلسطينية, نبذة عامة 2007م, ص2.

ثانياً: أهداف سلطة النقد الفلسطينية

لقد حدد مشروع سلطة النقد الفلسطينية الهدف من إنشائها في الحفاظ على إستقرار العمل المصرفي, وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين, وذلك من خلال الاساليب التالية[1]:

1. تنظيم وإدارة النقد.
2. الاحتفاظ بإحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الاجنبية وإدارتها.
3. توجيه وتنظيم حجم كلفة الائتمان وفقاً لمتطلبات وضرورات الاقتصاد الفلسطيني.
4. المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.

ولتحقيق هذه الاهداف حدد القانون لسطة النقد ممارسة العديد من الوظائف التي يقوم بها أي مصرف مركزي في أي دولة من دول العالم.

المطلب الثاني: وظائف وآليات سلطة النقد الفلسطينية كمصرف مركزي فلسطيني

تعتبر سلطة النقد الفلسطينية رأس الهرم في الجهاز المصرفي الفلسطيني, حيث أوكلت لها المهام التي يمكن أن يقوم بها أي مصرف مركزي في أي دولة من دول العالم للحفاظ على سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي في ذلك البلد.

أما أهم الوظائف والمهام التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية فهي كما يلي:

أولاً: الاشراف على أعمال المصارف العاملة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: تقوم سلطة النقد الفلسطينية ممثلة بدائرة الاشراف التابعة لها بالتنظيم والاشراف على كل النشاطات المصرفية, وذلك لضمان السيطرة على الجهاز المصرفي الفلسطيني. فقد جاء ذلك في الاتفاقية المنعقدة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي عام 1994م فيما يخص الاشراف ما يلي[2]:

---

[1] قانون المصارف رقم 2, لسنة 2002, الفصل الثالث. سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.
[2] مادة رقم 4, المرجع السابق.

أ . سيكون لسلطة النقد الفلسطينية دائرة إشراف مصرفية تكون مسؤولة عن الأداء المناسب, والاستقرار, والسيولة للمصارف العاملة في المنطقة, وكذلك التفتيش, والترخيص للمصارف المشكلة محلياً, والفروع والشركات التابعة لها, والمشاريع, والمكاتب الممثلة لمصارف أجنبية.

ب . ستقيم دائرة الاشراف المصرفية أشرافها على المبادئ والمقاييس الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية خاصة على مبادئ لجنة بازل.

ثانياً: الرقابة المصرفية على أعمال المصارف: هناك نوعان من الرقابة تطبقهما سلطة النقد الفلسطينية على المصارف العاملة في فلسطين [1]:

أ . الرقابة الميدانية: وتتم عن طريق لجنة مكلفة من سلطة النقد بالمراقبة والتفتيش على أعمال المصارف وبشكل مباشر وبدون سابق إنذار, وتتم المراقبة في نفس المصرف. ويعتبر التفتيش الدوري على أعمال المصارف قوام أعمال الرقابة عليها خاصة بعد أن توسعت أعمال المصارف وتشعبت في الداخل والخارج.

ب . الرقابة المكتبية: وذلك عن طريق إمداد دائرة رقابة المصارف بقسم السلامة الكلية بالتقارير المتعلقة بالبيانات والاحصاءات الخاصة بالمصرف, كما يتم الحصول على تقارير من الجهات التي قامت بفحوص مماثلة في فروع المصارف غير الفلسطينية المنشأ, وهي المصارف الخاضعة لرقابة وإشراف المصارف المركزية في البلد الأم, ومن ثم تقوم دائرة رقابة المصارف بتحليلها في مكاتبها داخل سلطة النقد.

أما فيما يخص الاحتياطي النقدي, ومتطلبات السيولة, ومتطلبات رأس المال. فقد جاء في التعميم رقم 40/20/لسنة 1997م ما يلي [2]:

---

(1) مقداد, سامي محمد. *السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين*. منشورات الدائرة الاقتصادية بوزارة المالية, رام الله, فلسطين 2002م, ص4.

(2) تعميم رقم 20 / 40 , 1997م الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين .

1. الاحتياطي النقدي Monetary Reserve : تفرض سلطة النقد الفلسطينية إحتياطياً نقدياً إلزامياً على كل نوع من أنواع الودائع المطلوب من المصارف الاحتفاظ بها لدى سلطة النقد, وذلك حسب القرار رقم 94 لعام 2006 الصادر عن سلطة النقد [1], فقد حدد القرار بأن تكون نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي بواقع 8% على الودائع بالشيقل الاسرائيلي, و9% على الودائع بالعملات الاخرى لجميع المصارف تقليدية وإسلامية.

ويذكر أن القرار رقم 95 تم تعديله بالقرار 5 لسنة 1995, والذي كان قد حدد بأن تكون نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي بواقع 14% على الودائع بالدينار الاردني, ونسبة 8% على الودائع بالشيقل الاسرائيلي, ونسبة 10% على الودائع للعملات القابلة للتحويل وهي:الدولار الامريكي, المارك الالماني, الفرنك السويسري, الين الياباني, وما نسبته 20% على العملات الاجنبية الاخرى.

2 . متطلبات السيولة Liquidity Requirements : تفرض سلطة النقد الفلسطينية على المصارف العاملة في فلسطين نسبة سيولة محددة يتوجب على هذه المصارف الاحتفاظ بها طوال الوقت, والغرض من ذلك هو تلبية متطلبات السحب اليومي لنشاطات المصرف مما يعني عدم توظيفها في مجالات متوسطة وطويلة الاجل.

فقد جاء في التعميم رقم 40/20 /1997م الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية الى كافة المصارف العاملة في فلسطين ما يلي[2]:

أ. أن لا يقل الحد الادنى لمجموع الموجودات السائلة عن 25% من مجموع الالتزامات السائلة.

---

(1) تعميم رقم 95 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية الى كافة المصارف العاملة في فلسطين بتاريخ 2006/5/10, الموضوع: تعديل الاحتياطي النقدي الالزامي, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

(2) تعميم رقم 20 / 40 1997م الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

ب. على المصارف أن تحتفظ بنقد في الصندوق بنسبة لا تقل عن 4% من مجموع الالتزامات السائلة.

وبذلك يصبح مجموع نسبة الموجودات السائلة والتي يجب على المصارف أن تحتفظ بها هي 29% من مجموع الالتزامات السائلة لجميع المصارف العاملة في فلسطين" تجارية وإسلامية ".

3. متطلبات رأس المال Capital Requirements : حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فقد تم تحديد الحد الادنى لرأس مال المصارف على النحو التالي [1]:

أ. الحد الادنى لرأس مال المصرف التجاري هو عشرة ملايين دولار أمريكي.

ب. الحد الادنى لرأس مال المصرف التنموي 20 مليون دولار امريكي.

جـ.أما المصارف الاجنبية فقد تم تحديد الحد الادنى لرأس المال لها 5 ملايين دولار أمريكي.

د. وفيما يتعلق بكفاية رأس المال(نسبة رأس المال والاحتياطيات الى الودائع) فقد تم تحديدها بنسبة 10% للمصارف التجارية و12% للمصارف الاخرى" المصارف التنموية", وفي هذا الصدد تصنف المصارف الاسلامية ضمن المصارف التنموية, وتطبق عليها جميع المعايير الخاصة بالمصارف التنموية, ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لقرارات لجنة بازل بصفة دورية نصف سنوية وعلى النماذج المعدة لهذا الغرض.

ثالثاً: الوظيفة المصرفية: لقد حدد القانون رقم 2 من المادة السادسة والمادة رقم 15 الوظائف المصرفية والتي يجوز لسلطة النقد الفلسطينية أن تزاولها بما يلي [2]:

1.قبول الودائع وبكافة أشكالها سواء بفوائد, أو عوائد, أو بدونها.

2. تقديم التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وفق التعليمات الصادرة عن سلطة النقد.

---

(1) تقارير غير منشورة حصل عليها الباحث في مقابلة أجراها مع السيد أحمد راغب الحاج حسن القائم بأعمال رئيس قسم السلامة الكلية بدائرة رقابة المصارف 2007/11/18 الساعة 2 ظهرا, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

(2) قانون المصارف رقم 2, لسنة 2002, المادة رقم 15, الفصل الثالث. سلطة النقد الفلسطينية, رام الله , فلسطين .

رابعاً: وضع وتنظيم السياسات النقدية والائتمانية, والسياسات الخارجية بالتعامل بالنقد الاجنبي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف, وكذلك تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي, والاستقرار النقدي سنداً لما جاء في المواد 5 + 10 من قانون سلطة النقد لعام 1997م [1].

وإنطلاقا من دورها كمدير للسياسات النقدية والائتمانية, خولت لها المهام والصلاحيات التالية:

أ. المقرض الاخير: تقوم سلطة النقد بدور المقرض الاخير للمصارف عندما تحتاج للسيولة النقدية, وبالمقابل تتقاضى فوائد محددة عن هذه القروض من المصارف المقترضة. وتظهر أهمية دور المقرض الاخير للسيولة عندما ينتج سحوبات كبيرة من مصرف أو أكثر مما يهدد بإنعدام الثقة في الجهاز المصرفي ككل. كما وقد تظهر أهميته في حالة الأزمات المؤقتة للسيولة التي يمكن أن تنشأ بسبب التغيرات الموسمية أو الظروف النقدية السوقية الحاصلة من النقص في الايداعات الجديدة أو المتحصلات من القروض, والتدفقات النقدية الجديدة إجمالاً [2]. وفي هذه الاوضاع جميعا تنشأ الحاجة الماسة لطلب العون والمساعدة من مصرف المصارف (سلطة النقد) لإمداد المصرف أو المصارف التي تعاني من نقص في السيولة النقدية اللازمة مقابل حصول سلطة النقد على فائدة عن تلك المبالغ المقترضة. ولا تستطيع المصارف الاسلامية الاستفاد من هذه الوسيلة لو إحتاجت الى سيولة لانه لا يمكنها دفع فوائد مقابل الحصول على السيولة اللازمة مما يجبرها على الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة أي طارئ [3].

ب. الخصم وإعادة الخصم: يقصد بالخصم بأنه عملية تتم بين المصرف والعميل حامل الورقة التجارية, بحيث يتنازل العميل عن هذه الورقة التي بحوزته للمصرف عن طريق تظهيرها

---

[1] المادة رقم 5+10, المرجع السابق.

[2] ناصر, الغريب. *الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية-منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي, الزمالك ,القاهرة, الطبعة الاولى, 1996م, ص116.

[3] سمحان, حسين. *معايير التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية*. مجلة الدراسات المالية والمصرفية الصادرة عن الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية) المجلد الرابع, العدد الثاني, 1996م, ص51.

تظهيرا ناقلاً للملكية مقابل دفع المصرف لقيمتها حالاً وقبل وقت الاستحقاق بعد خصم نسبة مئوية من قيمة الورقة التجارية وهي عبارة عن سعر الخصم . أما سعر إعادة الخصم فيقصد به العملية التي تتملك بها سلطة النقد الاوراق التجارية من المصرف بعد دفع قيمتها مخصومة منها نسبة مئوية من قيمتها, وهي عبارة عن سعر إعادة الخصم . وبهذا تستخدم سلطة النقد وسيلة إعادة الخصم كأداة للتأثير على قدرة المصارف على منح الائتمان توسعاً أو إنكماشاً.

غير أن ما يأخذه المصرف من عمولة مقابل الخصم, وكذلك ما يأخذه المصرف المركزي (سلطة النقد) عند إعادة الخصم من مقابل مالي يأخذ كلاهما حكم الفائدة غير الجائزة شرعاً, والتي لا تتلائم مع المصارف الاسلامية [1].

جـ. أصدار السندات وإدارتها, والاحتفاظ بها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية, وشرائها من الافراد والمصارف, والجهات الاخرى, وبيعها لهم وذلك لتحقيق سياستها النقدية.

يلاحظ من خلال عرض معظم الوظائف والمهام التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية, فهناك مؤشرات واضحة على أن هذه المهام لا تقل أهمية عن الوظائف التي يقوم بها أي مصرف مركزي في أي بلد من بلدان العالم, بإستثناء وظيفة إصدار النقد الوطني الفلسطيني, والتي سيجري التباحث بشأنها في فترات لاحقة.

المبحث الثالث: تقييم هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة ما بين 1994_2007

المطلب الاول: تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني, وتعدد الخدمات التي يقدمها

يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني جهاز حديث الولادة, حيث إتسم بالضعف في البداية, وعدم الاكتمال في هيكله ونشاطه, وخصوصا بعد حرب حزيران عام 1967م, كما وأن الخدمات التي كان يقدمها كانت خدمات محدودة, وغير كافية لمتطلبات وحاجيات المجتمع الفلسطيني. الى أن شهدت الفترة التي تلت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ 1994/4/24م العديد

---

[1] الغريب, ناصر. مرجع سابق, ص104+ص115+ص116.

من التحولات في القطاع المالي الفلسطيني, حيث لوحظ في تلك الفترة إزدياد كبير في النشاط المصرفي من حيث عدد المصارف, والخدمات المصرفية المقدمة, والازدهار الكبير في القطاع المالي, كما وساهمت مذكرة التفاهم الاردنية – مع حكومة الاحتلال الاسرائيلي والموقعة في مطلع كانون الاول من عام 1993م في إعادة فتح فروع المصارف الاردنية التي إغلقت بعد عام 1967م, وبذلك يمكن القول أن الازدياد السريع في عدد المصارف والفروع التابعة لها بدأ في أواسط عام 1994م وهي الفترة التي جاءت متزامنة مع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا.

مع بداية عام 1995م تزايد الطلب للحصول على تراخيص لمصارف جديدة, وكذلك تراخيص لفروع إضافية لمصارف عاملة, وقد تمت الموافقة من قبل سلطة النقد بمنح تراخيص لـ 8 مصارف جديدة و23 فرعا, وبهذا إرتفع عدد المصارف العاملة في فلسطين مع نهاية عام 1995م الى 16 مصرفا بشبكة فروع بلغت 57 فرعا, من ضمنها 6 مصارف وطنية بنسبة 37.5% من إجمالي عدد المصارف ولها 14 فرعا بنسبة 24.5% من إجمالي عدد الفروع, أما المصارف الاخرى العربية والغير عربية فقد كان عددها 10 مصارف, أو ما بسبته 62.5% من إجمالي عدد المصارف ولها 43 فرعا أو ما نسبته 75.5% من إجمالي عدد الفروع [1].

أما بالنسبة لعدد المصارف العاملة حالياً في فلسطين فقد بلغ عددها 22 مصرفا لها 159 فرعاً موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقسم المصارف العاملة في فلسطين الى ثلاثة مجموعات حسب تصنيفات سلطة النقد الفلسطينية [2] وهي كما يلي:

المجموعة الأولى: المصارف المحلية أو الوطنية.

---

[1] تم حساب النسب وعدد الفروع من خلال النشرة الاحصائية لفروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين حسب تاريخ مزاولة النشاط, 2007/10/37, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

[2] المرجع السابق.

المجموعة الثانية: المصارف العربية.

المجموعة الثالثة: المصارف الاجنبية.

المجموعة الاولى: المصارف المحلية, وهي المصارف التي تم تأسيسها داخل فلسطين, وتمت الموافقة عليها من قبل سلطة النقد الفلسطينية بإستثناء مصرف فلسطين المحدود الذي حصل على ترخيصه بالعمل من المصرف المركزي لدولة الاحتلال الاسرائيلي عند إعادة السماح له بالعمل داخل قطاع غزة, وبعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية أصبحت جميع المصارف الفلسطينية تحت إدارة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية, والمصارف العاملة حالياً في فلسطين مرتبة حسب سنة التأسيس وفقاً لإحصائيات سلطة النقد الفلسطينية للعام2007م كما بالجدول التالي:

جدول رقم (3) المصارف المحلية العاملة حاليا في فلسطين

البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	الضفة الغربية	قطاع غزة
بنك فلسطين	1960	30	18	12
البنك التجاري الفلسطيني	1995	5	4	1
البنك الاسلامي العربي	1995	8	6	2
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	7	6	1
بنك القدس	1995	10	6	4
البنك الاسلامي الفلسطيني	1995	12	7	5
بنك فلسطين الدولي	1996	4	3	1
البنك العربي الفلسطيني	1996	1	1	–
بنك الاقصى الاسلامي	1997	2	2	–
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	2001	2	1	1
بنك الرفاه	2006	1	1	–
المجموع		82	55	27

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية2007م, الجدول وتوزيع الفروع من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم(3) الى أن عدد المصارف الوطنية بلغ حتى نهاية عام 2007م 11 مصرفا أو ما نسبته 50% من إجمالي عدد المصارف العاملة في فلسطين, ولها 82 فرعا أو ما نسبته 51.5% من إجمالي عدد الفروع للمصارف العاملة, علماً أنه لم يكن سوى مصرفين ولهما تسعة فروع فقط قبل تأسيس سلطة النقد الفلسطينية.

ويمكن إرجاع السبب في زيادة عدد المصارف الفلسطينية, وكذلك في عدد فروعها الى الآتي:

1. أن المجتمع الفلسطيني حرم من العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف على إختلاف أنواعها ولفترة طويلة تجاوزت 27 عاماً وهي تلك الفترة الواقعة ما بين عام 1967_ 1994م, حيث اغلقت جميع المصارف الفلسطينية والعربية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة, وأستبدلت مكانها المصارف الاسرائيلية, والتي كانت تخدم سكان المستوطنات بالدرجة الاولى, كما أن الاقبال من قبل المواطنين الفلسطينين كان عليها ضعيفاً كما تقدم.

2. ساهمت إتفاقية 26 يناير 1995م والمنعقدة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الاردنية على موافقة فلسطينية بفتح جميع فروع المصارف الاردنية الموافق عليها من قبل المصرف المركزي الاردني.

3. إزدياد الوعي المصرفي في المجتمع الفلسطيني وذلك بعد أن قامت بعض المصارف بإفتتاح فروع لها في القرى والارياف الفلسطينية[1] وتعتبر هذه الظاهرة نادرة جداً في الجهاز المصرفي الفلسطيني والذي تتركز معظم مراكزة وفروعه في المدن الرئيسية في فلسطين.

4. أن الغالبية العظمى من المصارف العاملة في فلسطين هي مصارف تجارية مما يعني تركز أعمالها في النشاط التجاري, والذي يعتمد عليه الفلسطينيون بشكل كبير, ولا يخفى على احد الدور الذي تقوم به المصارف في تسهيل المعاملات التجارية في الداخل, والخارج مثل إصدار خطابات الضمان, أو الكفالات المصرفية, والاعتمادات المستندية وغيرها.

4. إستمرار سلطة النقد بمنح تراخيص لمصارف جديدة, وكذلك للفروع ولفترات متقدمة, وقد كان ذلك في نهاية عام 2006م حيث حصل مصرف الرفاه على ترخيص وباشر أعماله في مدينة رام الله في الضفة الغربية(أنظر الجدول رقم 4).

---

[1] ومثال على ذلك: مصرف الاسكان للتجارة والتمويل في حلحول / الخليل, وكذلك مصرف القدس للتنمية والاستثمار والذي إفتتح فرعا له في سلفيت / نابلس.

المجموعة الثانية : المصارف العربية وهي إجمالاً المصارف الاردنية, والمصارف المصرية, وهي ومرتبة حسب الجنسية وتاريخ مباشرة العمل في فلسطين وفقاً لإحصائيات سلطة النقد الفلسطينية للعام 2007م كما بالجدول التالي:

جدول رقم (4) المصارف العربية العاملة حالياً في فلسطين

البنك	الجنسية	عدد الفروع	الضفة الغربية	قطاع غزة	بداية العمل
البنك العربي	أردني	25	21	4	1997
بنك القاهرة – عمان	أردني	16	11	5	1986
بنك الاسكان	أردني	10	8	2	1995
البنك العقاري	مصري	5	3	2	1994
بنك الاردن	أردني	8	6	2	1994
بنك الاتحاد والاستثمار	أردني	1	1	–	1995
البنك التجاري الاردني	أردني				1994
البنك الاهلي الاردني	أردني	5	5	–	1995
البنك الاردني الكويتي	أردني	2	2	–	1995
البنك الرئيسي للتنمية	مصري	1	–	1	1996

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية2007م, الجدول وتوزيع الفروع إعداد الباحث

يشير الجدول رقم(4) بأن عدد المصارف العربية بلغ 10 مصارف مشكلة ما نسبته 45% من إجمالي عدد المصارف, ولها شبكة فروع بلغت 77 فرعاً, أو ما نسبته 48% من إجمالي عدد الفروع [1].

المجموعة الثالثة: المصارف الاجنبية, وهي مصرف واحد فقط وهو المصرف البريطاني للشرق الاوسط (H.S.B.C) والذي باشر أعماله المصرفية في فلسطين عام 1998م, وله فرع واحد في مدينة رام الله, ويشكل ما نسبته 4.5% من إجمال عدد المصارف, ونسبة هامشية من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين بنسبة 0.45% من عدد الفروع.

[1] يذكر أن غالبية المصارف العربية هي مصارف أردنية, فقد بلغ عدد المصارف الاردنية 8 مصارف من إجمالي عدد المصارف العربية العاملة في فلسطين أو ما نسبته 80% من إجمالي عدد المصارف العربية, أما نسبتها الى مجموع المصارف العاملة في فلسطين فهي 36%, ولها شبكة فروع بلغت 69 فرعا مشكلة ما نسبته 89.6% من إجمالي عدد فروع المصارف العربية, وما نسبته 43% من إجمالي عدد المصارف الكلية العاملة في فلسطين, أما المصارف المصرية فقد كان لها الحصة الاقل في عدد المصارف, وكذلك عدد الفروع, فقد بلغ عدد المصارف المصرية مصرفان فقط مشكلة ما نسبته 9% من إجمالي عدد المصارف الكلية العاملة في فلسطين, ولها 7 فروع أو ما نسبته 4% من إجمالي عدد الفروع للمصارف العاملة في فلسطين.

ثانياً: الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الفلسطيني

تقدم المصارف العاملة في فلسطين العديد من الخدمات المصرفية لعملائها سواء على المستوى المحلي, أو الخارجي, وللتعرف على أهم الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة في فلسطين فقد قام فريق بحث من معهد(ماس)[1] باجراء بحث ميداني لعدد من المصارف العاملة في فلسطين للتعرف على الخدمات المصرفية التي تقوم بها حالياً, ومن خلال البحث تبين أن معظم المصارف العاملة في فلسطين تقدم الخدمات التالية, وبدرجات متفاوتة, وهي كما يلي:

1. فتح الحسابات بأنواعها: الحسابات الجارية, والحسابات لأجل, وحسابات التوفير, وبثلاث عملات رئيسية هي: الدينار الاردني, والدولار الامريكي, والشيقل الاسرائيلي, كما تبين أن بعض المصارف تفتح حسابات بعملات أخرى كالمارك الالماني, والفرنك السويسري, وغيرها.
2. اصدار الشيكات بالدينار الاردني, والشيقل الاسرائيلي, والدولار الامريكي.
3. قبول الودائع بفوائد, وبدون فوائد.
4. تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة, وغير المباشرة.
5. بيع وشراء العقود الآجلة وسندات الدين.
6. تقديم خدمات تحويل الاموال داخل فلسطين وخارجها.
7. بيع وشراء العملات الاجنبية, واصدار بطاقات الائتمان, والدفع والشيكات المحلية, والتداول والشيكات السياحية.
8. تقوم بعض المصارف بتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الاسلامية, ويقصد بها المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.
9. حفظ وإدارة المقتنيات الثمينة, والاوراق المالية.

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس). *القطاع المصرفي الفلسطيني, دراسة إحصائية, العدد 1 + 2*. رام الله, فلسطين.

10. تقديم خدمات الاستعلامات للزائن, والمحفظة الاستثمارية, وتقديم خدمات الاستشارات المصرفية.

11. إصدار خطابات الضمان, والكفالات المصرفية, وفتح الاعتمادات المستندية.

ويتبين أن الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة في فلسطين والتي أجريت عليها الدراسة بأنها ذات مستوى عالي نسبياً, وبأنها خدمات متنوعة ومتقدمة الى حد ما, وتلبي معظم احتياجات ومتطلبات المجتمع الفلسطنيني من الخدمات المصرفية التي يحتاجها سواءً على المستوى المحلي من فتح للحسابات بأنواعها, وقبول للودائع ,وتقديم التسهيلات وغيرها, أو على المستوى الخارجي من تقديمها لخدمات تسهل عمليات البيع والشراء, وعقد الصفقات كخدمة الاعتمادات المستندية, والكفالات المصرفية, والحوالات وغيرها.

المطلب الثاني: خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني

من خلال العرض السابق لواقع هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني سواء من ناحية الجانب التاريخي لهذا الجهاز, والظروف التي مر بها, أوالعوامل التي ساعدت على نموه وتطوره, يمكن لنا إستنتاج بعض الظواهر التي يتميز بها الجهاز المصرفي الفلسطيني عن غيره من الاجهزه المصرفية, خاصة إذا ما قورن بأجهزة مصرفية أخرى في دول مجاورة.

وأهم الظواهر التي تميز الجهاز المصرفي الفلسطيني عن غيره ما يلي:

1. ظاهرة الازدياد السريع والمفاجئ في النشاط المصرفي الفلسطيني, فقد كان عدد المصارف العاملة في فلسطين في نهاية عام 1993م مصرفان فقط, أحدهما بالضفة الغربية (مصرف القاهرة–عمان), والآخر في قطاع غزة (مصرف فلسطين) وكان لهما 13 فرعا, ومع نهاية عام 2007م أصبح هناك 22 مصرفاً تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة, ولها شبكة فروع بلغت 159 فرعاً, وذلك في مدة زمنية لم تزد عن العقد ونصف العقد من الزمن.

2. ظاهرة غياب عملة وطنية مع تعدد العملات المتداولة, حيث أن المصارف العاملة في فلسطين تتعامل باكثر من عملة (الدينار الاردني, الدولار الامريكي, والشيقل الاسرائيلي, وعملات أخرى), وهذا بالطبع يفقد المصارف الفلسطينية عامه بعض المزايا والتي تتمتع بهما المصارف غير الفلسطينية, ومثال ذلك أن المصارف الاسرائيلية أقدر على استثمار الشيقل الاسرائيلي, وكذلك المصارف الاردنية أقدر على استثمار الدينار الاردني, وكلتا العملتين مسموح التعامل بهما في المجتمع الفلسطيني.

إن غياب عملة وطنية له العديد من الآثار على مسيرة العمل المصرفي في فلسطين, ويضع المصارف أمام العديد من التحديات أهمها [1]:

أ . قد ينشأ إختلال بين تركيبة عملة الودائع وتركيبة عملة القرض مما يقلل من إحتمال الاقتراض دون التعرض لمخاطر إختلال سعر العملة.

ب. لا تستطيع سلطة النقد خلق النقود mony creation مما يجعل قيامها بدور المقرض الاخير صعباً الى حد ما, ذلك أن المصادر المتوفرة والوحيدة هي رأسمالها, والاحتياطي الالزامي المودع من قبل المصارف والتي قد لاتكفي لأزمة سيولة عامة, أو إفلاس مصرف رئيسي.

جـ. كما أن غياب عملة وطنية يسهل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الايداع في الخارج, كما ويسمح للمصارف العاملة أن تحصل على موجودات أجنبية من الخارج مما يصعب على صانعي القرار إنتهاجهم سياسات مستقلة حول السيولة والاحتياطي النقدي.

أما في حالة وجود عملة وطنية فإن هذه المزايا المفقودة ستكسب الاقتصاد الفلسطيني العديد من الفوائد التي يتمتع بها أي إقتصاد له مصرف مركزي مستقل, وفي هذا الصدد لخص تقرير

---

[1] حامد, أسامة. *النظام المصرفي الفلسطيني – الواقع والامكانات*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس), 1996م, ص14,ص15.

المصرف الدولي الفوائد التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة إيجاد عملة وطنية بما يلي[1]:

أ. إستقطاب رؤوس الاموال من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي, ومن خلال ريع الاصدار.

ب. التعامل مع الهزات والتقلبات بإستخدام السياسات النقدية بدلاً من الاعتماد فقط على السياسات المالية.

جـ. تشجيع التجارة من خلال تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

3. ظاهرة القدم مع الحداثة: يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني ظاهرة قديمة حديثة, فمن ناحية القدم كان الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل عام 1948م جهازاً قوياً وأكثر تطورا من غيره من البلاد المجاورة في وقته, وقد كان أهم ملامحه في تلك الفترة ما يلي:

أ . كانت توجد العملة الفلسطينية الصادرة عن حكومة عموم فلسطين في عهد الانتداب البريطاني.

أ . كان يوجد مجلس النقد الفلسطيني والذي كان يشرف على أعمال المصارف في فلسطين وفي إمارة شرق الاردن [2].

ب . كان العديد من المصارف يعمل في تلك الفترة من ضمنها المصرف العربي الذي أسسه رجل الأعمال الفلسطيني عبد الحميد شومان سنة 1930م في مدينة القدس الشريف, وكذلك مصرف باركليز وهو مصرف بريطاني وقد عمل كمصرف الحكومة في فلسطين, وكوكيل عن مجلس النقد الفلسطيني وغيرها من المصارف, ومؤسسات التمويل, والتعاونيات التي كانت تمنح القروض.

---

[1] لبد, عماد سعيد. *مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني*, ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين, 2005م.

[2] عاشور, يوسف حسين. *آفاق النظام المصرفي الفلسطيني*, 1995م, بدون دار نشر, ص40.

د. وقبل حزيران عام 1967م كان هناك تسعة مصارف تجارية تعمل في الضفة الغربية ولهـا 29 فرعاً, وستة مصارف تعمل في قطاع غزة ولها 9 فروع, وكانت هـذه المـصارف تقـدم خدمات ذات مستوى عالٍ نسبياً, وتلعب دوراً هاماً في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل: التجارة, والسياحة, والصناعة, وكذلك بعض المشاريع الزراعية كما تقدم.

أما إذا إعتبرنا الجهاز المصرفي الفلسطيني بأنه جهاز حديث, فقد كان ذلك بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م, حيث بدء التوسع والانتشار في أعداد المصارف, وذلك نتيجـة قيام سلطة النقد الفلسطينية بإعطاء رخص للمـصارف الوطنيـة وكـذلك العربيـة(الاردنيـة والمصرية) والمصارف الاجنبية والتي كان معظمها قد تم إغلاقه بعد عام 1967م, حتـى بلـغ عدد المصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية عام 2007م 22 مصرفاً بشبكة فروع بلغت 159 فرعاً.

4. ظاهرة سيطرة الفروع العربية وخصوصاً المصارف الاردنية: حيث بلغ عـدد المـصارف الاردنية حتى نهاية عام 2007م 8 مصارف تعمل في فلسطين, ومشكلة ما نـسبته 36% مـن إجمالي عدد المصارف, أما الفروع فقد بلغت حصة المصارف الاردنية منهـا 75 فرعـا مـن إجمالي عدد الفروع والبالغ 159 فرعا, ومشكلة ما نسبته 43% مـن إجمـالي عـدد الفـروع للمصارف العاملة في فلسطين.

وهذه الظاهرة برأي الباحث تعتبر خطيرة الى حد ما على إستمرارية ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني, فلو إفترضنا أن المصارف الاردنية بكافة فروعها وخصوصاً المصرف العربي قد إتخذت قراراً بالتوقف عن العمل في فلسطين وسواءً كان هذا القرار صادراً من السلطات الاردنية وهذا أمر مستبعد, أوصادر عن سلطات الاحتلال الاسرائيلي وهذ أمر محتمل فماذا سيحل بالجهاز المصرفي آنذاك؟؟

لذلك على سلطة النقد الفلسطينية أن توقف إعطاء تراخيص لمصارف أو فروع لمصارف أردنية, وأن تشجع المصارف الوطنية على فتح فروع لها وخصوصاً في الارياف والقرى الفلسطينية, والتي تفتقر الى ذلك, وربما يكون لذلك الاثر لضمانة سلامة ومتانة واستمرارية الجهاز المصرفي الفلسطيني على المدى البعيد.

5. ظاهرة البيئة التي يعمل فيها الجهاز المصرفي الفلسطيني: تتميز البيئة التي يعمل بها الجهاز المصرفي الفلسطيني بعدم الاستقرار, وذلك أن الجهة المنظمة لعمل المصارف وهي سلطة النقد الفلسطينية تتعامل بصورة مباشرة مع مصرفين مركزيين مستقرين, وهما المصرف المركزي الاردني, والمصرف المركزي الاسرائيلي, ولكل سياساته المستقلة التي تحقق مصالح بلده.

6. ظاهرة عدم اليقين السياسي والاقتصادي: حيث أن عدم وضوح المناخ السياسي وإنعكاساته السلبية على فعاليات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني, وكذلك إمتناع حكومة الاحتلال الاسرائيلي عن تنفيذ العديد من الاتفاقيات فيما يخص الجانب المصرفي, وفرض الاغلاقات على الاراضي الفلسطينية ولد شعوراً بعدم التأكد إزاء المصارف العاملة وكذلك المستثمرين في فلسطين.

الفصل الثاني: وصف تجربة المصارف الاسلامية في فلسطين وتطورها

المبحث الاول: المصارف الاسلامية في فلسطين: نشأتها, أهدافها, وخصائصها

لقد مرت تجربة المصارف الاسلامية في بداية إنشائها بعدة تجارب متواضعة كان أولها في إحدى المناطق الريفية في باكستان في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي, وقد كانت في صورة قروض صغيرة بدون فوائد لصغار المزارعين مع إضافة عمولة بسيطة لتغطية النفقات الادارية,لكن هذه التجربة توقفت عن العمل في أوائل الستينات, وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتاحة للتمويل[1]. أما التجربة الثانية فقد كانت في مدينة ميت غمر في محافظة الدقهلية في مصر في عام 1963م, وقد تمثلت في مصارف الادخار المحلية في قرى ريف مصر لتنمية المدخرات, وجذب الودائع دون أن يدفع المصرف فوائد ويشارك المودعون المصرف في عائد إستثماراته تبعاً لحجم الوديعة ومدتها [2], وقد كان هذا المصرف أقرب الى الجمعية التعاونية في بعض الامور منه الى المصرف كوسيط مالي, ولذلك كان عمر هذه التجربة ليس طويلاً بحيث إنتهت في عام 1967م ولم يكن قد أطلق على هذا المصرف تسمية المصرف الاسلامي. وكانت التجربة الثالثة في ماليزيا حيث تم تأسيس بيت الحجاج الماليزي طابون حجي (Taboung Haji) عام 1963م بحيث كان يفتح حسابات إدخارية للحجاج, وقد كان يدخر الحجاج على مر السنين ما يحتاجونه لأداء فريضة الحج. وتقوم هذه الموسسة بإستثمار الاموال, ولا زالت تعمل بنجاح حيث بلغ حجم موجوداتها ما يزيد على 800 مليون دولار [3].

---

(1) عاشور, يوسف حسين. *مقدمة في إدارة البنوك الاسلامية*. الطبعة الثانية, بدون دار نشر, 2003, ص50.

(2) المصري, رفيق. *بنك التنمية الاسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك*. الطبعة الثالثة, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1976, ص313, ص 322, ص330.

(3) عاشور, حسين. *مقدمة في إدارة المصارف الاسلامية*, مرجع سابق, ص52.

وكان هناك تجربة رابعة لإنشاء مصارف تقدم خدمات مصرفية دون الإعتماد على الفائدة المصرفية أخذا أو إعطاء في مصر. حيث تم السماح لبنك ناصر الاجتماعي أن يعمل وكان ذلك في عام 1971م, وقد كان ملكاً للحكومة المصرية آنذاك [1].

ومع أنتشار حركة النشاط المصرفي الاسلامي في العالم بدايةً من مصرف دبي الاسلامي عام 1975م والذي أسس كأول مصرف يحمل أسم مصرف إسلامي لتقديم الخدمات المصرفية الحديثة وفق أحكام الشريعة الاسلامية الغراء, توالت بعد ذلك حركة إنشاء المصارف الاسلامية في العالم العربي والاسلامي وكذلك الاجنبي. وفي حوار أجرته مجلة الاقتصاد الاسلامي في يناير عام 2007م مع الشيخ صالح كامل قال فيه: إن المصارف الاسلامية نجحت نجاحاً كبيراً لم يكن متوقعا, فقد وصل عدد المودعين فيها بالملايين, وقد أودعوا فيها أكثر من 540 مليار دولار أمريكي, ووصل عدد هذه المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل بالضوابط الاسلامية الى أكثر من 500 مصرف ومؤسسة موزعة في جميع أنحاء العالم [2].

ونظرا لأهمية العمل المصرفي الاسلامي فقد شرعت العديد من المؤسسات المصرفية العالمية الشهيرة الى إنشاء وحدات مصرفية إسلامية لتقديمها للعملاء طالبي هذا النوع من الخدمات[3], مما جعل من هذه المصارف في تطور وازدياد مستمرين.

أما بالنسبة لتجربة المصارف الاسلامية في فلسطين فهي تعتبر التجربة الاحدث من بين مجموعة التجارب في العالم العربي والاسلامي إجمالاً, بل أن وجود المصارف عامةً والتي كانت تعمل في فلسطين قبل سنة 1994م كان معظمها مغلقة كما تقدم ولفترة طويلة بلغت حوالي 27 عاماً.

---

(1) الجمال, غريب. *البنوك وبيوت التمويل الاسلامية*. الطبعة الاولى, دار الشروق للنشر والتوزيع, جدة , 1978م, ص282.

(2) مجلة الاقتصاد الاسلامي, العدد 309, مجلد 26, ص716_ص722.

(3) مثال ذلك ما حدث مع سيتي بنك (City Bank) في نيويورك, وكذلك يونيون بنك(Union Bank) في سويسرا وغيرها الكثير.

المطلب الاول : التعريف بالمصارف الاسلامية في فلسطين

اولاً: التعريف بالمصارف الاسلامية

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد للمصارف الاسلامية, فمنهم من عرف المصرف الاسلامي على أنه: المصرف الذي يبنى على العقيدة الاسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته, وليس مجرد مصرف عادي لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاء [1]. وعرفه آخر بأنه كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية, وتزاول أعمالها وفق الشريعة الاسلامية [2]. وعرف على أنه مؤسسة مالية إستثمارية تقوم بأعمال مصرفية, وإقتصادية, وإجتماعية تخضع لمبادئ الشريعة الاسلامية [3]. ولعل التعريف الاخير هو الانسب برأيي للمصرف الاسلامي ذلك لأنه قد إشتملت عناصره على الاعمال, والخدمات التي يقوم بها المصرف الاسلامي كالأعمال الاجتماعية, والاقتصادية بالاضافة الى الأعمال والخدمات المصرفية, ولم يقصرها فقط على الاعمال والخدمات التي ترتبط بالفائدة, ذلك أن المصرف التقليدي يقوم بأعمال مشابهة للمصرف الاسلامي من بيع وشراء وعقد صفقات دون اللجوء الى سعر الفائدة المصرفية.

أما فيما يتعلق بتعريف المصرف الاسلامي حسب قانون المصارف في فلسطين, فقد عرفته المادة الاولى من قانون المصارف الفلسطيني بما يلي[4]: المصرف الاسلامي هو أي شركة مساهمة عامة تهدف الى تجميع المدخرات من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من أجل إستخدامها في أوجه التمويل, والاستثمار لصالح الفرد والجماعة وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية. ويلاحظ من خلال التعريف السابق بأن المصارف الاسلامية في فلسطين تسجل على أساس أنها شركات مساهمة عامة, وبالتالي تخضع لمعايير وتعليمات قانون الشركات في فلسطين.

---

(1) الهواري, سيد. *ما معنى بنك إسلامي*. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية, شارع العروبة, القاهرة, 1982م, ص9.

(2) الهيتي, عبد الرزاق رحيم جدي. *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*. دار اسامة للنشر والتوزيع, الاردن, 1998م , ص 173_174.

(3) زعنون, جمال الدين. *البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية في المنهج الاسلامي*. رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة اليرموك , اربد- الاردن, 1993م, ص6.

(4) قانون المصارف الفلسطيني رقم 2 لسنة 2002م, المادة الاولى, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

وبشكل عام يمكن لنا تعريف المصرف الاسلامي على أنه: مؤسسة مالية مصرفية تهدف الى تجميع الاموال, وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية, بحيث يكون من هذه الانشطة ما هو مصرفية, ومنها ما هو إقتصادية, ومنها ما هو إجتماعية.

ثانيا: نشأة المصارف الاسلامية في فلسطين

بدأت فكرة المؤسسات المالية الاسلامية في فلسطين منذ بداية عام 1994م من القرن الماضي متمثلة بشركة بيت المال الفلسطيني والتي تم تأسيها في نفس العام دون أن تحمل إسم إسلامية, ثم تلاها إنشاء عدة مصارف إسلامية وصل عددها حتى نهاية عام 2005م الى أربعة مصارف إسلامية وهي: المصرف الاسلامي العربي, مصرف القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية, المصرف الاسلامي الفلسطيني للتمويل والاستثمار, ومصرف الاقصى الاسلامي.

وقد وقع المصرف الاسلامي الفلسطيني إتفاقية مع إدارة مصرف القاهرة عمان بتاريخ 13 يناير لسنة 2005م تم بموجبها شراء صافي موجودات مصرف القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية بمبلغ وقدره 3,201,000 دولار [1]. وتعتبر هذه التجربة هي أول تجربة دمج تتم في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وبهذا يصبح عدد المصارف الاسلامية العاملة حالياً في فلسطين حتى نهاية عام 2007م ثلاثة مصارف إسلامية تعمل ضمن شبكة فروع بلغت 22 فرعا موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتنامى حجم الودائع في هذه المصارف بشكل سريع وملحوظ, فبينما بلغ حجم الودائع في هذه المصارف في عام 1997م ما قيمته 59,201 مليون دولار وما نسبته 2.32% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني, إرتفعت هذه النسبة في نهاية حزيران عام 2007م وبلغ مجموعها ما يعادل 403,146 مليون دولار مشكلة ما نسبته 8.11% من إجمالي

---

[1] التقرير السنوي العاشر, البنك الاسلامي الفلسطيني, رام الله, فلسطين, 2005م, ص20.

الودائع لدى كافة المصارف العاملة في فلسطين بما فيها المصارف الاسلامية [1], وذلك خلال مدة لا تتجاوز العقد والنصف من الزمان.

ونوجز الحديث عن المصارف الاسلامية العاملة حالياً في فلسطين على النحو التالي:

1. المصرف الاسلامي العربي[2]: تأسس المصرف الاسلامي العربي بإعتباره شركة مساهمة عامة محدودة في عام 1995م من قبل مصرف الاردن, ويهدف الى تقديم الخدمات والاعمال المصرفية المختلفة وفق أحكام الشريعة الاسلامية, وبرأس مال بلغ مقداره خمسة عشرة مليون دينار أردني تم رفعها الى 24.5 مليون دينار وما يقارب 35 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2007م [3].

وقد باشر المصرف أعماله الفعلية في شهر نيسان (إبريل) عام 1996م, وذلك بإفتتاح فرعه الأول في مدينة غزة, ثم إفتتح فروع أخرى له في مدن مختلفة مثل: خان يونس/غزة, طولكرم, جنين, الخليل, البيرة (الادارة العامة), ونابلس, ويعتبر المصرف الاسلامي العربي من أكبر المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين, ومن أكبر المصارف الفلسطينية إجمالاً.

وقد حصل المصرف على فتوى شرعية من لجنة الإفتاء بالجامعة الاسلامية في غزة في نفس العام الذي باشر فيه أعماله الفعلية, وقد أجازت له اللجنة العمل بعد أن تحققت في أنواع المعاملات التي تجري داخل المصرف, ومدى إتفاقها مع أحكام الشريعة الاسلامية.

2. المصرف الاسلامي الفلسطيني للتمويل والاستثمار[4]: تأسس المصرف الاسلامي الفلسطيني للتمول والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ 1995/11/25م وقد حصلت إدارة المصرف على الموافقة المبدئية من سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1996/08/07م, وحصل على

---

(1) تم حساب النسب من سجلات سلطة النقد الفلسطينية وتقارير غير منشورة, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.
(2) بطاقة التعريف الخاصة بالبنك الاسلامي العربي, وانظر كذلك التقارير السنوية للبنك للاعوام 2004, 2005, 2006م.
(3) التقرير السنوي للبنك الاسلامي العربي للعام 2007.
(4) النظام الداخلي للبنك الاسلامي الفلسطيني للتمويل والاستثمار (نشرة تعريفية) دائرة البحوث والدراسات والتطوير, ص3, وانظر كذلك التقرير السنوي للبنك الاسلامي الفلسطيني, 2005م, ص20.

الموافقة النهائية بتاريخ 1997/05/15م, وقد باشر المصرف أعماله الفعلية بعد أن حصل على الموافقه النهائية من سلطة النقد في مركزه الرئيسي في مدينة غزة عام 1997م, وقد كان رأس المال المدفوع للمصرف عند بداية عمله عشرة ملايين دولار تم زيادتها في عام 2005م ليصبح رأس مال المصرف المدفوع 17.334.597 دولار.

وقد حصل المصرف على فتوى شرعية من لجنة دار الفتوى بالديار الفلسطينية في غزة بتاريخ 1996/04/02م وقد أجازت له العمل بعد أن تحققت اللجنة من أنواع المعاملات التي تجري داخل المصرف, ومدى إتفاقها مع أحكام الشريعة الاسلامية.

3. مصرف الاقصى الاسلامي [1]: تأسس مصرف الاقصى الاسلامي كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ 1997/08/04م من قبل شركة بيت المال الفلسطيني, المصرف الاسلامي الاردني, وشركة دلة البركة, وسجل لدى مراقب الشركات في الضفة الغربية بإسم مصرف الاقصى الاسلامي شركة مساهمة عامة محدودة, ومركزه مدينة رام الله, وبعد الانتهاء من مرحلة التأسيس والحصول على التراخيص اللازمة باشر المصرف أعماله المصرفية من خلال فرعه في مدينة البيرة في رام الله في بداية شهر تموز عام 1999م بعد أن كان قد حصل على الموافقة النهائية للعمل في 1998/12/01م, وقد بلغ رأس المال المصرح به للمصرف عشرين مليون دولار بقيمة إسمية دولار واحد للسهم, وقد بلغ مجموع إكتتابات المساهمين 17.560.000 سهماً سدد منها 13.102.000 دولار حتى نهاية آذار 2007م.

والجدول التالي يبين تطور توزيع فروع المصارف الاسلامية منذ تأسيسها حتى عام 2007م.

جدول رقم (5) توزيع فروع المصارف الاسلامية في فلسطين

العام	عدد الفروع	الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	6	3	3
1997	8	5	3
1998	12	8	4
1999	12	8	4

[1] التقارير السنوية لبنك الاقصى الاسلامي (النشرة التعريفية) للاعوام 2004, 2005, 2006.

2000	12	8	4
2001	13	9	4
2002	13	9	4
2003	13	9	4
2004	14	10	4
2005	18	12	6
2006	21	14	7
2007	22	14	8

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية2007م, الجدول وتوزيع الفروع من إعداد الباحث

يشير جدول رقم (5) أنه في سنة 1996م ومع تأسيس سلطة النقد الفلسطينية كان قد وصل عدد فروع المصارف الاسلامية في فلسطين الى ستة فروع, وبعد مرور عام وصل عدد فروعها الى ثمانية فروع موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة, وبقي هذا العدد في تزايد الى أن وصل عددها في عام 2007م الى 22 فرعا, 14 منها تعمل في الضفة الغربية, و8 تعمل في قطاع غزة, مشكلة ما نسبته 14% من إجمالي عدد الفروع للمصارف العاملة في فلسطين, وتعتبر هذه النسبة متواضعة مقارنة بعدد فروع المصارف إجمالاً, ولكنها جيدة إذا ما قيست بالمدة التي تزايدت بها هذه الفروع, فهذا يعتبر مؤشر جيد لتزايد أعدادها في الفترات المقبلة.

أما توزيع عدد الفروع على المدن الفلسطينية فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) توزيع فروع المصارف الاسلامية على المدن الفلسطينية

المحافظة / المصرف	رام الله والبيرة	جنين	طولكرم	الخليل	نابلس	غزة	بيت لحم	العيزرية	المجموع
الاسلامي العربي	1	2	1	1	1	2	–	–	8
الاسلامي الفلسطيني	1	–	–	2	1	6	1	1	12
الاقصى الاسلامي	1	–	–	–	1	–	–	–	2
المجموع	3	2	1	3	3	8	1	1	22

المصدر: إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية2007م, الجدول وتوزيع الفروع على المدن من إعداد الباحث

يشير جدول رقم (6) الى أن فروع المصارف الاسلامية تتركز إجمالاً في كل من المدن التالية: رام الله والبيرة, الخليل, نابلس, وقطاع غزة وتفتقر العديد من المدن والقرى الفلسطينية

الى الخدمات المصرفية الاسلامية والتي هي برأيي بحاجة ماسة لها[1], فلماذا لا تبادر المصارف الاسلامية بفتح فروع لها في هذه المناطق لتقديم خدمات مصرفية إسلامية لأكبر عدد ممكن من المواطنين, وطالبي الخدمات المصرفية الاسلامية, وبالتالي المساهمة في نشر الوعي المصرفي الاسلامي في المجتمع الفلسطيني, والذي لا يزال نسبة ليست بالقليلة تجهل حقيقة العمل المصرفي الاسلامي[2], ويمكن للمصارف الاسلامية أن تقوم بفتح مكاتب تابعة لها في تلك المناطق تمهيداً لتحويلها الى فروع في المستقبل القريب.

أما بالنسبة لاعداد فروع المصارف الاسلامية على حده, فهو كما موضح بالجدول السابق فقد حصل المصرف الاسلامي الفلسطيني على أكبر عدد من الفروع وصلت الى 12 فرعا, مشكلاً ما نسبته 55% من إجمالي عدد الفروع للمصارف الاسلامية, أما المصرف الاسلامي العربي فقد كانت حصته 8 فروع أو ما نسبته 36% من إجمالي عدد الفروع للمصارف الاسلامية, وقد حصل مصرف الاقصى الاسلامي على أقل عدد من الفروع, فقد وصل عدد فروعه الى فرعان فقط أو ما نسبته 9% من إجمالي عدد الفروع للمصارف الاسلامية العاملة في فلسطين, ولا يوجد للمصرف أي فرع في قطاع غزة.

---

(1) ومثال على ذلك: أريحا, قلقيليا, سلفيت, حلحول/ الخليل, دورا/ الخليل/, يطا/ الخليل, ويذكر أن بعض المصارف الغير إسلامية مثل بنك الاسكان للتجارة والتمويل قد إفتتح فرعا له في بلدة حلحول/ الخليل, وكذلك بنك القدس للتنمية والاستثمار قد إفتتح فرعا له في سلفيت/نابلس وهي بالطبع بنوك غير إسلامية وأعتقد ان هذه المصارف لم تتخذ مثل هذا القرار بدون دراسة واعية ومتأنية.

(2) كما ويذكر في هذا الصدد أن بعض القرى الفلسطينية والتي تحتاج الى الخدمات المصرفية كثيرة, واخص بالذكر قرية يطا/ الخليل والتي يبلغ عدد سكانها 75ألف نسمة ولا يوجد بها أي فرع سواء لبنك غير إسلامي او بنك إسلامي فلماذا لا تبادر المصارف الاسلامية بفتح فروع لها بتلك القرية على سبيل المثال, حيث أنها تبعد عن مدينة الخليل مالا يقل عن 12كيلو متر بحيث يتكبد المواطن لإجراء أي معاملة مصرفية أو الحصول على الخدمات المصرفية وقت وجهد, وكذلك تكلفة مواصلات ناهيك عن إغلاقات الاحتلال للطرق بينها وبين المدينة, وكذلك قرية دورا/الخليل والتي يبلغ عدد سكانها 65 ألف نسمة ولا يوجد بها أي فرع لبنك إسلامي الى حتى الآن وهي تبعد عن مدينة الخليل مالا يقل عم 20 كيلو متر, وتحكمها نفس الظروف.

المطلب الثاني: أهداف المصارف الاسلامية في فلسطين, وخصائصها

اولاً: أهداف المصارف الاسلامية في فلسطين, ووسائل تحقيقها

لقد أنشأت المصارف الاسلامية لتحقيق العديد من الاهداف مثل جذب الودائع وتنميتها, وإستثمار الأموال وفق الشريعة الاسلامية, وتحقيق الربح المادي للمصرف نفسه حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق, ومنها ما هو في صالح المجتمع الذي يعمل به هذا المصرف, ومن الكتاب [1]من وضع أهدافاً مبالغ فيها للمصارف الاسلامية, وأحياناً تأخذ طابع المثالية منه الى الواقع الذي تعيش فيه, بالتركيز مثلاً على دور المصارف الاسلامية بالانعتاق من التبعية, والسيطرة الخارجية, وتشغيل الموارد البشرية, وبالتالي القضاء على البطالة وما الى ذلك من أهداف.

وللتعرف على أهم الاهداف التي تسعى المصارف الاسلامية في فلسطين الى تحقيقها, نورد هنا ما تضمنه عقد التأسيس والنظام الداخلي للمصارف الاسلامية من أهداف, وهي كما يلي [2]:

1. المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية, والمصرفية بشكل عام.
2. تقديم البديل المقبول لشرائح المجتمع والتي أحجمت أو ترددت لغاية الآن عن التعامل مع القطاع المصرفي لأسباب عقائدية.
3. إجتذاب الامول, والمدخرات الداخلية والخارجية, والتي لم تدخل الجهاز المصرفي بعد.
4. توفير الاموال اللازمة للاشخاص, والمؤسسات من خلال صيغ التمويل الاسلامي والاستثمار, والمشاركات في مختلف القطاعات, وليس لعب دور الوسيط المالي فقط.

---

(1) الخضيري, محسن أحمد. *البنوك الاسلامية*. إيتراك للنشر والتوزيع, ط2, القاهرة, 1995م, ص30.

(2) البنك الاسلامي الفلسطيني: *دليل الخدمات المصرفية, دائرة الدراسات والبحوث والتطوير*, مرجع سابق, ص3. وانظر كذلك التقارير للبنك الاسلامي العربي وبنك الاقصى الاسلامي للاعوام 2004م, 2005م, 2006م (النشرة التعريفية الخاصة من التقارير).

5. تقديم خدمات مصرفية إسلامية بإستخدام وسائل التكنولوجيا, والاتصالات الحديثة إستجابة لمتطلبات التطور والتنوع والمنافسة, وتنوع الرغبات لدى العملاء.

6. ترسيخ مبدأ التعامل مع النظام المصرفي الاسلامي كخيار أول للتعامل المصرفي, والقيام بدور فعال في النهوض بالنظام الاقتصادي الاسلامي.

7. تطوير وسائل إجتذاب الاموال والمدخرات, وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالاسلوب المصرفي غير الربوي.

8. الاهتمام بإدخال الخدمات والنشاطات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة, والمصلحة المعتبرة.

وحتى تستطيع المصارف الاسلامي في فلسطين تحقيق هذه الاهداف يتوجب عليها الاهتمام بتوفير الوسائل والامكانات والموارد اللازمة لذلك مثل:

1. أن تسعى جاهدة الى توفير الكادر المصرفي سواء على مستوى المسؤولين أو الموظفين والمتفهمين لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي سواء من الناحية الشرعية أو من الناحية الفنية.

2. أن تقوم المصارف الاسلامية بإتمام كافة الاجراءات والعقود وفق أحكام الشريعة الاسلامية الغراء بما يكفل عمل مصرفي إسلامي قوي وسليم ودائم, وخال من الشبهات.

3. أن تعمل المصارف الاسلامية على توفير الانظمة, والخدمات المصرفية وفق أحدث المستجدات من تكنولوجيا مصرفية وما الى ذلك.

ثانياً: خصائص المصارف الاسلامية في فلسطين

مما سبق يتبين أن هناك سمات تتميز بها المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف في عدة أمور يمكن إجمالها بما يلي:

1. يقوم التعامل في المصارف الاسلامية على أساس إستبعاد وتحريم الربا, وهذا الاساس يشكل المعلم الرئيسي للمصرف الاسلامي[1], والمقصود به الفوائد المصرفية والتي تتم عن طريق القروض بفائدة بإعتبارها أمرا محرماً . هذا وقد أجمع العلماء على أن الفوائد المصرفية هي عين الربا.

2. أن أعمال المصارف الاسلامية تقوم على أساس أحكام الشريعة الاسلامية بحيث أن هذا الاساس يجعل جميع أعمال المصرف الاسلامي حلالاً. فعدم التعامل بالفائدة المصرفية لا يعتبر الضابط الوحيد والمميز للمصرف الاسلامي عن غيره من المصارف [2], حيث أن المصرف الاسلامي يلتزم بجميع معاملاته بالضوابط والاحكام الشرعية التي أسس عليها[3].

3. تتميز المصارف الاسلامية بوجود هيئة رقابة تسمى هيئة الرقابة الشرعية, وتكون مهمتها إخضاع كافة المعاملات التي يقوم بها المصرف الاسلامي لعايير الحلال والحرام. ويترتب على ذلك العديد من الامور التي يجب مراعاتها:

أ. فحص وتحليل كافة الاعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الافراد, والجماعات والمؤسسات للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية.

---

(1) العبادي, عبد الرحيم. *موقف الشريعة الاسلامية من المصارف الاسلامية*. رسالة دكتوراه منشورة في الفقه المقارن, كلية الشريعة والقانون, جامعة الازهر, 1402هـ_1982م, ص172, ص173.

(2) فمثلاً لو تقدم أحد العملاء للبنك الاسلامي وطلب تمويلاً لشراء سلع معينة وتبين للبنك الاسلامي أن السلع التي سيقوم بشرائها هذا العميل هي سلع محرمة شرعا, كأن تكون خمور أو لحم خنزير أو غيرها من السلع المحرمة, ففي هذه الحالة لا يقدم البنك الاسلامي على التمويل أو أن يكون شريكا في هذه العملية وذلك بسبب عدم مشروعيتها.

(3) شابرا, محمد عمر. *نحو نظام نقدي عادل – دراسة للنقود والبنوك والسياسة النقدية في ضوء الاسلام*. ترجمة: سيد محمد سكر, ومراجعة رفيق المصري. المعهد العالمي للفكر الاسلامي. سلسلة إسلامية المعرفة 1408هـ_1987م, ص207.

ب. العمل على تقديم الاجابة عن الاستفسارات وإعطاء الردود الشرعية المقنعة للعاملين بالمصارف الاسلامية عندما لا يستطيعون الاجابة عليها[1].

4. من الخصائص المميزة للمصارف الاسلامية هي العلاقة القائمة بين المصرف وبين العميل(مودعين أو طالبي تمويل)، فالعلاقة القائمة بين المصرف الاسلامي، والمودع هي علاقة قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفق قاعدة الغنم بالغرم[2]، وعليه فإن الاموال المودعة في المصارف الاسلامية من قبل الموعين لا تعتبر ديناً يجب على المصرف رده، بل هي قابلة للربح والخسارة، بعكس الحال كما هو بالمصارف التقليدية والتي تعتبر العلاقة بينها وبين المودعين علاقة مديونية وبموجب هذه العلاقة يجب على المصرف رد هذه الوديعة في وقتها المحدد مع الفوائد المترتبة عليها. أما بالنسبة لعلاقة المصرف الاسلامي بالمستثمرين (طالبي التمويل) سواء كانوا أشخاص إعتباريين أو طبيعيين، فهي قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة [3]، وبالتالي فإن طالب التمويل لا يعتبر مديناً للمصرف وإنما شريك مع المصرف في العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة، أما المصارف التقليدية فإن العلاقة قائمة على أساس المديونية كما هو الحال بالعلاقة الاولى، إلا أن في هذه الحالة يعتبر المصرف هو المقرض، والعميل هو المقترض، وعليه أن يرد كامل المبلغ المقترض للمصرف في الوقت المحدد مع الفوائد المترتبة عليه، وسواء كانت نتيجة هذا القرض ربحا أم خسارة.

5. تقوم المصارف الاسلامية بتقديم بعض الخدمات غير الهادفة للربح، وهي تسمى في العرف المصرفي الاسلامي خدمات إجتماعية، تهدف منها الى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال مساعد الفقراء والمحتاجين، ويتمثل ذلك في صناديق الزكاة التي تديرها، وتوزيع مستحقاتها،

---

(1) داود، حسن. *الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1996م-1717هـ، ص15.

(2) العبادي، عبد الرحيم. مرجع سابق، ص173.

(3) الكفراوي، عوف محمود. *البنوك الاسلامية- النقود والبنوك في النظام الاسلامي*. مركز الاسكندرية للكتاب، شارع الدكتور مصطفى مشرفة، 2001م ، ص146.

وكذلك تقديم القرض الحسن, والمساهمة في المشاريع التي تخدم طلبة العلم, والبحث العلمي بما يحقق أهداف التنمية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه.

6. تقوم المصارف الاسلامية على مبدأ التسامح والرحمة المتبع من المنهج الاسلامي[1], ففي حالة الاعسار للعميل من غير إستطاعة وبدون مماطلة يطبق عليه قوله تعالى : " وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة "[2] .

إن الخصائص التي ذكرت سابقاً والمميزة للمصارف الاسلامية لاتعني بالمطلق عدم وجود بعض عناصر التشابه مع المصارف التقليدية, نذكر منها:

1. تعتبر المصارف الاسلامية, وكذلك المصارف التقليدية مؤسسات مالية تهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الاولى.

2. أن كلاً منهما يعتبر وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

3. تشترك المصارف الاسلامية مع المصارف التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة مثل خدمات الصراف الآلي, وخدمات التحويلات للأموال, وكذلك فتح الحسابات كالحساب الجاري, والصرافة بالعملات المختلفة, وخطابات الضمان, والاعتمادات المستندية, وغيرها من الخدمات المصرفية المعروفة مع وجود بعض الاختلافات في آلية التطبيق لبعض الخدمات.

4. كما أن معظم المصارف الاسلامية, وكذلك المصارف التقليدية تؤسس على شكل شركات مساهمة, بحيث يتم تسجيلها بالسجل التجاري للشركات, وتخضع لمعايير وأنظمة وقوانين الشركات.

5. تخضع المصارف الاسلامية كغيرها من المصارف لنفس المعايير والقوانين السائدة في الدولة التي تعمل بها, والتي يطبقها المصرف المركزي (سلطة النقد الفلسطينية) مثل الاحتفاظ

---

(1) جبر, محمد هشام, وصبري, هارون. *البنوك الاسلامية – أصولها الادارية والمحاسبية*. الطبعة الاولى, منشورات جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, 1406هـ _ 1986م, ص25.وانظر كذلك طنطاوي, محمد سيد. *معاملات البنوك الاسلامية*. الطبعة الخامسة عشر, دار نهضة مصر للنشر والتوزيع, 1417هـ - 1997م, ص114.

(2) سورة البقرة, الآية 280.

بنسبة معينة من السيولة, وكذلك الاحتياطي النقدي الالزامي, والرقابة المصرفية, والتفتيش على المصارف وغيرها.

المبحث الثاني: موارد أموال المصارف الاسلامية في فلسطين وإستخداماتها

المطلب الاول : موارد أموال المصارف الاسلامية في فلسطين

تستمد المصارف الاسلامية في فلسطين تمويلها من مصدين أساسيين هما: المصادر الداخلية "المصادر الذاتية", والمصادر الخارجية.

أولاً : المصادر الداخلية: وتتكون بشكل أساسي من رأس المال والاحتياطيات

1. رأس المال: يمثل رأس المال المصدر الاساسي للأموال لبدء نشاط المصرف, وقد يكون المصدر الرئيسي بجانب الودائع لأن المصارف الاسلامية تختلف عن المصارف التقليدية في هذا الجانب, حيث أن المصارف التقليدية تعتمد إعتماداً رئيسياً على الودائع وخلق الودائع في أعمالها المصرفية المختلفة. بل أنها عبارة عن مصارف ودائع [1]. بينما نجد أن المصارف الاسلامية تعتمد أساساً على رأس مالها, والذي تقوم بإستثماره في المشروعات الانتاجية ذات العائد المادي والاجتماعي [2]. ويتكون رأس المال من المبلغ المدفوع من أصحاب فكرة إنشاء المصرف الاسلامي, ويأخذ شكل الحصص أو ما يعرف بالاسهم, بحيث يتم تقسيم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة, وتشكل هذه الاسهم رأس المال للمصرف, وتستخدم في المصارف الاسلامية في فلسطين صيغة الشركة المساهمة العامة, ولا يوجد لهذه المصارف إلا الاسهم

---

[1] ابو شقرا, وائل. *الرقابة والتفتيش من قبل البنك المركزي*. اتحاد المصارف العربية نيسان / ابريل 1987م, ص166.

[2] جابر, أحمد. *البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الاسلامية*. سلسلة الدراسات والبحوث رقم 12 , مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي, جامعة الازهر, القاهرة, 1999م, ص26. وسيشار إليه لاحقا, جابر, أحمد . مرجع سابق, ص- .

العادية, وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية رأس المال للمصرف عند التأسيس كحد أدنى بأن لا يقل عن عشرين مليون دولار أمريكي.

2. الاحتياطيات: يضاف الى رأس المال إحتياطيات والتي تخصم كل سنة من الارباح سواء كانت إجبارية حسب قانون الشركات أو إختيارية, وتخصم هذه الاحتياطيات حسب النظام الداخلي للمصرف وقرار مجلس الادارة لتصل الى حد معين حسب طبيعة عمليات المصرف ونشاطاته, ويكون الغرض من هذه الاحتياطيات هو التأكيد على سلامة المركز المالي للمصرف, وكذلك وقاية لرأس المال.

ولا يجوز للمصارف الاسلامية في فلسطين إستخدام أي جزء من هذه الاحتياطيات إلا بعد الموافقة المسبقة من المصرف المركزي "سلطة النقد الفلسطينية" سنداً لما جاء في التعميم الخاص بإحتياطي المخاطر[1]. وتزيد هذه الاحتياطيات بصورة دورية من رأس المال للمصرف, ويطلق عليهما معاً حقوق الملكية Owner Equity.

وفيما يلي عرض لتطور حقوق الملكية لدى المصارف الاسلامية في فلسطين خلال الفترة 2000م*_2007/06/30م.

جدول رقم (7) حقوق الملكية في المصارف الاسلامية في فلسطين   المبالغ بالدولار الامريكي

السنة	اجمالي المصارف	المصارف الاسلامية	النسبة لإجمالي المصارف
2000	238,049,000	37,666,000	%15.8
2001	201,452,000	41,613,000	%20.6
2002	186,624,000	35,894,000	%19.2
2003	217,356,000	36,596,000	%16.8
2004	315,180,000	41,799,000	%13.2
2005	522,191,000	53,495,000	%10.2
2006	584,531,000	65,134,000	%11.1
2007/06/30	604,368,000	71,432,000	%11.8

(1) تعميم رقم 46, الموضوع : إحتياطي المخاطر, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين, 13/ حزيران / 2006م.

(*) لم تتاح للباحث البيانات الخاصة بحقوق الملكية للبنوك الاسلامية من بداية العام 1997م لذلك إبتدأت من الفترة من بداية عام 2000م حتى 2007/06/30م.

المصدر: نشرات سلطة النقد الفلسطينية(الميزانية المجمعة 2000-07/6/30), الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (7) أن حقوق الملكية بلغت في نهاية منتصف عام 2007م ما مقداره 71,432 مليون دولار بنسبة 11.8% من الجهاز المصرفي الفلسطيني, ومسجلة بذلك نموا بلغ مقداره 89% عن العام 2000م والذي بلغت نسبته 15.8% من الجهاز المصرفي الفلسطيني, وهذا يشير الى توجه إدارات المصارف الاسلامية الى إستكمال تسديد رأس المال المصرح به لتلك المصارف تعزيزاً للقاعدة الرأسمالية.

ثانياً: المصادر الخارجية

تمثل الودائع أهم الموارد التي تعتمد عليها المصارف عموماً, كما أنها تعتبر المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه في معظم عمليات التوظيف المختلفة, ولا خلاف بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي في أن الودائع تمثل أهم بند من بنود مصادر الاموال, ويعمل المصرف الاسلامي على جذب الودائع لإستخدامها وفق الشريعة الاسلامية, ويوجد في المصارف الاسلامية في فلسطين نوعان رئيسيان من الودائع هما:

1. الودائع الجارية " الحسابات الائتمانية "
2. الودائع الاستثمارية

1. الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الودائع التي يودعها أصحابها على شكل أمانة, ولا تشارك في الارباح التي يحققها المصرف لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفراً في أي وقت, مما لا يعطي المصرف الفرصة لإحتسابه ضمن خططه الاستثمارية المختلفة, ويكون الغرض الرئيسي من إيداعها هو الحفظ, والتعامل اليومي وليس بغرض الإستثمار, ويتقاضى المصرف الاسلامي عمولات أو أجور محددة نظير الجهد أو الخدمة أو التكلفة التي يتحملها من

أوراق وفاكس وبريد مقابل حفظ هذه الودائع, وتقسم هذه الحسابات في المصارف الاسلامية في فلسطين الى ثلاثة أقسام هي[1]:

أ. حسابات تحت الطلب: وهي الحسابات التي يفتحها أصحابها بغرض السحب منها, والايداع فيها في أي وقت, ولا يحصل صاحبها على دفتر شيكات.

ب. حسابات جاري رواتب: وهي الحسابات التي يتم تحويل رواتب الموظفين اليها سواء القطاع الخاص أو العام, وعادتةً ما يتم سحب كامل الوديعة مع بداية الشهر.

جـ. حسابات جارية عادية: وهي أشبه بالحسابات تحت الطلب إلا أن صاحب هذا الحساب يتمتع بأنه يحصل على دفتر شيكات.

وتمثل الودائع الجارية سنداً هاماً لنشاط المصرف الاسلامي, وذلك بإتاحة التمويل قصير الاجل والاحتياجات الطارئة والملحة لذوي الانشطة الانتاجية في المجتمع, كما أنها تمثل عنصراً هاماً من عناصر السيولة لمشروعات المصرف الاستثمارية والتي قد يعوزها من وقت لآخر [2].

2. الودائع الاستثمارية: وهي الودائع التي يتم إيداعها في المصرف الاسلامي بغرض إستثمارها, ويتم توقيع عقد المضاربة بين المصرف والمودع, حيث يحصل المصرف على 30% من الارباح و70% تعود للمودعين" المستثمرين", وتشترك هذه الاموال في الارباح والخسائر وذلك حسب نوع الحساب, ويوجد في المصارف الاسلامية في فلسطين أربعة أنواع من هذه الحسابات [3]:

---

(1) عبادي, سليمان. *تقييم أداء البنوك الاسلامية في فلسطين*. ورقة عمل من منشورات مركز تطوير القطاع الخاص, سلسلة تقارير الندوات رقم(3), جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين, نابلس, فلسطين. 2001, ص4.

(2) سليمان, محمد جلال. *الودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي, القاهرة, الطبعة الاولى 1417هـ-_ 1996م , ص23 . وسيشار إليه لاحقاً سليمان, جلال, مرجع سابق, ص.

(3) شاهين, عبد الله. *العمل المصرفي الاسلامي بين الواقع والطموح* . مجلة البنوك في فلسطين, جامعة بير زيت, العدد 14, 2001, ص54.

أ. حسابات الادخار: وهي تشبه حسابات التوفير في المصارف التقليدية من حيث السحب والإيداع في أي وقت, ويحصل صاحبها على بطاقة الصراف الآلي ATM, ولكونها معرضة للسحب في إي وقت فإن المصرف لايقوم بإستثمار جميع المبلغ, لذلك لا تشارك في الارباح سوى 50_60% من المبلغ فقط, ويتم حساب الارباح شهرياً, وتدفع مرة كل ستة أشهر على رصيد الحساب.

ب. الحسابات الآجلة: يتم إستثمارها لمدد مختلفة, شهر, 3 شهور, 6 أشهر, 9 شهور, وسنة ويشترك جميع المبلغ في حساب الارباح, وتحسب الارباح حسب مدة الاستثمار (مدة الربط), وتوزع مرتين في السنة, أما في حالة عدم تحقق أرباح فلا يحصل العميل على أية عوائد, وفي حالة تحقق خسارة يشارك العميل المصرف بمقدار حصته من الخسارة, لذلك لا يضمن المصرف رد قيمة الحساب بالكامل.

جـ. الحسابات الخاضعة لإشعار: يتم إستثمارها كما في الحسابات الآجلة, ولكن يحق للمودع السحب منها بعد إشعار المصرف بذلك نصياً قبل فترة متفق عليها عادةً ما تكون شهر, ويشارك 70% من رصيد الحساب في الارباح التي توزع مرتين في السنة.

د. حسابات الاستثمار المخصص: حيث يتم تحديد مجالات الاستثمار مسبقاً, بحيث تكون هذه الاستثمارات موجهة لمشروع معين أو قد تكون على شكل شهادات إستثمار مخصص لمشروع معين, وفي الغالب تكون المبالغ المودعة في هذه الحسابات كبيرة بحيث يمكن للمودع التفاوض مع المصرف على نسبة الربح, ويحصل المصرف على حصة من الربح تتراوح ما بين 5_25% والباقي للعميل, أما الخسارة فيتحملها العميل فقط إذا خسر المشروع. أما التكييف الشرعي لهذه الحسابات فهي تقوم على أساس المضاربة المشتركة وليس الثنائية كالحسابات

السابقة لعدم إقتصارها على صاحب الحساب والمصرف, وإنما تعداها لتشمل طرفاً ثالثاً وهو المستثمر.

3. التأمينات النقدية " الضمانات "[1]: بالاضافة الى الودائع في الحسابات السابقة فإن المصارف تحصل على موارد مالية مقابل التسهيلات المصرفية التي تقدمها للعملاء مثل تأمينات نقدية مقابل الكفالات المصرفية, الصناديق الحديدية, إعتمادات مستندية, تحصيل الشيكات, وتأمينات نقدية متنوعة. وفي المصارف الاسلامية في فلسطين تشارك 50% من هذه التأمينات في الأرباح.

أما فيما يتعلق ببقية موارد الاموال والتي تظهر عادة في ميزانيات المصارف التقليدية كالإقتراض من من المصارف الاخرى, أو من المصرف المركزي فإنه لا وجود لها في المصارف الاسلامية لأن معظم هذه القروض إنما تقوم على أساس الفائدة التي تستبعدها المصارف الاسلامية بإعتبارها تعاملاً ربوياً يتنافى مع أحكام الشريعة الاسلامية.

المطلب الثاني: مجالات إستخدام موارد أموال المصارف الاسلامية في فلسطين

يقوم المصرف الاسلامي بالاحتفاظ بجزء من الاموال التي تحصلت لديه بالطرق السالفة الذكر على شكل إحتياطي يقسم الى قمسين:

1. الاحتياطي النقدي الالزامي: تقوم سلطة النقد الفلسطينية بفرض إحتياطي نقدي إلزامي على جميع المصارف العاملة في فلسطين بما فيها المصارف الاسلامية, وتمثل هذه المبالغ نسبة من الودائع تعتمد على نوع العملة, وفي الغالب تبقى هذه الاموال محجوزة لدى سلطة النقد, وتفرض سلطة النقد إحتياطي إلزامي على المصارف الاسلامية بنسبة 8% على الودائع

(1) التامينات النقدية هي: المبالغ التي يودعها أصحابها لدى المصرف ضماناً بالوفاء بالتزامهم تجاه المصرف. انظر الكبيجي, ماهر ذياب. *نحو مصرف اسلامي*. عمان, الاردن, الدار المتقدمة للنشر والتوزيع, 2004, ص 56.

المودعة بالشيقل الاسرائيلي, و9% على ودائع العملات الاخرى مثل الدينار الاردني والدولار الامريكي وغيرها, وبغض النظر عن نوع الحساب.

2. متطلبات السيولة: تفرض سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الاسلامية نسبة معينة من السيولة يتوجب عليها الاحتفاظ بها طوال الوقت, وتتراوح هذه النسبة ما بين 5_30%.

أما الأموال المتبقية فإن المصارف الاسلامية تستخدمها في عدة مجالات(مجالات التوظيف):

1. عقود المرابحة: وتنقسم عقود المرابحة التي تتعامل بها المصارف الاسلامية الى قسمين:

أ. المرابحة البسيطة: وهي نوع من أنواع بيوع الامانة يقوم على أساس معرفة الثمن الاول وزيادة ربح عليه بين المتعاقدين, ويشترط لصحة هذا العقد معرفة الثمن الاول ومعرفة الربح من كلا الطرفين, وأن يكون العقد صحيحاً, وأن لا يكون مقابلاً بجنسه(قمح مقابل قمح)لأن الزيادة في هذه الحالة تعتبر ربا[1].

ب. المرابحة المركبة أو المرابحة للآمر بالشراء, وتسمى أيضاً المرابحة المقترنة بالوعد[2]: وهو أن يقوم المصرف الاسلامي بشراء ما أمر به العميل بسعر آجل تحدد نسبة الزيادة فيه (الربح) على سعر الشراء مسبقاً, وتتكون المرابحة للآمر بالشراء من عدة عناصر هي: طلب شراء مقدم من قبل العميل الى المصرف يحدد فيه نوع السلعة المطلوبة ومواصفاتها, وعد من العميل بشراء السلعة بعد شراء المصرف لها يقابله وعد من المصرف ببيع السلعة المطلوبة للآمر بالشراء, إتفاق مسبق على الثمن والربح, شراء السلعة نقداً من قبل المصرف, وبيع السلعة من قبل المصرف الى العميل الآمر بالشراء, أما بالنسبة لفترات التمويل فهي مختلفة من

---

(1) حسن, محمود محمد. *العقود الشرعية في المعاملات المالية المعاصرة – المرابحة والمضاربة " دراسة مقارنة"*. مطبوعات جامعة الكويت, 1997, ص8.

(2) ارزيقات, عبد الكريم. *أساليب التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية*. منشورات البنك الاسلامي العربي, دائرة التدريب, رام الله, فلسطين 2001م.

سلعة الى أخرى وتتراوح ما بين 3 شهور الى 4 سنوات[1]. وتعتبر هذه المدد قصيرة حيث أنها لا تتيح تمويلاً طويل الاجل كما هو مطلوب من المصارف الاسلامية, وتقوم بعض المصارف الاسلامية حالياً وخصوصاً المصرف الاسلامي العربي بدراسة تمديد فترة التمويل بالنسبة للشقق السكنية لتصل الى مدة أقصاها 10 سنوات. هذا وقد أجاز الفقهاء قيام المصرف بتوكيل المشتري في إستلام السلعة بنفسه وقبضها من البائع, وتسليمه ثمنها الذي قدمه المصرف ودفعه إليه بإعتباره وكيلاً في هذه العملية[2]. ويعتبر هذا النوع هو أكثر أنواع التمويل المعمول بها في المصارف الاسلامية في فلسطين.

وتمثل هذه العقود نسبة عالية من عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية في فلسطين, وقد تصل الى أكثر من 85% من هذه العمليات. وفي دراسة تحليلية لنسب صيغ التمويل المستخدمة لدى المصارف الاسلامية[3] تبين أن هذه النسبة لم تختلف عن مثيلاتها من المصارف الاسلامية في الدول الاخرى, حيث تم التركيز على صيغة المرابحة في تمويلاتها والتي إرتفعت نسبتها من 87% في عام 1999م الى 92% في عام 2000م. وقد إنخفضت هذه النسبة في منتصف عام 2007م لتصل الى ما نسبته 85.35 من إجمالي صيغ التمويل المستخدمة في المصارف الاسلامية [4] إلا أنه مع هذا الانخفاض تعتبر هذه النسبة عالية مقارنة مع نسب التمويل بالصيغ الاخرى. ويمكن إرجاع السبب في ذلك الى إنخفاض مخاطر التمويل بهذه الصيغة, وحاجة المصارف للسيولة حيث أن التمويل عن طريق المرابحات يكون تمويلاً قصير الاجل, وكذلك حداثة العمل المصرفي الاسلامي في فلسطين الأمر الذي أفقده الخبرات

---

[1] فعلى سبيل المثال: المواد الغذائية تصل مدتها الى 3 شهور, المواد الخام ومواد البناء من 6 شهور الى سنة, الآلات والمعدات والاثاث والاجهزة المنزلية من سنة الى سنتين, أما السيارات والاراضي والشقق السكنية فالحد الاعلى لها 4 سنوات.

[2] البنك الاسلامي العربي, كتاب الفتاوي الشرعية, الجزء الاول, 2000م, ص9.

[3] فرعون, علي. *واقع المصارف الاسلامية في الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة ما بين 1997-2000*. ورقة عمل من منشورات مركز تطوير القطاع الخاص, سلسلة تقارير الندوات رقم(3), جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين, نابلس, فلسطين. 2001.

[4] تم حساب النسبة من بنود الميزانية العامة, وجداول غير منشورة, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين, 2007م.

والمتخصصين, وخاصة أن معظمهم يأتون من مصارف تقليدية, إلا أن هـذه التعليـل وهـذه الأسباب لا تعد عذراً مقبولاً من المصارف الاسلامية, وسيأتي الحديث عنها لاحقاً عند مناقـشة مشاكل المصارف الاسلامية فيما يتعلق بصيغ التمويل في الفصل التالي.

2. تمويل المشاريع Project Finance عن طريق عقود المضاربة والمشاركة:

أ. عقد المضاربة: يقصد به إتفاق لإستثمار المال بين من يملك المال ومن يملك الخبرة في إطار الأحكام والضوابط الشرعية[1] حيث يقدم المصرف رأس المال وصاحب المشروع يقدم العمل, وتوزع الارباح بينهما حسب الإتفـاق, وفـي حالـة حـدوث خـسارة فإنـه يتحملهـا رب المال(المصرف), ولا يستطيع المصرف التدخل في إدارة المشروع, ولكن يمكن له الإشـراف عليه للتأكد بأن كل شيئ تم حسب الإتفاق.

ب. عقود المشاركة: ويقصد بها أن يقوم المصرف بالاشتراك مع الغير سواء كانوا أشـخاص طبيعيين أو أشخاص إعتباريين بدفع جزءاً من رأس المال ويدفع الشريك الآخـر(المـصرف) الجزء المتبقي, والعقد بينهما هو عقد مشاركة, وفي حالة تحقق أرباح فإنها توزع بين الطرفين (المصرف والشريك) بحسب الإتفاق, أما في حالة حدوث خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك, ويكون للطرفان الحق في إدارة المشروع والإشراف عليه, ولكن يمكن أن يبيـع أحـد الطرفين حصته في رأس المال الى الطرف الآخر للخروج من المشروع وهـذا مـا يـسمى بالتخارج.

3. التمويل عن طريق عقد الإجارة Leasing وتـسمى أيـضاً تمويـل إسـتعمال خـدمات الموجودات: هناك نوعان من الاجارة هما:

---

(1) ابو زيد, محمد . *نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الاسلامية*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي, القاهرة, 1420هـ _200م , ص154, ص156 .

أ. الاجارة التشغيلية أو العادية: وتتمثل في شراء المصارف للاصول القابلة للتأجير (الموجودات), بحيث تبقى ملكية الاصل للمصرف, ويتم تأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها في مدة محددة, وبأيجار يتفق عليه.

ب. الاجارة المنتهية بالتمليك: وهي صيغة تمويلية تجمع بين البيع والتأجير, وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في المعدات الرأسمالية أو الوحدات السكنية, وفي هذه الحالة يصبح الاصل ملكاً كاملاً للعميل بعد إنتهاء مدة العقد, وسداد جميع أقساط الايجار المتفق عليها.

وتختلف الاجارة المنتهية بالتمليك عن الاجارة التشغيلية من حيث إقتناء المصرف للعين المؤجرة, فإنه يقتنيها بعد أن يتقدم أحد العملاء بطلب إستئجار عين ما بقصد تملكها في النهاية فيشتريها المصرف ويقدمها للعميل, في حين في الاجارة التشغيلية تكون العين في ملك المصرف.

4. الاستصناع: وتتمثل صورته المصرفية بطلب من العميل (المشتري) للمصرف من أجل القيام بتصنيع سلعة موصوفة(المصنوع) سواءً بصروة مباشرة عن طريق المصرف, أو بصورة غير مباشرة عن طريق من يقوم بمهمة التصنيع, وفي هذه الحالة يتضمن العقد ثلاثة أطراف تتمثل بطالب التصنيع (العميل), والمصرف, الصانع[1]. ويتم الاتفاق بين هذه الاطراف على آلية الثمن وعلى كيفية السداد, حالاً عند التعاقد أو مقسطاً أو مؤجلاً, وتمثل هذه العقود نسبة هامشية من نسب التمويل الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية في فلسطين, وسيتم تحليلها في الجدول التالي (أنظر الجدوال رقم 8+9).

5. تمويل التجارة Trade Finance : يقوم المصرف الاسلامي بعملية فتح الاعتمادات المستندية لغايات الإستيراد كما يعمل المصرف غير الاسلامي, على أن يقوم العميل بتسديد

---

[1] خلف, فليح حسن. *البنوك الاسلامية*. جدارا للكتاب العالمي, وعالم الكتب الحديث, عمان, الاردن, 2006, ص380. وانظر كذلك جبر, هشام. ادارة المصارف الاسلامية. مرجع سابق ص193.

قيمة البضاعة بالكامل بعد إستلام ما يثبت شحن البضاعة, ويتم ذلك مقابل عمولة لفتح الاعتمادات المستندية, ولا يتقاضى المصرف الاسلامي فوائد من عميله عن فترات الائتمان ما بين قيام المصرف المراسل بخصم قيمة المستندات, وبين إستلام العميل للمستندات وسداد قيمتها[1]. وقد لا يكون لدى العميل كافة المبلغ فيقوم المصرف الاسلامي بتمويل الصفقة بإحدى الطريقتين:

أ. المرابحة: حيث يقوم المصرف الاسلامي بشراء السلعة, ودفع ثمنها وبيعها للعميل بسعر أعلى بعد عدة شهور أو على أقساط حسب الإتفاق.

ب. المشاركة: حيث يدفع المصرف جزءاً من قيمة الصفقة ويدفع العميل الجزء المتبقي, ويوزع الربح بينهما حسب الإتفاق, أما الخسارة فيتحملها كل منهم حسب نسبة مساهمته برأس المال(المبلغ المدفوع).

6. الإستثمار المباشر: ويقصد به تشغيل رأس المال بواسطة صاحبه مباشرة في المشروعات الانتاجية مثل المشروعات الصناعية والزراعية [2]. ويتمثل ذلك في أن يقوم المصرف بإنشاء شركات أو مؤسسات تابعة له, أو شراء أسهم في محافظ إستثمارية لشركات مدرجة في السوق المالي وغيرها من الاستثمارات, وفي حالة وجود أطراف اخرى فإن العقد يكون عقد مشاركة مثل شراء أسهم لبعض الشركات الجديدة بحيث يدخل المصرف شريكاً.

7. الجاري مدين (السحب على المكشوف) [3] Overdraft: حيث يقوم المصرف الاسلامي بوضع سقف معين للعميل يستطيع به أن يكشف حسابه, وهو مخصص لشراء سلع محددة يدفعها المصرف الاسلامي الى البائع مباشرة بفواتير يحضرها صاحب الحساب بحيث لا

---

[1] اسماعيل, محيي الدين. *الاعتمادات المستندية*. الطبعة الاولى, المعهد العالمي للفكر الاسلامي, القاهرة, 1401هـ - 1981م, ص103- 109.

[2] جابر, أحمد. مرجع سابق, ص 60, ص61.

[3] عبادي, سليمان, مرجع سابق, ص7.

يستطيع العميل أن يسحب منها بشيكات, وبالتالي لا يستطيع إستخدامها لأي غرض كما هو الحال بالمصارف التقليدية, ولا يدفع العميل أية عمولة على رصيد الاعتماد, وهنا على العميل أن يأخذ تفويض من المصرف بشراء السلعة المطلوبة كما هي الحال بالمرابحة المركبة, وهذا يعني أن هذا العقد يدخل ضمن عقود المرابحات, وقد بلغت نسبة الجاري مدين في المصارف الاسلامية في فلسطين حتى منتصف عام 2007م ما نسبته 3.6%من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية [1].

8. تقديم خدمات مصرفية وإجتماعية متنوعة: تقوم المصارف الاسلامية في فلسطين بتقديم خدمات مصرفية عديدة مثل فتح الاعتمادات المستندية, وقد سبق الاشارة إليها,الحوالات, حفظ الاوراق المالية, تأجير الخزائن الحديدية, إصدار خطابات الضمان والكفالات, بيع وشراء العملات الاجنبية, تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها, وتصنف هذه الخدمات ضمن الخدمات المصرفية Banking Service وهي تشبه الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف غير الاسلامي سوى الخدمات التي يتقاضى مقابلها فوائد ثابته ولا يمكن للمصرف الاسلامي تأديتها مقابل عمولة أو رسوم خاصة.

9. أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية فهي تتمثل في: إدارة صناديق الزكاة وذلك عن طريق تحصيل الزكاة المستحقة من حملة الاسهم والمودعين والعملاء, وتقديم القروض بدون فوائد (قرض حسن) للأفراد المستحقين مثل الطلبة, والمرضى, والمحتاجين, وكذلك إدارة صناديق خاصة للمشروعات الخيرية, والاجتماعية, وتقديم المساعدات, والتبرعات لمؤسسات وجمعيات فلسطينية, مع ملاحظة أنخفاض الدور الاجتماعي الذي تقوم به المصارف الاسلامية في فلسطين وقد كان ذلك واضحاً من خلال نسب التمويلات الممنوحة على شكل قروض حسنة, وسيأتي تقييمها بالجدول الآتي (أنظر الجدول رقم 8).

[1] سجلات سلطة النقد الفلسطينة, وتقارير غير منشورة207, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله فلسطين.

يلاحظ من خلال العرض السابق لإستخدامات الاموال في المصارف الاسلامية في فلسطين بأن معظم أنواع التمويل والاستثمار تقوم على أربعة أنواع رئيسية من العقود وهـي: عقـود المرابحات, المضاربات, الايجارة المننتهية بالتمليك, والاستصناع وبنسب متفاوته, وهناك العديد من صور التمويل والاستثمار الاخرى لا تستخدمها المصارف الاسلامية في فلسطين بالـشكل المطلوب كالمشاركات, وبيع السلم والسلم الموازي, وعقود المزارعات [1] , غيـر أنـه مـن الممكن إستخدامها في فترات قادمة.

والجدول التالي يبين توزيع لأهم التمويلات المعمول بها في المصارف الاسلامية فـي فلـسطين للفترة ما بين 2002 – 2007/06/30.

جدول رقم (8) توزيع التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية المبالغ بالمليون دولار

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	07/06/30
مرابحة	40,308	35,255	38,038	86,264	148,954	185,493
مضاربة	5,692	4,984	6,909	7,383	14,836	13,983
إستصناع	,816	,900	----	,862	3,566	4,807
تاجير تمويلي	6,687	6,294	6,970	9,345	10,440	10,511
قرض حسن	,003	,002	,003	,034	,049	,056
المجموع	53,492	47,435	51,920	103,888	177,845	214,850

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية, بنود الميزانية المجمعة لعام2007 الجدول والنسب إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (8) الى قيمة التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الاسـلامية, بحيـث تنامت قيمتها بشكل متزايد كما هو ظاهر بالجدول, فقط بلغت قيمـة التمـويلات حتـى نهايـة 2007/06/30 ما مجموعه 214,850 وبزيادة بلغت 352% عن العام 2002. أما نسب توزيع التمويلات حسب صيغ التمويل الممنوحة لنفس الفترة, فهي كما بالجدول التالي:

---

[1] السلم يعني أسلم الشيئ إليه, أي دفعه له, وهو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينه في الحال على أن يتم إستلام السلعة لاحقا في موعد محدد, أما السلم الموازي فتتمثل صورته في أن يقوم المصرف الاسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق علي بيعها بصيغة بيع السلم السابقة الى طرف ثالث وبنفس الصيغة, ويحصل المصرف الاسلامي على الربح نتيجة عملية الشراء والبيع. اما عقد المزارعة فتتمثل صورته بأن تقوم المصارف الاسلامية بتقديم المال للشركاء (المزارع وصاحب الارض) لشراء مستلزمات الزراعة من بذر وحرث وإستصلاح للأرض الزراعية وما الى ذلك, ويتم الاتفاق بين هذه الاطراف على حصة كل طرف منهما في الربح المتحقق نتيجة هذه العملية.

جدول رقم(9) نسب التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية   المبالغ بالمليون دولار

السنة / النشاط	2002	2003	2004	2005	2006	07/06/30
مرابحة	%75.3	%74.3	%73.2	%83	%83.7	%86.4
مضاربة	%10.6	%10.5	%13.3	%7.1	%8.3	%6.5
إستصناع	%1.5	%1.9	--	%0.82	%2	%2.2
تأجير تمويلي	%12.5	%13.3	%13.4	%9	%5.9	%5
قرض حسن	%0.056	%0.042	%0.058	%0.033	%0.028	%0.026

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية, بنود الميزانية المجمعة لعام2007 الجدول والنسب إعداد الباحث

يلاحظ من بيانات الجداول السابقة ما يلي:

1 . توزعت التمويلات لدى المصارف الاسلامية حسب صيغ التمويل الاسلامي للفترة ما بين 2002 الى نهاية 2007/06/30 حيث شهد عام 2003 إنخفاضاً في التمويلات الممنوحة على شكل مرابحات بنسبة 12.5% عن العام 2002 بينما سجل العام 2004 إرتفاعاً بنسبة 7.9% كما سجلت إرتفاعاً آخر بنسبة 126.7% للعام 2005 والسبب في ذلك:

أ . حدوث نوع من الاستقرار الامني في المناطق الفلسطينية.

ب . رفع درجة متابعة التمويلات المتعثرة والتحصيلات عليها.

علماً أن صيغة التمويل بالمرابحة قد إنخفضت نسبة نموها في المصارف الاسلامية الى72.6% و 36% على التوالي للأعوام 2006 و 2007/06/30 مع ملاحظة إرتفاع نسبتها الى أجمالي التمويلات الممنوحة بإعتبارها من الصيغ قصيرة الاجل, ومنخفضة المخاطر ,ومضمونة العائد.

2 . شهدت صيغة التمويل بالمضاربة إنخفاضاً للفترة ما بين 2002 – 2003 بنسبة 12.4% بينما إرتفعت هذه النسبة في العام 2004 مشكلة ما نسبته 13.3% من إجمالي التمويلات مما يدل على التحول الجزئي من التركيز على صيغ التمويل قصيرة الاجل الى التمويلات متوسطة

وطويلة الاجل والتي تتميز بها المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف, مع ملاحظة إنخفاضها للعام 2005 حتى نهاية 2007/06/30 وبنسب متفاوتة ويعود السبب في ذلك الى تركز وإرتفاع نسبة التمويلات الممنوحة من قبل المصاف الاسلامية الى إجمالي التمويلات على شكل مرابحات لتلك الفترات.

3 . سجلت المصارف الاسلامية نسبة متدنية للتمويلات الممنوحة على شكل إستصناع, بحيث بلغت أدنى نسبة 0.82% للعام 2005 مع ملاحظة إختفائها للعام 2006 بينما سجلت أعلى نسبة للعام 2007/06/30 وبنسبة 2.2% مما يدعو هذه المصارف على التوسع في هذا النوع من التمويلات من خلال منح تمويلات جديدة وتمويل مشاريع تجارية وإسكانية عن طريق هذه الصيغة والتي تتطلب بالعادة تمويلات ضخمة.

4 . يلاحظ من خلال الجدول بعض الاهتمام بأسلوب التأجير التمويلي من قبل المصارف الاسلامية وخصوصاً للاعوام 2002, 2003, 2004 فقد نمت التمويلات الممنوحة عن طريق هذا الأسلوب بشكل مطرد لتلك الفترات من خلال قيام المصارف الاسلامية بتمويلات لمشاريع ضخمة ولفترات زمنية طويلة حيث تنتهي في نهاية عمر التمويل الى خروج المصرف منها وتنازله عن العقارات للعملاء, مع ملاحظة إنخفاضها للاعوام 2005, 2006, 2007/06/30 على التوالي, ويعود السبب في ذلك وكما هو ملاحظ من خلال الجدول الى زيادة نسبة التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية على شكل تمويلات قصيرة الاجل والمتمثلة بشكل رئيسي في المرابحات.

5 . سجلت المصارف الاسلامية نسب متدنية وهامشية جداً بالنسبة للتمويلات الممنوحة على شكل قروض حسنة, فبينما بلغت أدنى نسبة للعام 2003 من فترة الدراسة وبنسبة 0.042%,

وبلغت أعلى نسبة للعام 2005 وبنسبة 0.033% الى إجمالي التمويلات, وهذه نسب غير مقبولة من المصارف الاسلامية لما لها من دور هام ومطلوب في التنمية الاجتماعية في فلسطين.

المبحث الثالث: دور المصارف الاسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني"دراسة تحليلية مقارنة"

المطلب الاول: تقييم حجم الموجودات, الودائع, التسهيلات, والتوظيفات الخارجية

أولاً: حجم موجودات المصارف الاسلامية الى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي

تتمثل الموجودات في المصارف الاسلامية في فلسطين أجمالاً من الارصدة والنقد لدى سلطة النقد الفلسطينية, أرصدة لدى المصارف داخل وخارج فلسطين, إستثمارات مالية وعقارية, وبنود مدينة برسم التحصيل, صافي الموجودات الثابتة, صافي تمويل المرابحة للآمر بالشراء, النقد في الصندوق, التوظيفات الخارجية, وموجودات أخرى[1], ونظراً لحداثة المصارف الاسلامية في فلسطين فلا يزال حجم الموجودات لديها ليس بالكبير مقارنة مع المصارف العاملة, إلا أنه يتطور بشكل سريع وملحوظ من فترة الى أخرى, والجدول التالي يبين حجم موجودات المصارف الاسلامية في فلسطين منذ بداية تأسيسها حتى نهاية 07/6/30.

جدول رقم (10) موجودات المصارف الاسلامية الى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي (*)

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

العام	إجمالي المصارف	المصارف الاسلامية	النسبة لإجمالي المصارف
1997	2.907.546	82.750	%2.855
1998	3.336.651	130.054	%3.90
1999	3.856.804	189.836	%4.92
2000	4.594.765	260.501	%5.67
2001	4.372.535	249.866	%5.72
2002	4.278.234	281.918	%6.605
2003	4.727.722	303.439	%6.42
2004	5.101.213	343.836	%6.47
2005	5.604.001	376.411	%6.72
2006	5.733.771	457.257	%7.97
2007/06/30	6.137.430	509.921	%8.30

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

---

[1] الميزانية العمومية, *بيان الموجودات والمطلوبات للبنوك الاسلامية*, 2005/12/31, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

(*) ملاحظة: إجمالي المصارف تتضمن المصارف الاسلامية

يشير الجدول رقم (10) الى أن موجودات المصارف الاسلامية تتزايد بمعدل سريع, حيث وصلت الى 82.750 مليون دولار أمريكي وبنسبة 2.84% من إجمالي الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية عام 1997م, ثم إرتفعت هذه النسبة الى 130.054 مليون دولار ومشكله ما نسبته 3.90% من إجمالي المصارف وذلك بعد عام واحد, الى أن وصلت في نهاية حزيران 2007م الى 509.921 مليون دولار بزيادة بلغت حوالي أربع مرات عن العام 1997م وبنسبة 8.3% من إجمالي المصارف العاملة, وذلك في فترة لا تتجاوز العقد والنصف من عمر هذه التجربة, ويعود السبب في هذا الارتفاع الى إرتفاع أجمالي التمويلات الممنوحة من قبل هذه المصارف والاستثمارات العقارية والموجودات الثابتة المخصصة لإنجاز أعمال المصارف اليومية من خلال إفتتاح فروع ومكاتب جديدة, وهذا ينعكس بصورة أو باخرى على حجم النشاط المصرفي الذي تتطلع إليه المصارف الاسلامية من حجم النشاط الكلي للعمل المصرفي في فلسطين.

ثانياً: حجم ودائع المصارف الاسلامية الى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي

يعتبر حجم الودائع مؤشراً هاماً على إقبال المودعين وثقتهم في العمل المصرفي الاسلامي من جهة, ومن جهة أخرى مؤشر هام على مدى الثقة في المؤسسة المصرفية التي يتعاملون معها, والجدول رقم (11) يبين مدى حجم المصارف الاسلامية في فلسطين في النشاط المصرفي الفلسطيني فيما يخص الودائع بما يلي:

جدول رقم(11) ودائع المصارف الاسلامية الى إجمال ودائع الجهاز المصرفي

المبالغ بالمليون دولار

العام	إجمالي المصارف	المصارف الاسلامية	النسبة لاجمالي المصارف
1997	2.556.141	59.201	%2.32
1998	2.937.707	85.235	%2.90
1999	3.457.821	143.778	%4.16
2000	4.121.255	213.423	%5.18
2001	3.925.417	201.423	%5.13
2002	3.789.412	237.471	%6.26

%6.19	256.546	4.146.139	2003
%6.65	288.547	4.340.113	2004
%6.57	303.442	4.620.657	2005
%5.43	361.921	6.663.894	2006
%8.11	404.146	4.982.796	2007/06/30

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (11) الى أن ودائع المصارف الاسلامية بلغت في نهاية عام 1997م ما قيمته 59.201 مليون دولار بنسبة 2.32% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني, وتعتبر هذه النسبة قليلة كما هو ظاهر بالمقارنة, إلا أنها إرتفعت تدريجياً الى أن وصلت في عام 2005 ما قيمته 303.442 مليون دولار مشكلة ما نسبته 6.57% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني, ويلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الودائع قد إنخفضت في العام التالي 2006م الى ما نسبته 5.43% عن العام 2005م والذي بلغت النسبة فيه 6.57%, ويعود السبب في ذلك الى الاوضاع الصعبة التي شهدتها السنة المنتهية في 2006/12/31م, إذ أن رواتب موظفي القطاع العام لم تسلم بإنتظام, وساد الاضطراب في معظم الوزارات والدوائر الحكومية مما أدى الى شلل في عمل تلك الدوائر, وقد إنعكس هذا الوضع على النشاط المصرفي الفلسطيني, والى زيادة المستحقات على المتعاملين تجاه هذه المصارف[1], وفي نهاية حزيران 2007م إرتفعت هذه النسبة بحيث شكلت ما نسبته 8.11% من إجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين مما يشير الى قدرة هذه المصارف على إحتلال حصة في النشاط المصرفي الفلسطيني, مع الاخذ بعين الاعتبار إزدياد النزعة الدينية في السنوات الاخيرة أكثر منها في السنوات السابقة الامر الذي إنعكس على زيادة ثقة بعض المودعين بالمصارف الاسلامية, وخصوصاً بعد طرح بعض هذه المصارف بعض البرامج التي ترتبط بالمفاهيم الدينية.

(1) التقارير السنوية للبنوك الاسلامية في فلسطين للعام 2005م: البنك الاسلامي العربي, البنك الاسلامي الفلسطيني, بنك الاقصى الاسلامي.

ثالثاً: حجم التسهيلات للمصارف الاسلامية الى إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي

تعتبر المصارف الاسلامية في فلسطين أكثر تحفظاً من غيرها في منح التسهيلات المصرفية وخصوصاً في السنوات الأولى من إنشاء هذه المصارف, وذلك لعدة أسباب: حاجة المصارف الى السيولة, و إنخفاض حجم موجوداتها مقارنة مع موجودات المصارف التقليدية, وتشدد هذه المصارف في طلب الضمانات عند تقديم التسهيلات, إلا أن نسبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية تنمو بمعدل تدريجي مقبول من خلال جدول التسهيلات كالآتي:

جدول رقم(12) تسهيلات الممصارف الاسلامية الى إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي

المبالغ بالمليون دولار

العام	إجمالي المصارف	المصارف الإسلامية	النسبة لإجمالي المصارف
1997	612.874	8.612	%1.14
1998	833.097	26.711	%3.20
1999	1.005.465	52.658	%5.24
2000	1.346.981	65.291	%4.85
2001	1.197.916	48.071	%4.00
2002	953.682	53.904	%5.65
2003	1.071.223	67.927	%6.34
2004	1.422.626	94.818	%6.66
2005	1.791.360	153.030	%8.54
2006	1.898.540	186.090	%9.80
2007/06/30	1.898.623	223.051	%11.74

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم(12) الى أن نسبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية قد نمت بشكل ملحوظ فقد كانت في عام 1997م ما نسبته 1.41% ثم إرتفعت عام 1999م مشكلة ما نسبته 5.24% من إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي, ويلاحظ بأن هذه النسبة قد إنخفضت في العام التالي لتشكل ما نسبته 4.85% ويعود السبب في ذلك الى الظروف التي مرت بها فلسطين حيث شهدت هذه الفترة إندلاع إنتفاضة الاقصى المباركة, وما نتج عنها من آثار على الوضع الاقتصادي بشكل عام, ولكن رغم هذه الظروف بدأت هذه النسبة بالازدياد,

ففي العام 2002م شكلت ما نسبته 5.65% من إجمال التسهيلات وظلت هذه النسبة متزايدة خصوصاً في السنوات الثلاثة الاخيرة, وفي نهاية حزيران 2007م شكلت ما نسبته 11.74% من إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي الفلسطيني ويمكن إرجاع السب في الارتفاع التدريجي لحجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية الى تطور العمل المصرفي الاسلامي في فلسطين هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى تعدد المنتجات المقدمة من هذه المصارف, إضافة الى توسع إنتشار بعض هذه المصارف من حيث الفروع, وكذلك الاقبال الشديد والملحوظ من الجمهور الفلسطيني للتعامل مع هذه المؤسسات القائمة على أسس شرعية.

رابعاً : حجم التوظيفات الخارجية للمصارف الاسلامية الى إجمالي توظيفات الجهاز المصرفي

تمشياً مع حجم موجودات المصارف الاسلامية الى إجمالي حجم موجودات المصارف العاملة تأتي التوظيفات الخارجية " المبالغ المستثمرة لدى مؤسسات ومصارف دولية " لتتماشى بنفس الوتيرة رغم تفاوت نسبتها, والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13) التوظيفات الخارجية للمصارف الاسلامية الى إجمالي توظيفات الجهاز المصرفي

المبالغ بالمليون دولار

العام	إجمالي المصارف	المصارف الإسلامية	النسبة لإجمالي المصارف
1997	1.576.353	28.294	%1.79
1998	1.693.723	47.173	%2.79
1999	2.005.636	73.666	%3.67
2000	2.150.076	103.432	%4.81
2001	2.159.275	105.601	%4.89
2002	2.331.998	99.661	%4.27
2003	2.281.896	93.626	%4.10
2004	2.351.479	68.402	%2.90
2005	2.350.337	62.369	%2.65
2006	2.424.914	88.418	%3.64
2007/06/30	2.693.696	109.355	%4.05

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم(13) الى أن نسبة التوظيفات بلغت في نهاية عام 1997م ما نسبته 1.79% من إجمالي التوظيفات الخارجية للجهاز المصرفي, ثم إرتفعت تدريجياً حتى وصلت في عام 2003م ما نسبته 4.10% من إجمالي التوظيفات, ثم إنخفضت في العامين التاليين 2004م,2005م مشكلة ما نسبته 2.90%,2.65% على التوالي, ويعود سبب الإنخفاض الى الهدوء النسبي الذي ساد في المناطق الفلسطينية في تلك الفترات مما أتاح فرصاً للاستثمار المحلي, وإستخدام السيولة الاضافية في إستثمارات داخلية بناءً على الطلب المتزايد من جمهور المستثمرين بدلاً من إستثمارها في الخارج, وبالرغم إنخفاض نسبة التوظيفات الخارجية في المصارف الاسلامية في الفترات السابقة وهذا يعد مؤشر جيد على إلى إستثمارها محلياً إلا ان هذه النسبة بدأت بالارتفاع تدريجياً, ففي نهاية عام 2006 إرتفعت نسبة التوظيفات الخارجية في المصارف الاسلامية الى إجمال توظيفات المصارف العاملة مشكلة ما نسبته 3.64% بعد أن كانت في عام 2005م ما نسبته 2.65%, ثم واصلت هذه النسبة بالارتفاع الى أن وصلت في نهاية حزيران 2007م ما نسبته 4.05% من إجمالي التوظيفات الخارجية للجهاز المصرفي, ويعود السبب في ذلك الارتفاع في تلك الفترات الى الى الاوضاع التي شهدتها الاراضي الفلسطينية وخصوصاً أحداث غزة وما نتج عنها من تأثيرات على الجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل عام والمصارف الاسلامية بشكل خاص.

المطلب الثاني: سياسات المصارف الاسلامية فيما يتعلق بالتسهيلات والتوظيفات الخارجية

للتعرف على السياسات التي تتبعها المصارف الاسلامية فيما يتعلق بالتسهيلات والتوظيفات الخارجية تم الاعتماد على النسب المئوية للتسهيلات الى الودائع والتوظيفات الخارجية الى الودائع للمصارف الاسلامية والمصارف التقليدية للفترة من 1997-2007/06/30.

أولاً: نسبة التسهيلات الى الودائع بالمصارف الاسلامية وإجمالي المصارف

جدول رقم(14) حجم التسهيلات الى الودائع في المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية

المبالغ بالمليون دولار

المصارف النسبة / السنة	المصارف الإسلامية التسهيلات / الودائع %	المصارف التقليدية التسهيلات / الودائع %
1997	%14.55	%24.20
1998	%31.34	%28.27
1999	%36.62	%28.27
2000	%30.59	%32.80
2001	%24.11	%30.86
2002	%22.69	%16.88
2003	%26.48	%25.79
2004	%32.86	%32.77
2005	%50.43	%37.94
2006	%51.41	%39.80
2007/06/30	%55.32	%36.58

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير جدول رقم(14) الى أن نسبة تسهيلات المصارف الاسلامية الى حجم ودائعها بلغت في عام 1997م 14.55% مقارنة مع 24.20% للمصارف التقليدية, وبدأت هذه النسبة بالارتفاع للسنوات 1998 و1999على التوالي, ويلاحظ أن المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية إستخدمت تقريباً نفس النسبة من ودائعها لإستغلالها في منح التسهيلات, ويعود السبب في هذا الارتفاع لنسبة التسهيلات على الودائع الى الهدوء الذي كان سائداً في المناطق الفلسطينية قبل الانتفاضة المباركة مما أتاح لهذه المصارف التوسع في منح التسهيلات للمواطنين, إلا أن نسبة التسهيلات الى الودائع بدأن بالانخفاض بدءاً من العام 2000 حتى نهاية العام 2003م بسبب ظروف إنتفاضة الاقصى المباركة لكل من المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية مع ملاحظة إرتفاعها في العام 2000م, و2001 للمصارف التقليدية وكذلك إرتفاعها في عام 2003م للمصارف الاسلامية, ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع لكل من المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية منذ بداية العام 2004م حتى نهاية حزيران للعام

2007, حيث بلغت نسبة التسهيلات الى الودائع للمصارف الاسلامية في عام 2004 ما نسبته 32.86% مقارنة مع 32.77% للمصارف التقليدية, وقد واصلت هذه النسبة بالارتفاع للمصارف الاسلامية والمصارف التقليدية, حتى وصلت في نهاية حزيران 2007 ما نسبته 55.32% للمصارف الاسلامية مقارنة مع 36.58% للمصارف التقليدية, مع ملاحظة إنخفاض نسبة الاخيرة لنفس العام عن العام 2006م , ويلاحظ من الجدول أن نسبة الودائع الى التسهيلات لدى المصارف الاسلامية كانت متزايدة بشكل أكبر مما هو عليه الحال لدى المصارف التقليدية, ويعود السبب في ذلك الى الاقبال الشديد من قبل المواطن الفلسطيني للتعامل مع هذه المصارف, مع الاخذ بعين الاعتبار إزدياد التوجه الى النزعة الدينية في السنوات الاخيرة كما تقدم[1].

ثانياً: نسبة التوظيفات الخارجية الى الودائع بالمصارف الاسلامية وإجمالي المصارف

جدول رقم(15) التوظيفات الخارجية الى الودائع في المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية

المبالغ بالمليون دولار

المصارف / السنة	المصارف الاسلامية التوظيفات / الودائع %	المصارف التقليدية التوظيفات / الودائع %
1997	%47.79	%62.00
1998	%55.34	%57.72
1999	%51.24	%58.30
2000	%48.46	%52.37
2001	%52.39	%54.34
2002	%42.00	%62.84
2003	%36.49	%56.25
2004	%23.71	%56.35
2005	%20.55	%53.00

---

[1] يذكر أن سلطة النقد قد حددت نسبة التسهيلات المحلية بحد أدنى مقداره 10% من إجمالي الودائع, عندما أمرت المصارف عامة بأن لا تزيد توظيفاتها الخارجية عن 90% من إجمالي الودائع, ثم ما لبثت أن رفعت هذه النسبة الى 35% كحد أدنى من إجمالي الودائع على أن تحتسب عن طريق قسمة إجمالي التوظيفات الداخلية على ودائع العملاء وودائع المصارف لدى المصرف نفسه سنداً لما جاء في التعميم رقم 20 لسنة 1998م, الموضوع: تعديل نسبة التوظيفات الخارجية. والذي نص على تعديل نسبة التوظيفات الخارجية للبنوك في ضوء النسبة المطبقة حالياً والبالغة 90% كحد اقصى من حجم الودائع لتصبح 65% كحد أقصى, ويتم إحتسابها بقسمة التوظيفات الخارجية على ودائع العملاء وودائع المصارف . سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

2006	%24.43	%54.31
2007/06/30	%27.12	%56.43

المصدر: سلطة النقد, بنود الميزانية المجمعة للفترة من 1997-2007م, الجدول والنسب من إعداد الباحث

أما بالنسبة لنسبة التوظيفات الخارجية الى الودائع فمن خلال الجدول رقم(15) يظهر أن نسبة التوظيفات الخارجية للمصارف الاسلامية الى حجم ودائعها بلغت في العام 1997 ما نسبته 47.79% مقارنة مع 62% للمصارف التقليدية, ثم إرتفعت هذه النسبة في المصارف الاسلامية في العام 1998م, مشكله ما نسبته 51.24% مقارنة مع 57.72% للمصارف التقليدية, ثم بدأت بالانخفاض بشكل بسيط للأعوام 1999م, 2000 مشكلة ما نسبته 51.24% للمصارف الاسلامية مقارنة مع 58.30% للمصارف التقليدية لعام 1999 وما نسبته 48.46% للمصارف الاسلامية مقارنة مع 52.37% للمصارف التقليدية للعام 2000, مع ملاحظة إرتفاعها للأخيرة في عام 1999, ويعود سبب الانخفاض وخصوصاً في العام 2000 الى ظروف إنتفاضة الاقصى المباركة لكل من المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية بشكل عام, ثم إرتفعت هذه النسبة في عام 2001م مشكلة ما نسبته 52.39% للمصارف الاسلامية مقارنة مع 54.34% للمصارف التقليدية, ثم بدأت بالانخفاض بدءاً من العام 2002م حتى نهاية العام 2005م للمصارف الاسلامية والمصارف التقليدية مع ملاحظة تفاوت نسبتها للأخيرة, ويعود سبب الانخفاض لنسبة التوظيفات الخارجية الى الودائع في المصارف الاسلامية الى عدة أسباب منها: صدور تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية حددت من خلالها نسبة التوظيفات الخارجية بأن لا تزيد عن 65% من إجمالي الودائع كحد أقصى, وكذلك بسبب رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على المصارف الاسلامية في فلسطين لحثها على موضوع الاندماج, سنداً لما جاء في التعميم رقم 156, [1] , أيضاً إرتفاع حجم تمويلاتها الممنوحة داخل

[1] فقد نص التعميم على أن مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية قد قرر إستناداً الى أحكام القانون رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي الى 15% على المصارف الاسلامية وذلك ليشكل حافزاً لهذه المصارف لاتخاذ ما يلزم من إجراءات

فلسطين في تلك الفترات ويبدو ذلك واضحاً من خلال جدول التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية في تلك الفترات, أما في عام 2006 ونهاية حزيران 2007 فقد إرتفعت نسبة التوظيفات الى الودائع بشكل بطيئ في المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية مشكلة ما نسبته 24.43% للمصارف الاسلامية مقارنة مع 54.13% للمصارف التقليدية للعام 2006, وما نسبته 27.12% للمصارف الاسلامية في نهاية حزيران 2007م مقارنة مع 56.43% للمصارف التقليدية, ويعود السبب في ذلك الى الاوضاع التي سادت في المنطقة في تلك الفترات وخصوصاً أحداث غزة, وما تمخض عنها من عوامل أثرت على بيئة الاستثمار الداخلي في فلسطين, مما دفع هذه المصارف الى زيادة نسبة توظيفاتها الخارجية الى إجمالي الودائع.

فعالة لإنجاز موضوع الاندماج. أنظر تعميم رقم 156 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية, *الموضوع: رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي*, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين بتاريخ 2003/12/16م.

الفصل الثالث: مشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين وتحدياتها

المبحث الاول: أسلوب الدراسة الميدانية

المطلب الاول: أسلوب جمع البيانات

للتعرف على المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين، فقد تم تصميم استبانة تتكون من ثلاثة أقسام، خصص القسم الاول للمعلومات العامة للمستجوبين مثل نوع الوظيفة، والمؤهل العلمي، والعمر، والخبرة في عمل المصارف بشكل عام، والخبرة في عمل المصارف الاسلامية بشكل خاص، أما القسم الثاني فقد خصص لجمع بيانات تتعلق بدرجة وجود وأهمية المشكلات التي تواجهها المصارف الاسلامية، وقد خصص القسم الثالث لجمع بيانات تتعلق بمشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين، بحيث لم يتضمنها القسم الثاني من الاستبانة عن طريق توجيه سؤال مفتوح للمستجوبين مع إضافة بعض الاقتراحات حول الحلول الممكنة لتلك المشكلات.

هذا وقد تم حصر المشكلات التي إشتمل عليها القسم الثاني من الاستبانة والتي تم الاستعانة بها كأسألة وجهت لمدراء وموظفي المصارف الاسلامية في فلسطين من خلال المقابلات الشخصية مع مدراء الفروع الرئيسية، ومع بعض العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين، وكذلك مقابلات مع أكاديميين مهتمين بالعمل المصرفي الاسلامي الفلسطيني، كما تم الاعتماد أيضاً على الدراسات السابقة في هذا المجال. وقد تم إستخدام "سلم ليكرت" الاحصائي الخماسي في هذا القسم "القسم الثاني" بحيث يدل الرقم (1) على أن درجة وجود وأهمية المشكلة عالية جداً، بينما يدل الرقم(5) على أن درجة وجود وأهمية المشكلة معدومة. بعد تجهيز البيانات تم تحليلها بأستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) ثم عرضها بالشكل المناسب سهل الفهم والاستخدام.

المطلب الثاني: القسم الأول من الاستبانة (المعلومات العامة)

لقد تم توزيع الاستبانة على 25 شخصاً من العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين وهي: المصرف الاسلامي العربي، المصرف الاسلامي الفلسطيني، ومصرف الاقصى الاسلامي، وقد تم تعبئة 23 نسخة من 25 نسخة أي بما يقارب معدل 8 نسخ لكل مصرف من الاستبانات الموزعة وبنسبة 92% من جميع الاستبانات، والجداول التالية توضح النتائج التي تم التوصل إليها في هذه القسم من الاستبانة.

الجدول رقم (16): توزيع المستجيبين حسب نوع الوظيفة

نوع الوظيفة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
مدير فرع	7	30.4	30.4
رئيس قسم	7	30.4	60.9
مدير استثمار وتمويل	1	4.3	65.2
مساعد مدير	1	4.3	69.6
مراقب	4	17.4	87.0
اخرى	3	13.0	100.0
المجموع	23	100.0	

الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (16) الى توزيع المستجيبين حسب نوع الوظيفة، بحيث بلغت أعلى نسب لمدراء الفروع وكذلك رؤساء الاقسام بنسبة متساوية بلغت 30.4% وما نسبته 60.9% كنسبة مجمعة لكلا الوظيفتين، ونستخلص من ذلك بأن الذين أجابوا على الاستبانة هم من ذوي الخبرات العالية ومن لهم علم ودراية كبيرة في مجال المصارف الاسلامية بحيث يمكنهم ذلك من إبداء آراء جيدة فيما يخص المشكلات التي تواجهها المصارف الاسلامية في فلسطين.

الجدول رقم (17): توزيع المستجيبين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أكثر من 40 سنة	7	30.4	30.4
بين 30-40 سنة	12	52.2	82.6
أقل من 30 سنة	4	17.4	100.0
المجموع	23	100.0	

الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (17) الى توزيع المستجيبين حسب العمر, بحيث بلغت أعلى نسبة للـذين أجابوا على الاستبانة من هم أعلى من 30 سنة بنسبة 82.6% كنسبة مجمعة, وبالتالي تعكس هذه النسبة مدى أهمية البيانات التي وافتنا بها هذه الفئة من المتقدمين بالعمر, ومن لهم دراية وخبرة طويلة في مجال المصارف الاسلامية بحيث تجعلهم أكثر قدرة في الحكم على المشكلات والتحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية في فلسطين.

الجدول رقم (18): توزيع المستجيبين حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
دبلوم	3	13.0	13.0
بكالوريوس	15	65.2	78.3
ماجستير	5	21.7	100.0
المجموع	23	100.0	

الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (18) الى توزيع المستجيبين حسب الدرجة العلمية, بحيث بلغت أعلى نسبة الذين أجابوا على الاستبانة من هم من حملة البكالوريوس بنسبة 65.2% من مجموع المستجيبين, ثم جاء في المرتبة الثانية من هم من حملة الماجستير وبنسبة 21.7% من مجموع المستجيبين, وبنسبة 86.9% كنسبة مجمعة لكلا الدرجتين (بكالوريوس وماجستير), وهي نسبة مرتفعة تجعلنا نطمئن على صحة البيانات التي وافانا بها المستجيبين من أصحاب هذه الدرجات العلمية من حيث الوعي المصرفي لهم, وفهمهم أيضاً لطبيعة المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية التي يعملون بها.

الجدول رقم (19): توزيع المستجيبين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
دراسات إسلامية	2	8.7	8.7
دراسات تجارية	13	56.5	65.2
دراسات إسلامية وتجارية	1	4.3	69.6
أخرى	7	30.4	100.0
المجموع	23	100.0	

الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (19) الى توزيع المستجيبين حسب التخصص، بحيث بلغت أعلى نسبة للذين يحملون دراسات تجارية بنسبة 56.5% مما يعني أن معظم اللذين يعملون في المصارف الاسلامية في فلسطين هم من حملة الدراسات التجارية. وبالمقابل بلغت نسبة اللذين يحملون دراسات إسلامية 8.7% من مجموع المستجيبين. بينما بلغت نسبة اللذين يحملون دراسات ليس لها علاقة بالدراسات التجارية أو الاسلامية ما نسبته 30.4% من مجموع المستجيبين وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بنسبة من يحملون دراسات إسلامية. وهي ظاهرة تستدعي البحث من قبل القائمين على إدارات هذه المصارف. وسيأتي الحديث عنها عند مناقشة المشكلات.

الجدول رقم (20): توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في المصارف بشكل عام

الخبرة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أكثر من 15 سنة	3	13.0	13.0
بين 11-15 سنة	9	39.1	52.2
بين 7-10 سنوات	8	34.8	87.0
بين 4-6 سنوات	1	4.3	91.3
بين 1-3 سنوات	2	8.7	100.0
المجموع	23	100.0	

الجدول والنسب من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (20) الى توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في المصارف بشكل عام. بحيث بلغت أعلى نسبة لمن تزيد أعمارهم عن 11 سنة وبنسبة 52.2% كنسبة مجمعة من مجموع المستجيبين. وبالتالي تعكس هذه النسبة المرتفعة مدى صحة الآراء والأجوبة التي وافتنا بها هذه الفئة من ذوي الخبرات العالية فيما يخص المشكلات والتحديات التي تواجههم.

الجدول رقم (21): توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في المصارف الاسلامية

الخبرة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أكثر من 15 سنة	0	0	0
بين 11-15 سنة	5	21.7	21.7
بين 7-10 سنوات	11	47.8	69.6
بين 4-6 سنوات	3	13.0	82.6
بين 1-3 سنوات	4	17.4	100.0
المجموع	23	100.0	

يشير الجدول رقم (21) الى توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في العمل في المصارف الاسلامية, بحيث بلغت أعلى نسبة للذين لديهم خبرة أكثر من 7 سنوات في العمل المصرفي الاسلامي وبنسبة 47.8%, وجاء في المرتبة الثانية من لديهم خبرة أكثر من 11 سنة وبنسبة 21.7% من مجموع المستجيبين وما نسبته 69.6% كنسبة مجمعة من مجموع المستجيبين للذين لديهم خبرة في المصارف الاسلامية تزيد على 7 سنوات فأكثر(7-15), وهي نسبة مرتفعة من شأنها أن تزيد من صحة البيانات التي حصلنا عليها من هذه الفئة.

هذا فيما يخص البيانات المتعلقة بالقسم الاول من الاستبانة والتي تم عرضها عن طريق الجداول السابقة, وحصلنا على معلومات هامة عن طريق إستخدام النسب المبينة بتلك الجداول. أما فيما يتعلق بالقسم الثاني من الاستبانة والذي يخص المشكلات التي تواجهها المصارف الاسلامية في فلسطين, فقد تم تقسيمها الى عدة تصنيفات كما هو موضح باسلوب تصنيف البيانات كالتالي:

المطلب الثالث: أسلوب تصنيف البيانات

لقد تم تصنيف المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين الى مشكلات داخلية وهي: مشكلات متعلقة بإدارات المصارف الاسلامية في فلسطين, مشكلات متعلقة بالعاملين في المصارف الاسلامية, مشكلات متعلقة بالاوضاع المادية والفنية للمصارف الاسلامية, مشكلات متعلقة بسياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية في فلسطين, مشكلات متعلقة بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي. أما المشكلات الخارجية وهي: مشكلات متعلقة بالمتعاملين مع المصارف الاسلامية, مشكلات متعلقة بالقانون والسياسات النقدية, مشكلات متعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني, ثم عرضها عن طريق الجداول وتحليلها بالشرح والتعليق.

وقد تم عرض هذه المشكلات حسب التصنيفات السابقة الذكر تبعاً لدرجة الموافقة على وجودها أو أهميتها من عدمها, كما تم إستخدام المتوسط الحسابي لقياس درجة وجود كل مشكلة على حده من وجهة نظر المستجيبين, كما وتم إستخراج الانحراف المعياري لدرجة وجود كل مشكلة بهدف معرفة مدى إتفاق المستجيبين حول هذه المشكلات من عدم إتفاقهم, بحيث أنه كلما قل الانحراف المعياري دل ذلك على قلة التباين حول المشكلة, وبالتالي إتفاقهم حولها والعكس بالعكس.

وستعتبر أي مشكلة موجودة أو مهمة إذا كان المتوسط الحسابي للدرجة المعطاة لها من قبل المستجيبين أقل أو يساوي 3, ذلك أن المتوسط الحسابي لجميع الدرجات المخصصة لكل مشكلة يساوي 3, كما أن كل مشكلة ستعتبر أقل خطورة وأهمية إذا زاد المتوسط الحسابي لها عن 3.

المطلب الرابع: تنفيذ أداة الدراسة

تم توزيع الاستبانة عن طريق الاتصال المباشر بالمستجيبين في المصارف الاسلامية في فلسطين سواء في المراكز الرئيسية للمصارف أو الفروع أو بسلطة النقد الفلسطينية, ومن ثم متابعة الحصول عليها.

هذا وقد إختلفت الفترة الزمنية الفاصلة بين تسليم الاستبانة, ومن ثم الحصول عليها بين عدة أيام الى ما يقرب الشهرين, وتخللت هذه العملية متابعة حثيثة من قبل الباحث مع بعض ممن وزعت عليهم الاستبانة سواء بسبب تأخر البعض في تعبئة الاستبانة وكثرة الاتصال بهم للإستفسار عن الاستبانة أو بسبب إنشغالهم, وفي النهاية تم تجميع كافة الاستبانات التي تم توزيعها سواء تلك التي تم تعبئتها أو التي عادت دون تعبئة بالشكل المطلوب بحيث تم إعتماد الاستبانات فقط التي تم تعبئتها بالكامل.

المبحث الثاني: مشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين (القسم الثاني من الاستبانة)

المطلب الاول: المشكلات الداخلية

أولاً: إدارات المصارف الاسلامية

يشير الجدول رقم (22) الى المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين والمتعلقة بإدارات المصارف الاسلامية, ويلاحظ من خلال الجدول أن هذه المجموعة من المشكلات جميعها موجودة أو مهمة, حيث قل المتوسط الحسابي عن 3 لجميع هذه المشكلات, وقد كان الانحراف المعياري عند أدنى درجة له للمشكلة الثانية مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة.

الجدول رقم (22): المشكلات المتعلقة بإدارات المصارف الاسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الاهتمام بتطوير نظم المعلومات الادارية من قبل الادارة	2.26	.96
2	ضعف التنسيق بين إدارات المصارف الاسلامية فيما يخص مشكلاتها	2.39	.83
3	قلة المدراء المتمرسين على آليات العمل المصرفي الاسلامي	2.43	1.12
4	ضعف القدرة على تطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي	2.56	.94
5	عدم قدرة الادارة على إستغلال السيولة بشكل كامل	2.60	.98
6	عدم وضوح فكرة المؤسسة في عقول مجالس الادراة "أصحاب رأس المال"	2.65	1.02
7	التغيير المستمر لإدارات المصارف الاسلامية مما يعيق عملية التخطيط	2.78	.90
8	عدم الاهتمام بوضع أدلة العمل وتنسيب الاختصاصات	2.78	.99
9	ضعف الاهتمام بتشجيع البحث العلمي	2.91	1.04

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (ضعف الاهتمام بتطوير نظم المعلومات الادارية[1] من قبل الادارة) يتمثل دور نظم المعلومات الادارية في خدمة المدراء ومساعدتهم على تناول مسؤولياتهم بكفاءة وكفاية, وتزداد قدرة الادارة على حل مشكلاتها وصنع القرارات كلما إمتلكت المعلومات اللازمة بالوقت المناسب, وعدم الاهتمام بتطوير نظم المعلومات الادارية في المصارف الاسلامية ينعكس أثره على تطوير هذه المصارف نفسها, وعلى قدرتها على منافسة المصارف الاخرى, وهذا يعني حاجة هذه المصارف الى تطوير نظم المعلومات للمساعدة في المفاضلة بين البدائل, وإتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب للخروج بأدوات جديدة للتعامل, وتطوير أساليب العمل, ومما يزيد من حدة هذه المشكلة محدودية الصلاحيات المعطاه لمدراء فروع المصارف الاسلامية لإتخاذ القرارات أو رفضها[2], حيث أن أي طلب مقدم لهذه الفروع يجب أن يبعث الى الادارة العامة, وبعد الموافقه عليه من قبل الادارة العامة تتم الموافقه عليه من قبل الفرع خاصة إذا ما كان الطلب المقدم بالحصول على تمويل لصفقه كبيرة مما يطول الاجراءات ويعقدها.

المشكلة الثانية: (ضعف التنسيق بين إدارات المصارف الاسلامية فيما يخص مشكلاتها) بحيث يبدو من أن التنسيق بين إدارات هذه المصارف في فلسطين شبه معدوم, وذلك من خلال الاهمية المرتفعة لهذه المشكلة, وكذلك إنخفاض الانحراف المعياري لها, كما أن عدم وجود أي جهود تذكر بين إدارات هذه المصارف في إطار زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها من شأنه أن

---

(1) إن نظام المعلومات الادارية هو عبارة عن نظام فرعي من النظام الشامل للمؤسسة مهمته جمع المعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاط المؤسسة الداخلية منها والخارجية, وتحويلها الى معلومات مفيدة لحل المشكلات, وصنع القرارات في المستويات الادارية جميعها. أنظر الحميدي, نجم عبد الله وآخرون. نظم المعلومات الادارية – مدخل معاصر. الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان الاردن, 2004, ص74.وأنظر كذلك الطائي, محمد. صيانة نظم المعلومات الادارية.الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2007, ص16.

(2) على العكس ما هو حاصل في فروع المصارف الاسرائيلية على سبيل المثال, حيث يعطى مدير الفرع كامل الصلاحيات لقبول أي صفقة أو رفضها دون علم الادارة العامة بذلك مما يسهل ويسرع الاجراءات.

يزيد من حدة هذه المشكلة الهامة والتي ستنعكس بشكل سلبي على جهود وقدرة هذه المصارف على المنافسة خاصة.

المشكلة الثالثة: (قلة المدراء المتمرسين على آليات العمل المصرفي الاسلامي) وهذا ما أكده أحد المدراء [1] بقوله: " أن إدارات المصارف الاسلامية تهدف بالدرجة الاولى الى الحفاظ على مناصبها أكثر من حفاظها على تطويرها, ناهيك أن معظم هذه الادارات إن لم يكن جميعها هي إدارات قادمة من مصارف تجارية, وبالتالي إفتقار المصارف الاسلامية الى مدراء متمرسين على العمل المصرفي الاسلامي ".

المشكلة الرابعة: (ضعف القدرة على تطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي) وهي مشكلة مرتبطة بالمشكلة السابقة, حيث أن عدم وجود مدراء متخصصين بالعمل المصرفي الاسلامي ينتج عنه عدم القدرة على إختراع أو تطوير أساليب وآليات عمل جديدة لتلك المصارف.

المشكلة الخامسة: (عدم قدرة الإدارة على إستغلال السيولة بشكل كامل) وربما تعود أسباب هذه المشكلة الى مشكلات أخرى مثل ضعف فرص الاستثمار في فلسطين عامةً, وعدم قدرة هذه المصارف من الاستفادة من المزايا التي تتمع بها المصارف الاخرى, وعدم وجود أي إتفاق بين المصارف الاسلامية فيما بينها على أدوات تيسر بها إستخدام فائض السيولة مما يزيد من خطورة المشكلة.

المشكلة السادسة: (عدم وضوح فكرة المؤسسة في عقول مجالس الادراة " أصحاب رأس المال") حيث أن فكرة المؤسسة في فلسطين ليست واضحة في عقول مجالس الادارة, وغير قادرين على التفريق بين الملكية والادارة مما أدى الى أنه من الصعب للمدراء العمومين لتلك

---

[1] مقابلة أجراها الباحث مع السيد عبد الكريم شاهين ارزيقات, مدير البنك الاسلامي الفلسطيني سابقا /فرع الخليل بتايخ 2007/08/18, عمان, الاردن.

المصارف أن يبقوا لفترة أطول من الوقت المقرر لهم, وقد إستقال الكثير منهم مبكراً قبل البقاء لمدة سنة واحدة, وقد ركز على هذه المشكلة الباحث جبر[1].

المشكلة السابعة: (التغيير المستمر لإدارات المصارف الاسلامية مما يعيق عملية التخطيط) بحيث أن التغيير المستمر للمسؤولين في المصارف الاسلامية يعوق التخطيط بشكل ملائم ومستمر. إذ أن عملية التخطيط بالمصارف الاسلامية يجب أن تتناول العديد من المجالات, وأهم تلك المجالات[2]: أ. تخطيط المجالات التنظيمية والادارية, ب. تخطيط القوى العاملة, ج. التخطيط التسويقي لنشاط المصرف, د. تخطيط الانشطة الاستثمارية, والتكنولوجية, والاجتماعية. والتغيير المستمر للادارة من شأنه أن يعيق تنظيم وإدارة هذه المجالات كما هو مطلوب.

المشكلة الثامنة: (عدم الاهتمام بوضع أدلة العمل وتنسيب الاختصاصات) وبخصوص هذه المشكلة قال مدير المصرف الاسلامي الفلسطيني[3]: أن المصارف الاسلامية في فلسطين تفضل الموظف الحاصل على درجة البكالوريوس وتستثني الحاصل على درجة أعلى كالماجستير مثلاً, معللاً ذلك بأن الاثنين يعملون وينتجون نفس العمل, ولكن الاخير لا يقبل براتب كصاحب درجة البكالوريوس لذلك يفضل. أقول بأن مثل هذه السياسة تنعكس بشكل سلبي على تطور ونمو هذه المصارف, ونتيجة لذلك تظهر صعوبة إختراع وتقديم منتجات جديدة مطورة, وترتبط هذه المشكلة أيضاً بالمشكلة الرابعة مما يؤدي الى ضعف في القدرة على تطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي, وتجعلها محدودة في مجالات معينة كالمرابحة.

---

(1) Jaber, Hisham. *Islamic Banking in Palestine_ Challenges and Prospects. An Najhah University Magazin nablus , vol.17, p.262-273.*_

(2) لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين. *تقويم الجوانب الادراية بالبنوك الاسلامية*. موسوعة تقويم أداء البنوك الاسلامية, الجزء الخامس, الطبعة الاولى, المعهد العالمي للفكر الاسلامي, القاهرة, 1417هـ - 1996م , ص23-24 -53.

(3) مقابلة أجراها الباحث مع السيد نائل الجيوسي, مدير البنك الاسلامي الفلسطيني, فرع رام الله, بتاريخ 2007/11/22م.

المشكلة التاسعة: (ضعف الاهتمام بتشجيع البحث العلمي) وناتج ذلك من قلة الابحاث الصادرة عن المصارف الاسلامية, وكذلك ضعف دوائر التدريب والبحث العلمي بها, وبالتالي إفتقار هذه المصارف الى أدوات جديدة للتعامل وتطوير أساليب, وكذلك عدم معرفة دقيقة بالمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات, وما هي سبل المعالجة.

ثانياً: العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين

يشير الجدول رقم (23) الى مجموعة المشكلات المتعلقة بالعاملين في المصارف الاسلامية, أي من هم في وظائف أدنى من الادارة, ويظهر من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي قل عن 3 للمشكلات الثلاثة الاولى مما يدل على أنها مهمة, وبالتالي تعاني منها المصارف الاسلامية في فلسطين, ويلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري كان عند أدنى درجة له عند المشكلة الثالثة مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

الجدول رقم (23): المشكلات المتعلقة بالعاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الرغبة والحافز لتطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي	2.48	1.03
2	عدم إدراك العاملين بالمصارف الاسلامية للفرق بينها وبين التجارية	2.61	.89
3	قلة الكوادر المدربة على آليات العمل المصرفي الاسلامي	2.70	.87
4	ضعف التدريب الفني للعاميلن	3.17	1.02

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (ضعف الرغبة والحافز لتطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي) إن العاملين في المصارف الاسلامية يحتاجون الى الحفز, والدفع المادي والمعنوي حتى تمكنهم المساهمة الفعالة في تحقيق الاهداف المأمولة منهم, حيث أن رواتب الموظفين في المصارف

الاسلامية هي أقل بكثير من رواتب الموظفين في المصارف الاخرى, كما أن الحوافز التي تقدمها المصارف الاسلامية أقل بكثير من الحوافز التي تقدمها المصارف الاخرى لموظفيها, وهذا من شأنه أن يؤثر على نفوس العاملين ويجعلهم غير مستعدين لخدمة أو تطوير هذه المصارف بالشكل المطلوب.

المشكلة الثانية: (عدم إدراك العاملين بالمصارف الاسلامية للفرق بينها وبين التجارية) بسبب أن معظم العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين هم أصلاً موظفين كانوا يعملون في المصارف التجارية, وقد إنتقلوا من هذه المصارف لإقتناعهم أو لثقتهم بهذه المؤسسات, إلا أن ذلك لم يكن عامل لتغيير نظرتهم الى المعاملات التجارية والمالية في هذه المصارف من الناحية العملية, ونتيجة لتأثر هؤلاء العاملين بأساليب التعامل المصرفي التقليدي والمعتمد أساساً على الفائدة المصرفية فإنهم غير قادرين على تفهم طبيعة العمل المصرفي الاسلامي عن غيره, كما أن إجراءات عمليات المرابحة قد ساعدت على ترسيخ ذلك, حيث أنه لا يوجد فرق تقريباً بين آلية التمويل بالمرابحة وبين آلية التمويل بالقرض من حيث النسبة, والمدد الزمنية.

المشكلة الثالثة: (قلة الكوادر المتخصصة أو المدربة على آليات العمل المصرفي الاسلامي) وهي مشكلة مرتبطة بالمشكلة السابقة, ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو عدم قيام هذه المؤسسات بتأهيل وتدريب هذه الكوادر على أصول العمل المصرفي الاسلامي, وخصوصاً أن معظمها قادم من مصارف تجارية كما تقدم, وهذا ما أكده نائب مدير دائرة الرقابة على المصارف في سلطة النقد الفلسطينية [1].

[1] مقابلة أجراها الباحث مع السيد علي الخطيب, نائب مدير دائرة الرقابة على المصارف ومفتش في وحدة المصارف الاسلامية في سلطة النقد الفلسطينية, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين, بتاريخ 2007/11/18م.

ثالثاً: طبيعة العمل المصرفي الاسلامي

يظهر الجدول رقم (24) المشكلات المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها, وكما هو ظاهر بالجدول فقد قل المتوسط الحسابي لمعظم المشكلات عن 3 بإستثناء المشكلة السادسة, كما أن الانحراف المعياري كان عند أدنى مستوياته للمشكلة الاولى مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة.

الجدول رقم (24): المشكلات المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف إهتمام الجامعات في فلسطين بتدريس مساقات بالمصارف الاسلامية	1.86	.75
2	عدم وجود عوض بدل تأخير على التمويلات الممنوحة كباقي المصارف	2.00	1.20
3	إرتباط المصارف الاسلامية بالشريعة الاسلامية	2.21	.85
4	قلة الادوات المالية الاسلامية متعددة الآجال للاستفادة من السيولة	2.82	.93
5	صعوبة البحث عن الاستثمار في المجال الاسلامي	2.91	1.01
6	ضعف الرقابة الشرعية لدى المصارف الاسلامية في فلسطين	3.69	.92

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (ضعف إهتمام الجامعات في فلسطين بتدريس مساقات بالمصارف الاسلامية) اذ أن عدم إهتمام الجامعات الفلسطينية بتدريس المساقات المتخصصة في مجال المصارف الاسلامية وتطويرها يعد من المشاكل المهمة ذلك لأن حل هذه المشكلة يترتب عليه حل الكثير من المشكلات الاخرى مثل توفر الكادر البشري المؤهل للعمل في هذا المجال, ناهيك عن أن نشر ثقافة المصارف الاسلامية في الجامعات سيكون لها الأثر الكبير في نفوس الطلبة, وبالتالي الخروج بعقول ذات ثقافة إسلامية بعيدة عن الفكر الربوي والعادات الربوية

السائدة بين الناس عامةً, كما ويذكر أن هناك نقص حاد في الكتب والابحاث التي تناولت موضوع المصارف الاسلامية في فلسطين سواءً في مكتبات الجامعات, أو في مراكز البحث العلمي بحيث تتناول الصيرفة الاسلامية وتشرح النظام المالي الاسلامي.

المشكلة الثانية: (عدم وجود عوض تأخير على التمويلات الممنوحة كباقي المصارف) إن عدم إمكانية المصارف الاسلامية في الحصول على عوض بدل تأخير للاموال الممنوحة يؤدي الى تعطيل هذه الاموال, وكنتيجة لذلك عدم قدرة المصارف الاسلامية على تحقيق عائد سنوي منافس للمصارف الاخرى.

المشكلة الثالثة: (إرتباط المصارف الاسلامية بالشريعة الاسلامية) حيث أن المصارف الاسلامية مرتبطة دائماً بالشريعة الاسلامية في جهودها التسويقية المختلفة, وهذا ما يميزها عن غيرها من المصارف الاخرى, فهي ليست حرة في القيام بما تريده, لذلك تمتلك المصارف التجارية ميزة في هذا المجال في أنها تستطيع إختراع وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومربحة دون تحكيمها الى معيار الحلال والحرام بعكس المصارف الاسلامية, كما أن عجز هذه المصارف عن تلبية المتطلبات المتسارعة لتنمية قطاعات مختلفة كالقطاع التجاري والاقتصادي بسبب تعارض بعض المعاملات المصرفية الحديثة مع أحكام الشريعة الاسلامية التي تحكم هذه المصارف, مع عدم البحث الجاد من قبل هذه المصارف عن حلول بديلة ومناسبة تتفق مع الشريعة الاسلامية أدى الى تأخير في تلبية المتطلبات المتزايدة من المتعاملين على هذه المعاملات, وفي العديد من الحالات رفضت هذه المصارف إحتمالية التعامل مع بعض الصفقات المربحة بسبب عدم قدرة لجنة حكم الشريعة على فهم الصفقات, ويعود السبب الى النقص في من يجمعون بين التخصصين (الشريعة والاقتصاد أو المعرفة العملية للمسائل المالية الحديثة).

المشكلة الرابعة: (قلة الادوات المالية الاسلامية متعددة الآجال للاستفادة من السيولة) وهذا يعني حاجة هذه المصارف الى الادوات المالية الاسلامية متنوعة الآجال والاغراض للاستفادة منها, وتزداد هذه الحاجة للمصارف الاسلامية في ظل الحاجة الى الاستفادة من السيولة الزائدة لديها أيضاً.

المشكلة الخامسة: (صعوبة البحث عن الاستثمار في المجال الاسلامي) فقد كانت أقل المشكلات أهمية في هذه المجموعة, كما أنه لها علاقة بالمشكلة الرابعة بسبب قلة الادوات المالية الاسلامية المستخدمة متعددة الآجال للاستفادة من السيولة مثل المضاربة والمشاركة والاستصناع وغيرها.

رابعاً: الجوانب الفنية والمادية بالمصارف الاسلامية في فلسطين

يظهر الجدول رقم (25) المشكلات المتعلقة بالنواحي الفنية والمادية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها, وكما هو ظاهر من خلال الجدول فقد قل المتوسط الحسابي للمشكلات الاربعة الاولى عن 3 مما يدل على أهميتها وزاد عن 3 للمشكلات الخامسة والسادسة مما يدل على عدم أهميتها وبالتالس لا تعاني منها هذه المصارف, وقد كان الانحراف المعياري عند أدنى درجه له عند المشكلة الاخيرة مما يدل على إتفاق كبير على عدم أهميتها بسبب أن المتوسط الحسابي لها قد زاد عن 3.

الجدول رقم (25): المشكلات المتعلقة بالنواحي الفنية والمادية للمصارف الاسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	قلة عدد المصارف الاسلامية في فلسطين مقارنة بالمصارف التجارية	2.08	1.04
2	صغر حجم رؤوس أموال المصارف الاسلامية مقارنة بالمصارف التجارية	2.47	1.08
3	عدم وجود مصارف مراسلة للمصارف	2.95	1.14

	الاسلامية خارج فلسطين		
4	الموقف السلبي للمصارف الاسلامية تجاه وسائل الاعلام	2.96	1.07
5	عدم وجود موازنة تخطيطية بالمصارف الاسلامية في فلسطين	3.51	1.03
6	صعوبة إحتساب الارباح بالطرق المحاسبية المعروفة	3.52	.89

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (قلة عدد المصارف الاسلامية في فلسطين مقارنة بالمصارف التجارية) حيث أن عدد المصارف الاسلامية يعتبر قليلاً عند مقارنتها بالمصارف التقليدية حيث بلغ عددها 3 مصارف من أصل 22 مصرفاً ولها 22 فرعاً من 159 فرعاً وبالتالي فهي ما زالت قليلة بالنسبة للمصارف الاخرى.

المشكلة الثانية: (صغر حجم رؤوس أموال المصارف الاسلامية مقارنة بالمصارف التجارية) إذ أنه عند مقارنة حجم رأس المال للمصارف الاسلامية نجد أنه متواضعاً مع المصارف التقليدية, وهذه يدعوها الى الاستمرار في تسديد وزيادة رأس مالها المنصوص عليه في أنظمتها الداخلية, وتعليمات سلطة النقد بما يتناسب وتوسع أنشطتها الاستثمارية.

المشكلة الثالثة: (عدم وجود مصارف مراسلة للمصارف الاسلامية خارج فلسطين) تعاني المصارف الاسلامية في فلسطين من مشكلة عدم وجود مصارف مراسلة لها خاصة في مجال التجارة الخارجية مما يجبرها على التعامل مع بعض المصارف غير الاسلامية ومنها المصارف الاسرائيلية.

المشكلة الرابعة: (الموقف السلبي للمصارف الاسلامية تجاه وسائل الاعلام) وهذا واضح من خلال قصورها الملحوظ في سياساتها التسويقية والاعلامية بالنسبة لتعريف جمهور المتعاملين بخدماتها المصرفية المبنية على أسس شرعية.

خامساً: سياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية في فلسطين

يظهر الجدول رقم (26) المشكلات المتعلقة بسياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية, وكما هو ظاهر من خلال الجدول فقد قل المتوسط الحسابي لجميع المشكلات عن 3 مما يدل على أنها مهمة, وقد كان الانحراف المعياري عند أدنى درجة له للمشكلة الاولى مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة.

الجدول رقم (26): المشكلات المتعلقة بسياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	خلو المصارف الاسلامية من سياسة التجميع المصرفي (إستثمارات مشتركة)	2.39	.83
2	إستثمار جزء كبير من ودائع العملاء خارج فلسطين (توظيفات خارجية)	2.43	.89
3	إنخفاض حجم التسهيلات في المصارف الاسلامية (توظيفات محلية)	2.48	.89
4	تهرب المصارف الاسلامية من تمويل الاستثمارات طويلة الاجل	2.56	1.03

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (خلو المصارف الاسلامية من سياسة التجميع المصرفي "إستثمارات مشتركة") وقد تصدرت هذه المشكلة مجموعة المشكلات المتعلقة بسياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية من حيث درجة أهميتها, وإتفاق المستجيبين حولها, حيث تفتقر المصارف الاسلامية في فلسطين الى إقامة مشاريع مشتركة فيما بينها لا سيما المشروعات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعتبر ركيزته الاساسية كالصناعة والزراعة, والتي تكفل مساهمة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المشكلة الثانية: (إستثمار جزء كبير من ودائع العملاء خارج فلسطين) حيث أن المصارف الاسلامية تستثمر جزءاً كبيراً من ودائعها خارج فلسطين تماماً كما تفعل المصارف التجارية,

ومثل هذه السياسات تعطي المصداقية للإدعاءات القائلة بأن المصارف الاسلامية هي رديفة للمصارف التجارية خاصة وأن أصحاب المال الاصليين لا يعرفون الكيفية التي يتم بها إستثمار أموالهم, ومما يعزز حجة هذه المصارف هو عدم وجود مجالات مجدية للاستثمار في الداخل.

المشكلة الثالثة: (إنخفاض حجم التسهيلات في المصارف الاسلامية "توظيفات محلية") حيث أن عدم الاستقرار السياسي بشكل عام, وعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم بشكل خاص, وكذلك إندلاع إنتفاضة الاقصى المباركة أدى الى إرتفاع درجة مخاطر الاستثمار المحلي, وإنخفاض العائد على الودائع الاستثمارية, وتشدد هذه المصارف في طلب الضمانات المصرفية مما أدى الى إنخفاض حجم تسهيلاتها محلياً, وبالتالي ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المشكلة الرابعة: (تهرب المصارف الاسلامية من تمويل الاستثمارات طويلة الاجل) تتعامل المصارف الاسلامية في فلسطين بأسلوب تجاري واحد تقريباً وهو أسلوب المرابحة, إلا أن هذا غير كاف ويشكل جزئية بسيطة من مجموع المعاملات التي يمكن أن تقوم بها المصارف الاسلامية كالمشاركة, والمضاربة, والاستصناع, والسلم وغيرها.

المطلب الثاني: المشكلات الخارجية

أولاً: المتعاملين مع المصارف الاسلامية

يشير الجدول رقم (27) الى مجموعة المشكلات المتعلقة بالمتعاملين مع المصارف الاسلامية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها, بحيث أن جميع هذه المشكلات مهمة من وجهة نظر المستجيبين, حيث قل المتوسط الحسابي لها عن 3, وقد كان الانحراف المعياري عند أدنى درجة له للمشكلة الرابعة مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

الجدول رقم (27): المشكلات المتعلقة بالمتعاملين مع المصارف الاسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	قصور فهم لدى الناس عامة لمدى شرعية وحقيقة المصارف الاسلامية	2.09	.84
2	ضعف الوازع الديني لدى بعض العملاء مما ترتب عليه الاخلال بالدفع	2.39	.89
3	إنخفاض حجم ودائع العملاء في المصارف الاسلامية	2.48	.89
4	ضعف ثقة المتعاملين بالمصارف الاسلامية	2.61	.83
5	عدم توفر الضمانات الكافية	2.96	1.18
6	إرتفاع نسبة المتأخرات	2.98	.97

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (قصور فهم لدى الناس عامةً لمدى شرعية وحقيقة المصارف الاسلامية) حيث أنها مشكلة عامة ولها علاقة بوعي الجمهور الفلسطيني بحقيقة التعامل الاسلامي, والفرق بينه وبين المصارف التجارية, بحيث أن العديد من الناس يؤمن بأن الفارق الوحيد هو إسمي فقط, كما أن إرتباط العديد من الناس بأعمال المصارف التجارية لمدة طويلة أدى الى إعتقادهم بأن النسبة المؤية التي يتقاضاها المصرف الاسلامي (الربح) إنما هي من أعمال الفائدة المصرفية التي تتقاضاها المصارف التجارية عند منح القروض المصرفية, كما أن البعض من الناس يعتبر المصرف الاسلامي عبارة عن مؤسسة خيرية مهمتها منح قروض حسنة بدون فوائد.

المشكلة الثانية: (ضعف الوازع الديني لدى بعض العملاء مما ترتب عليه الاخلال بالدفع) حيث أن مثل هذا النوع من المشكلات ينتج بسبب عدم توخي الحذر من قبل الادارة عند التعامل مع هذا النوع من العملاء الامر الذي قد يؤدي الى ضياع أموال المساهمين والمودعين معاً.

المشكلة الثالثة: (إنخفاض حجم ودائع العملاء في المصارف الاسلامية) حيث لها علاقة وثيقة بالمشكلة الاولى (قصور فهم لدى الناس لشرعية وحقيقة المصارف الاسلامية والفرق بينها وبين

المصارف التجارية) بحيث يبدو أن المصارف الاسلامية لا تعمل بشكل جاد على نشر العادة الادخارية لدى الناس من خلال المحاضرات والندوات التي تعرف بها, ومما يزيد من حدة هذه المشكلة كذلك هو قصور من جانب الدعاة المسلمين فيما يتعلق بالمعاملات المالية في الخطب والمحاضرات وإقتصارها على جانب العبادات.

المشكلة الرابعة: (ضعف ثقة المتعاملين بالمصارف الاسلامية) بحيث أدت هذه المشكلة الى فقدان الثقة بشرعية بعض المعاملات التي تقوم بها المصارف الاسلامية مثل إستثمار جزء كبير من الودائع خارج فلسطين, و الاعتماد الكبير على أسلوب المرابحة كما تقدم, وما يزيد من حدة هذه المشكلة هو عدم وجود هيئة رقابة شرعية عليا لتلك المصارف, بحيث أن جميع المصارف الاسلامية في فلسطين قد قامت بتعيين المراقبون الشرعيون لها, وكل مصرف له رقابته المستقلة عن المصرف الآخر.

المشكلة الخامسة: (عدم توفر الضمانات الكافية لطالبي التمويل) تشترك المصارف الاسلامية مع المصارف التقليدية في النقص الحاد في أدوات الرهن وفي القوانين الكفيلة بحماية المصرف وتحصيل حقوقه. وتشير الدراسات[1] الى أن المصارف الاسلامية في فلسطين تتشدد في طلب الضمانات المصرفية ومنح التمويلات مما أدى الى ضعف دورها في القيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. يذكر أن هناك عدة تصنيفات لملكية الاراضي في فلسطين وهي:

أ . الاراضي المملوكة بالطابو وهذا النوع من الاراضي يمكن رهنه.

ب . أراضي مالية وهي أراضي مسجلة لدى دائرة المالية وليست مسجلة بالطابو.

ج . أراض حكومية يتم وضع اليد عليها وإستصلاحها دون أن يجري عليها بيع أو شراء.

---

[1] مشهراوي, أحمد. تقييم دور المصارف الاسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية للفترة ما بين 1996-2001. مجلة البنوك في فلسطين, العدد الرابع والعشرون 2004م, ص 31.

وكرهونات عقارية فإن المصارف عادة ومنها المصارف الاسلامية بالتحديد لا تفضل النوع الثاني والثالث من الملكية وتبدو المشكلة واضحة حيث أن نسبة عالية تتجاوز ثلاثة أرباع من عمليات البيع والشراء لتلك الاراضي بين الافراد في فلسطين في فترة الاحتلال الاسرائيلي كانت تتم بعقود خارج دائرة الطابو مما يجعل قبولها من طرف تلك المصارف مقابل تقديم تسهيلات للمواطن صعبة جداً.

ولعل تشدد المصارف الاسلامية في طلب الضمانات ناتج أيضاً بسبب مماطلة بعض العملاء في السداد ولجوئهم الى الاستفادة من قوانين المحاكمات إن وجدت إعتماداً على أن المصرف الاسلامي لا يتقاضى عوائد عن أمواله المستحقة خلال سنوات المحاكمة.

المشكلة السادسة: (إرتفاع نسبة المتأخرات في المصارف الاسلامية) والمقصود بها الديون المشكوك في تحصيلها, والتي تشكل قلق للمصرف من عدم قدرة أو رغبة العميل على السداد, وقد تكون بداية لهلاك الديون, وتنشأ هذه المشكلة عادةً نتيجة دراسات غير كافية للعميل, ومنح تسهيلات بناء على علاقات شخصية بين الادارة والعميل, وترتبط هذه المشكلة بالمشكلة السابقة بسبب عدم وجود جهاز قضائي قوي لينفذ الاحكام الخاصة بالعمل المصرفي في فلسطين حال الاخلال بالالتزامات المترتبة على العملاء[1], كما أن التعثر لا يحدث بشكل مفاجئ وإنما له عدة مراحل تبدأ بنقص بالسيولة, وتتطور الى أن تنتهي الى التوقف التام عن السداد من قبل المدين المماطل المليء وليس المدين المعسر.

---

[1] وكمثال على ذلك فقد بلغت نسبة التعثر في السداد لبعض عملاء المصارف الاسلامية في فلسطين ما نسبته 12.8% من إجمال التمويلات المباشرة وغير المباشرة للعام 2002م, ثم بدأت بالانخفاض للاعوام 2003م, 2004م, 2005م, على التوالي مشكلة ما نسبته 9.1%, 6.1%, 3.3% ويعود السبب في ذلك الى الهدوء النسبي الذي ساد في الاراضي الفلسطينية في تلك الفترات قد ساعد هذه المصارف في الحصول على مستحقاتها, حيث قامت هذه المصارف برفع العديد من القضايا أمام المحاكم لتحصيل ديونها وإصدار أحكام بحق بعض العملاء المماطلين عن السداد وعمل تسويات معهم بهذا الخصوص. أنظر سجلات سلطة النقد الفلسطينية, *الموضوع: التمويلات المصنفة والمخصصات للمصارف الاسلامية كما هي في 2002م-2005م*, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

ثانياً: القانون والسياسات النقدية

يشير الجدول رقم (28) الى مجموعة المشكلات المتعلقة بالقانون والسياسات النقدية, بحيث يبدو أن غالب هذه المشكلات مهمة, كما أن الانحراف المعياري لها كان متدني مما يدل على إتفاق كبير بين المستجيبين حول هذه المشكلات, وقد بلغ أدنى إنحراف معياري للمشكلة الثانية والثالثة مما يدل على إتفاق كبير حول أهميتهما.

الجدول رقم (28): المشكلات المتعلقة بالقانون والسياسات النقدية في فلسطين مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم وجود قانون يبين العلاقة بين المصارف الاسلامية والاسرائيلية	1.91	.79
2	عدم وجود قانون خاص ومنفصل بالمصارف الاسلامية في فلسطين	2.30	.76
3	إخضاع المصارف الاسلامية لنفس معايير الرقابة المطبقة على المصارف التجارية	2.30	.76
4	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية فيما بينها	2.48	.84
5	فرض إحتياطي نقدي إلزامي على المصارف الاسلامية مساوياً بغيرها	2.52	.94
6	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية والتجارية	2.57	.84
7	عدم قدرة المصارف الاسلامية على الاستفادة من تعليمات إعادة الخصم	2.70	.92
8	عدم قدرة المصارف الاسلامية الحصول على السيولة اللازمة من قبل سلطة النقد	3.30	1.22

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (عدم وجود قانون يبين العلاقة بين المصارف الاسلامية والاسرائيلية) لقد تصدرت هذه المشكلات مجموعة المشكلات بالجدول السابق مما يدل على أهميتها, حيث تعاني المصارف الاسلامية في فلسطين من عدم وجود أية تشريعات أو قوانين صادرة عن سلطة النقد توضح العلاقة بين المصارف الاسلامية والمصارف الاسرائيلية مما يضع هذه المصارف

أمام العديد من التحديات, اذ أن المصارف الاسلامية مجبرة على التعامل مع المصارف الاسرائيلية فهي بحاجة لها فيما يخص المقاصة, والمعاملات الخارجية, والاستيراد من الخارج.

المشكلة الثانية: (عدم وجود قانون خاص ومنفصل بالمصارف الاسلامية في فلسطين) فقد عانت المصارف الاسلامية من إشكالية العلاقة مع سلطة النقد الفلسطينية في ظل غياب تنظيم تشريعي واضح ودقيق يحدد هذه العلاقة ويبن الطبيعة المميزة لهذه المصارف, وخصوصاً أن قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم 7 لسنة 1997 لم يتضمن أية أحكام تميز المصارف الاسلامية عن غيرها.

ومع صدور قانون المصارف الفلسطيني لسنة 2002 بدأ الاعتراف بالطبيعة الخاصة للمصارف الاسلامية, وتم التعامل معها بقواعد تراعي أحكام الشريعة الاسلامية[1], وبالرغم من أن هذه الاحكام إعترفت بطبيعة وخصوصية الاعمال التي تقوم بها المصارف الاسلامية, إلا أنها جاءت مبهمة, فلم تفصل الاحكام الخاصة بهذه المصارف, وإنما أحالت لسلطة النقد صلاحية فرض أو إصدار ما تراه مناسباً من أوامر وتعليمات لتنظيم وضبط أعمال هذه المصارف.

المشكلة الثالثة: (إخضاع المصارف الاسلامية لنفس معايير الرقابة المطبقة على المصارف التجارية) تعتبر سلطة النقد الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المشرفة على أعمال المصارف بما فيها الاسلامية, وتقوم سلطة النقد بتطبيق نفس معايير الرقابة على جميع المصارف بالتساوي لا فرق بين تجارية وإسلامية, كما تطبق عليها نفس التعليمات الصادرة للمصارف التجارية وتعاملها كأنها مصرف تجاري.

---

[1] فقد نصت المادة 71 من هذا القانون على أن " تخضع جميع اعمال المصارف الاسلامية وأنشطتها لما تفرضه أحكام الشريعة الاسلامية ".

المشكلة الرابعة: (عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية فيما بينها) بحيث أدى ذلك الى إنعدام العلاقة التكاملية بين المصارف الاسلامية, وبالتالي أثر على قدرتها على مواجهة المصارف التجارية الجيدة التأسيس.

المشكلة الخامسة: (فرض إحتياطي نقدي إلزامي على المصارف الاسلامية بالتساوي بالمصارف التجارية) تفرض سلطة النقد الفلسطينية إحتياطي نقدي إلزامي على جميع المصارف بالتساوي حسب نوع عملة الوديعة بواقع 8% على الودائع بالشيقل الاسرائيلي, و9% على الودائع بالعملات الاخرى(دينار أردني, دولار أمريكي, عملات أخرى) دون تفريق لطبيعة ودائعها, وخصوصية العمل المصرفي الاسلامي القائم على أسس شرعية.

المشكلة السادسة: (عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية والتجارية) حيث أدى ذلك الى توجه هذه المصارف الى إقامة علاقات مصرفية مع مصارف تجارية تخضع أحياناً لقواعد وأصول العمل المصرفي التجاري. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين المعاصرين عدم جواز تعامل المصرف الاسلامي مع المصارف التجارية في جميع المعاملات والمجالات الربوية لأن التعامل معها يعني مساعدتها على المضي في معاملاتها الربوية [1], والذي رجحه شبير هو جواز تعامل المصرف الاسلامي مع المصرف التجاري شريطة أن تتجنب الربا في تعاملها مع هذه المصارف وما هو ممنوع شرعاً, وذلك مضبوط بشرطين ذكرهما الباحث وهما: 1. أن تكون العلاقة دائن بمدين خالية من الربا. 2. أن علاقة المصرف الاسلامي مع المصارف التجارية علاقة مشاركة وفق الضوابط الشرعية.

والذي أميل إليه هو جواز تعامل المصرف الاسلامي مع المصارف التجارية لحاجة تلك المصارف الى ذلك شريطة الاخذ بالشروط السابقة.

([1]) شبير, محمد عثمان. *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي*.الطبعة الثانية, عمان, دار النفائس للنشر والتوزيع, 1481هـ - 1998م, ص226-ص328.

المشكلة السابعة: (عدم قدرة المصارف الاسلامية على الاستفادة من تعليمات إعادة الخصم)

لا تستطيع المصارف الاسلامية الاستفادة من عملية الخصم والتي تتمتع بها المصارف التجارية, ذلك أن المقابل الذي يأخذه المصرف يأخذ حكم الفائدة المصرفية والذي لا يتلائم مع عمل هذه المصارف. على إعتبار أن عملية الخصم هي على القول الراجح في تكييفها الشرعي من قبيل القرض بفائدة. وليست من قبيل حوالة الحق لعدم تساوي الدين المحال به والمحال عليه[1].

المشكلة الثامنة: (عدم قدرة المصارف الاسلامية الحصول على السيولة اللازمة من قبل سلطة النقد) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة 3.30 مما يدل على أن المصارف الاسلامية لا تواجه مشكلة بالنسبة للحصول على السيولة, و يعود السبب في ذلك الى أن المصارف الاسلامية تعاني أصلاً من فائض السيولة, وبالتالي عدم حاجتها لها سواء من سلطة لنقد أو من أي جهة أخرى, وحول هذا الموضوع قال أحد مدراء المصارف الاسلامية في فلسطين [2] : لا تستطيع المصارف الاسلامية الاقتراض من أية جهة سواء كانت سلطة النقد أو غيرها والسبب هو أن هذا مخالف تماماً لأساس نظامها ومفهومها, إلا إذا كان تحت ما يسمى بالقرض الحسن فقط ولفترة بسيطة جداً لا تتجاوز الشهر أو الشهرين إذا إحتاجت للسيولة وهذا ما هو حاصل في فلسطين, بحيث أن المصارف الاسلامية تكيف أمورها بناءً على هذه الفترة كي لا يترتب عليها أية فوائد مصرفية محرمة. مما يعني انها لا تستطيع الحصول على السيولة لفترة تتجاوز الشهرين لمواجهة أزمة سيولة لمدد طويلة إن حصلت, وبالتالي إضطرار هذه المصارف الى الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة نسبياً لمواجهة مثل تلك الازمات الأمر الذي ينعكس على قدرتها في الاستثمار, وتحقيق الارباح المنافسة.

---

(1) الامين, حسن عبد الله, مرجع سابق, ص 37.

(2) مقابلة ثانية أجراها الباحث مع السيد عبد الكريم شاهين ارزيقات, مدير البنك الاسلامي الفلسطيني سابقا, بتاريخ 2008/01/15, عمان, الاردن.

ثالثاً: الوضع السياسي والاقتصادي والامني

يظهر الجدول رقم (29) المشكلات المتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي والامني, مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها, وكما هو ظاهر بالجدول أن المتوسط الحسابي لجميع هذه المشكلات قل عن 3 مما يدل على أنها مشكلات جميعها مهمة, وقد بلغ الانحراف المعياري عند أدنى درجة له للمشكلة الاولى مما يدل على إتفاق كبير حول أهمية هذه المشكلة.

الجدول رقم (29) : المشكلات المتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي والامني مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم إستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية	1.57	.50
2	ضعف الجهاز الامني والقضائي في فلسطين حال المطالبة بالالتزامات	1.57	.72
3	الحصار الاقتصادي الذي يفرضة الاحتلال على مناطق السلطة	1.74	.61
4	تعنت المصارف الاسرائيلية في التعامل مع المصارف الاسلامية	1.91	.84
6	عدم وجود عملة وطنية في فلسطين	2.26	1.01

الجدول والنسب من إعداد الباحث

المشكلة الاولى: (عدم إستقرار الاوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية) إن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بشكل عام, وعدم توفر الامن والامان للمواطن أدى الى خوف لدى المصارف والمستثمرين من الاستثمار في فلسطين, وبالتالي تشدد هذه المصارف في تقديم التسهيلات, كما أدى ذلك الى تفضيلها التمويل قصير الاجل, والاحجام عن التمويل متوسط وطويل الاجل لإرتفاع مخاطرته.

المشكلة الثانية: (ضعف الجهاز الامني والقضائي في فلسطين حال المطالبة بالالتزامات) وتعتبر هذه المشكلة عامة على جميع المصارف وليس على المصارف الاسلامية فقط, فمن

الملاحظ أنه عند صدور أية أحكام خاصة بالعمل المصرفي حال الاخلال بالالتزامات المترتبة على طالبي التمويل فإنها لا تنفذ.

المشكلة الثالثة: (الحصار الاقتصادي الذي يفرضة الاحتلال الاسرائيلي على مناطق السلطة) حيث توضع أمام هذه المؤسسات العقبات مما يخلق حالة من الانعزال وعدم التواصل, وكذلك الانعزال عن العالم الخارجي وعدم التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية, كما أن هناك مجموعة من الاتهامات الاسرائيلية الموجهة لتلك المصارف عموماً ولمصرف الاقصى الاسلامي بشكل خاص والذي تم تأخير إفتتاحه, ومنعت عنه المقاصة ومنع رئيس وبعض أعضاء مجلس الادارة من الدخول الى الاراضي الفلسطينية [1].

المشكلة الرابعة: (تعنت المصارف الاسرائيلية في التعامل مع المصارف الاسلامية) حيث أن المصارف الاسرائيلية لا تبدي أي تعاون يذكر مع المصارف الاسلامية بشكل عام, والخوف منها لدعم جهات إرهابية كما يسمونها, مما يضع هذه المؤسسات أمام العديد من التحديات.

المشكلة السادسة: (عدم وجود عملة وطنية في فلسطين) حيث أن غياب عملة وطنية يسهل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الايداع في الخارج, وبالتالي هروب هذه الايداعات من الجهاز المصرفي الفلسطيني, الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض حجم التسهيلات المقدمة من تلك المصارف, ودعم المشاريع الاقتصادية والتنموية في فلسطين.

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع السيد رائد ساكب, مدير بنك الاقصى الاسلامي, رام الله فلسطين, بتاريخ 2007/11/19.

المطلب الثالث: المشكلات الاخرى (القسم الثالث)

لقد أفصح المستجيبون في هذا القسم عن المشكلات التي تواجههم وغير المشمولة بالقسم الثاني من الاستبانة, وهي مشكلات جميعها مهمة, وهي كما يلي:

1. عدم ملائمة البرامج الآلية مع وضع العمل المصرفي الاسلامي.

2. عدم وجود حماية كافية من السلطة الوطنية للمصارف بشكل عام, والاسلامية بشكل خاص, سواء كانت حماية أمنية, أو مصرفية.

3. عدم الوعي والإدراك لدى الناس عامةً بأهمية ودور المصارف الاسلامية في الاقتصاد الوطني المحلي.

4. عدم إعداد حملة تسويقية واسعة لتوضيح مفهوم العمل المصرفي الاسلامي بإستخدام وسائل الاعلام المختلفة.

5. عدم الرجوع الى مجمع الفقه الاسلامي الدولي, وعدم تطبيق كافة المعايير المحاسبية الدولية.

6. الحد من الحوالات الواردة والصادرة من والى فلسطين عن طريق المصارف الاسلامية, وفرض قيود دولية على فلسطين.

7. عدم وجود طابو للكثير من العقارات مما يجعل المصارف الاسلامية خاصة تحجم عن منح تمويلات الاجارة المنتهية بالتمليك.

8. إنتهاج الادارة لسياسة تسويقية ترتكز على الشريعة الاسلامية بالدرجة الاولى.

9. عدم إستخدام تقنيات حديثة ومتطورة تجاري بها المصارف التجارية.

10. تواطؤ بعض إدارات فروع المصارف الاسلامية للتحايل على صيغ التمويل الاسلامي مع بعض العملاء للحصول على السيولة.

11. أن هدف المصارف الاسلامية في فلسطين أصبح تمويلي وليس إستثماري بسبب عدم وضوح الوضع السياسي والاقتصادي.

12. رفض المصارف الاسرائيلية لمبادئ المصارف الاسلامية, ومحاربتها لها مما يؤدي الى إعاقة عمل هذه المصارف.

13. عدم قدرة المصارف الاسلامية على الاستثمار طويل الاجل بسبب الوضع السياسي والاقتصادي.

14. عدم وجود قانون يربط المصارف الاسلامية في فلسطين بالمصارف الاسلامية بالخارج.

15. عدم إنتظام الرواتب التي تعتبر من أهم مصادر الدخل للمجتمع المحلي.

16. التعامل بحذر مع المصارف الاسلامية في فلسطين من قبل المصارف الدولية الخارجية.

17. مجابهة المصارف الربوية التجارية لفكرة المصارف الاسلامية خوفاً من تطورها وتأثيرها على جهود المتعاملين.

18. وجود سلطات إحتلال تتدخل بشكل سافر في عمل المصارف الاسلامية.

المبحث الثالث: تحديات أساسية تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين

بالاضافة الى المشكلات السابقة والتي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين, تواجه هذه المصارف مجموعة من التحديات الرئيسية, والتي يمكن أن تؤثر على مسيرة عمل هذه المؤسسات وعلى مستقبلها المصرفي, وأهم هذه التحديات ما يلي:

المطلب الأول: عدم اليقين السياسي في فلسطين: إن عدم وضوح المناخ السياسي في فلسطين وإنعكاساته السلبية على فعاليات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني أدت الى ضعف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في فلسطين مما أثر بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية في فلسطين, وكذلك ضعف فرص الاستثمار بسبب الإغلاقات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال, مما أدى الى غموض وعدم التأكد إزاء المستقبل لدى المصارف, وترتب على ذلك ضعف في سيادة القانون, مع عدم وجود محاكم متخصصة تجبر العملاء على دفع إلتزاماتهم والمستحقات عليهم للمصارف, وقد أدت هذه العوامل جميعها الى هروب هذه المصارف من تحمل مخاطر الاستثمارات مما جعلها تندفع نحو الاسواق الخارجية, وتركز معظم إستثماراتها الداخلية على الادوات والاساليب الاقل خطورة وأكثر ضماناً, ناهيك عن العقبات التي توضع أمام هذه المؤسسات من قبل الاحتلال الاسرائيلي مما يخلق حالة من الانعزال الخارجي والداخلي, بحجة دعم مؤسسات إرهابية على حد قولهم, وكذلك القلق الدائم من هذه الفكرة كونها إسلامية, وما ترتب عليه من تعنت المصارف الاسرائيلية في التعامل مع المصارف الاسلامية فيما يخص المعاملات الخارجية كفتح الاعتمادات المستندية بغرض الاستيراد من الخارج, وأمور المقاصة بالعملة الاسرائيلية, ومثال على ذلك ما حدث لمصرف الاقصى الاسلامي حيث تم تأخير إفتتاحه, ومنعت عنه المقاصة, ومنع رئيس وبعض أعضاء مجلس الادارة من الدخول الى الاراضي الفلسطينية كما تقدم, وفي مطلع كانون الاول من عام

2001م تم الاعلان عن تجميد أرصدة حسابات مصرف الاقصى الاسلامي من قبل الحكومة الامريكية, ولاحقاً قررت مؤسسة نقد البحرين تجميد أرصدة المصرف لدى المصارف في البحرين بناءً على القرار الامريكي لإشعار آخر[1].

المطلب الثاني: التطورات التكنولوجية المتلاحقة: حيث أدت التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة في العمليات المصرفية والمالية المتنوعة الى إعادة هندسة عملياتها المصرفية وتنويع منتجاتها وخدماتها بتكاليف منخفضة, وبتقنية متطورة كتقديمها عن طريق أجهزة الهاتف والانترنت, وكذلك ربط خدمات الصراف الآلي ببعضها البعض, مما أثر على أداء المصارف الاسلامية بما تنطوي عليه من فرص, وما تفرضه من تحديات, كما أن الاتجاه نحو تحرير المعاملات المصرفية يفرض على هذه المصارف واقعاً جديداً ما يستوجب على هذه المصارف أن تستبق هذه الاحداث وذلك من خلال التهيئة للاستفادة من هذه المتغيرات التي سينتج عنها حجم كبير من المنافسة الشديدة التي تنتظر هذه المصارف, وهذا يتطلب منها القيام بتقديم خدماتها بالشكل الحديث والراقي الذي يجلب إهتمام المتعاملين معها, وبالتالي الوصول الى أكبر قاعدة من العملاء في مختلف أنحاء فلسطين.

المطلب الثالث: المنافسة: تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين منافسة شديدة من حيث العدد والفروع والتكنولوجيا, وكذلك حجم رؤوس أموالها مما يقلل من دورها في مواكبة الصناعة المصرفية المتقدمة, ويحد من قدرتها على الوفاء بحاجيات المتعاملين معها, وكذلك نقص في الكفاءة والخدمات وجودة المنتجات, ومما يؤخذ على هذه المصارف في هذا المجال توجهها لاقامة علاقات مصرفية مع مصارف تجارية تخضع لقواعد العمل المصرفي التجاري وإهمالها في إقامة علاقات تكاملية فيما بينها, بل أن بعض هذه المؤسسات تنظر الى العلاقة

---

[1] التقرير السنوي لبنك الاقصى الاسلامي2006م- 2007 , مرجع سابق, ص 33.

فيما بينها على أنها علاقة تنافسية, الأمر الذي قد يعرضها لمصاعب كبيرة قد تؤدي الى خروجها من السوق المصرفية في فلسطين في ظل هذه المنافسة المتزايدة من قبل المصارف التجارية والتي تمتلك سموأ واضحاً بالنسبة لقدرتها على المنافسة من حيث توفير المصادر التقنية, وإستخدام التكنولوجيا, وضخامة رؤوس أموالها, وعدد فروعها, وباعها الطويل في هذه الصناعة, ومثال على ذلك المصرف العربي في فلسطين, وكذلك مصرف القاهرة-عمان, وهذا ينبه الى موضوع الاندماجات والتكتلات فيما بينها لمواجهة مثل هذه المؤسسات الكبيرة, وتكوين وحدات مصرفية أقوى وأكثر فاعلية.

المطلب الرابع: إرتباط المصارف الاسلامية بالمصارف الاسرائيلية: اذ أن هناك سلطات إحتلال ومصارف تابعة لها تتدخل وتفرض القيود باستمرار مما يجعل من الصعب جدا الانفكاك عن النظام المصرفي الاسرائيلي والتعامل معه, وبالتالي فإن المصارف الفلسطينية إسلامية كانت أو غير إسلامية تخضع لهيمنة وقوانين السلطات الاسرائيلية ومصارفها, حيث أن الشيقل الاسرائيلي يعتبر عملة أساسية أو أولى في فلسطين, وهذا يعني إستحالة الإنفكاك عن المصارف الإسرائيلية أو عدم التعامل معها. بل على العكس من ذلك لا يمكن أن ينجح أي مصرف إسلامي أو غير إسلامي بدون التعامل والتعاون مع المصارف الاسرائيلية, بحيث يتم عمل (كود) خاص لكل مصرف مع المصرف الاسرائيلي, ومن ثم إعتماد هذا (الكود) وعليه تجري القيود المحاسبية, وعملية التقاص بين المصارف الفلسطينية والاسرائيلية بالنسبة للشيكات بالعملة الاسرائيلية, كما ويتم فرض إحتياطي إلزامي يتراوح ما بين 4 الى 5 مليون شيقل إسرائيلي بما يعادل مليون دولار أمريكي لكل مصرف فلسطيني عند المصرف الاسرائيلي حتى يتم إعتماد هذا الكود أو الرقم [1] . وبالتالي فإنه من المستحيل أن يعمل أي

---

[1] مقابلة أجراها الباحث مع السيد عبد الكريم شاهين ارزيقات, مدير البنك الاسلامي الفلسطيني سابقا, بتايخ 01/18/ 2008 م,عمان, جبل النزهة.

مصرف إسلامي في فلسطين ويقوم بدوره المطلوب دون الاعتماد على المصارف الاسرائيلية من حيث التقاص بالعملة الاسرائيلية, والتعامل بها مما أدى الى إرباك عمل هذه المصارف وخصوصاً أن العملة الاسرائيلية تنخفض قيمتها باستمرار, وبعضها ترتفع قيمتها أحياناً وتنخفض أحياناً أخرى مثل الدولار الامريكي, الأمر الذي أدى الى فقدان السيطرة على معدل الربح في المصارف الاسلامية, والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية للاستثمار, وبالتالي تجنب هذه المصارف في الدخول بتمويلات طويلة الاجل, والاقتصار على منح التمويلات قصيرة الاجل, والمعتمدة بشكل أساسي على أسلوب المرابحات كما تقدم بالمشكلات.

المطلب الخامس: عدم ملائمة السياسة النقدية للمصارف الاسلامية: عندما تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية تم تأسيسها بناءاً على طبيعة وأسس عمل المصارف التجارية مثلها مثل المصارف المركزية في الدول العربية والاسلامية, ومن ثم جاءت هذه الأساليب والأدوات متفقة مع هذا المنهج وملائمة لطبيعة عمل هذه المصارف. إذ أن طبيعة المصارف الاسلامية تختلف عن طبيعة المصارف التجارية, وبالتالي فإن المنهج الذي تقوم عليه سلطة النقد الفلسطينية في تنفيذ سياستها النقدية فيما يتعلق بإجبار المصارف الاسلامية على الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي الالزامي لديها حسب نوع العملة للوديعة وليس حسب نوع الوديعة, وكذلك فرض نسبة سيولة يتوجب عليها الاحتفاظ بها طوال الوقت تتراواح ما بين 5-29% وخاصة بالنسبة للودائع الاستثمارية والتي تعتبر توكيلاً من المودع للمصرف ليضارب بها وفقاً لمبدأ الربح و الخسارة ,وبالتالي فإن هذه السياسات لا تتلائم مع طبيعة وأسس عمل المصارف الاسلامية وذلك لإختلاف طبيعتها وأسس عملها عن المصارف الاخرى مما سينعكس بشكل سلبي على مستقبلها المصرفي والقيام بدور هام في الاستثمار الحقيقي كما هو مطلوب منها.

المطلب السادس: العولمة: يراد بالعولمة زيادة الاعتماد المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الاموال, وكذلك من خلال الانتشار الاسرع للتكنولوجيا [1]. مما يعني أنه سوف تحدث زيادة كبيرة في مجال المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية, حيث يشهد العالم اليوم موجات كبيرة من التكتلات والاندماجات ومنها إندماج العديد من المصارف التقليدية وخصوصاً في أمريكيا وأوروبا بهدف تكوين كيانات قوية وقادرة على المنافسة ومواجهة تحديات العولمة, بحيث يشكل هذا التوجه تحدياً أمام المصارف الاسلامية صغيرة الحجم أو ما تسمى "المصارف القزمية ", وليس بوسع هذه المؤسسات القيام بدور يذكر بسبب صغر حجمها وحجم رؤوس أموالها, وكذلك حداثة تأسيسها. وتشير الدراسات [2] الى أن المصارف ذات الحجم الاكبر تكون في وضع أفضل لقدرتها على تحقيق الحد الامثل للتوليفة, وزيادة الانتاج مع إنخفاض وحدة التكاليف, وكذلك قدرتها على دخول الاسواق العالمية, والتوسع من حيث الفروع داخلياً وخارجياً, ونتيجة لذلك فإن كفائتها تفوق كفاءة المصارف الصغيرة. وهذا يدعو الى التفكير بجدية فيما تم إقتراحه سابقاً فيما يتعلق بموضوع الاندماجات, أو إقامة تكتلات مصرفية فيما بينها.

---

[1] إقبال, منور وأحمد, أوصاف و خان, طارق الله .*التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي, البنك الاسلامي للتنمية, الطبعة الاولى, 1419هـ – 1998م , ص63- 64.

[2] خصاونة, أحمد سليمان. *آثار العولمة على المصارف الاسلامية*. رسالة دكتوراة منشورة, جامعة اليرموك, اربد, الاردن, 2006, ص216.

الفصل الرابع: : الحلول والمقترحات لمشكلات وتحديات المصارف الاسلامية في فلسطين، والتوقعات المستقبلية لها

المبحث الاول: الحلول والمقترحات لمشكلات المصارف الاسلامية في فلسطين

المطلب الاول: الحلول والمقترحات للمشكلات الداخلية

أولاً: المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية في المصارف الاسلامية في فلسطين (الحلول والمقترحات):

يعتبر العنصر البشري من المعوقات الرئيسية التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين، ومن خلال الاستعراض والتحليل السابق للمشكلات المتعلقة بإدارات المصارف الاسلامية في فلسطين ومن هم في وظائف أدنى، نجد أن هناك حاجة ماسة الى المزيد من توفر الكفاءات البشرية، ومن خلال الحرص على إنجاح هذه التجربة أدعو القائمين على هذه المصارف الى الاخذ ببعض الحلول المقترحة، والتي يمكن لها أن تؤتي ثمارها على مسيرة العمل المصرفي الاسلامي في فلسطين ولو في المدى البعيد، وهي كما يلي:

1 . الاهتمام بتعيين كفاءات إدارية مقتنعة وملتزمة دينياً بفلسفة وفكرة العمل المصرفي الاسلامي، ولديها من المؤهلات والخبرات الكافية بهذا المجال، وذلك يدعو القائمين على هذه المصارف بتعيين كفاءات إدارية ذات تجربة وممارسة عملية في هذا المجال، وعدم الاقتصار على تعيين من هم من أصحاب رأس المال فقط (المساهمين)، كذلك العمل على تعيين كوادر بشرية ممن يشغلون وظائف أدنى من الادارة بحيث تكون هذه الكوادر من أصحاب الكفاءات المصرفية والشرعية، وعدم الاعتماد على تأثيرات الاعتبارات الشخصية عند التعيين، وخصوصاً أن هذه الموارد البشرية قد تحظى بمراكز قيادية بالمستقبل مما يؤثر سلباً على مسيرة وقدرة هذه المصارف على الاستمرار والتطور والمنافسة.

2 . التعاون والتنسيق بين إدارات المصارف الاسلامية فيما يخص مشكلاتها وذلك لتكوين جبهة قوية قادرة على تنفيذ المشاريع الكبيرة, والوقوف أمام المصارف التجارية, ومن ذلك يمكن للمصارف أن تستفيد من بعضها البعض فيما يخص مشكلاتها, وبالتالي وتحقيق المصالح المشتركة.

3 . الاهتمام بتشجيع البحث العلمي وتطوير دوائر التدريب من قبل الادارة من خلال الاعتماد على أساليب علمية لقياس الاحتياجات التدريبية للعاملين, وكذلك تنويع أساليب التدريب مع ما تتطلبه المستجدات في المعاملات المالية الحديثة, وكذلك زيادة تحفيز العاملين على التدريب, علماً ان هذا الأمر بيد الإدارة العليا وهي الجهة الوحيدة المخوله بذلك. ويقترح أيضاً إنشاء مركز أبحاث مشترك بين المصارف الاسلامية في فلسطين مهمته الإطلاع على أوضاع هذه المصارف وما تعانيه من مشكلات مستجدة, وما هي الحلول والسبل الكفيلة بالمعالجة.

4 . الاهتمام بمراجعة الاختصاصات الوظيفية من قبل الادارة وإعادة النظر فيها لمواكبة التغيرات والتطورات في المعاملات المالية الاسلامية الحديثة, حيث تشير الدراسة التي أجراها الباحث الى أن ما نسبته 30.4% من العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين يحملون تخصصات ليس لها علاقة بالمعاملات التجارية أو الاسلامية أو الاثنتين معاً (انظر الجدول رقم 18 من الفصل الثالث).

5 . زيادة الحوافز لدى موظفي المصارف الاسلامية في فلسطين من خلال زيادة الرواتب والمكافئات, حيث أن رواتب الموظفين متدنية جداً اذا ما قورنت بالمصارف الاخرى, وكذلك المكافئات المقدمة لهم, وهذا ما أكده العديد من الموظفين العاملين في تلك المصارف.

6 . منح صلاحيات من قبل الإدارات العليا للمصارف الإسلامية لمدراء الفروع التابعة لها حتى يتسنى لها الإسراع في إتخاذ القرارات سواء بالموافقه أو الرفض للطلب المقدم لها مما

يسهل ويسرع الاجراءات في المعاملات, ويمكن أن يتم تحديد لذلك سقف معين للاموال الممنوحة من قبل إدارة الفرع نفسه.

ثانياً: المشكلات المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي (الحلول والمقترحات):

1 . إبتكار الهياكل والوسائل الجديدة لجذب الودائع والمدخرات وتوظيفها بما يتناسب مع فلسفة النشاط المصرفي الاسلامي, ويتم ذلك من خلال التوسع في الاستثمارات وجذب المدخرات الصغيرة وإتاحة المجال لقطاع كبير من الجماهير لتملك الادوات المالية الاسلامية بغرض الاستثمار, أي زيادة عرض المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات.

2 . زيادة الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية لعملائها وتحسين مستوى أدائها بإستخدام أحدث الاساليب العلمية والتكنولوجية مثل ربط فروع المصرف الواحد مع بعضها البعض بحيث يستطيع المودع أن يسحب من حسابه من أي فرع, وكذلك أن يودع أمواله في أي فرع, كذلك عمل نظام آلي يستطيع المتعامل من خلاله سحب رقم والإنتظار لحين دوره كما هو حاصل بالمصارف التجارية, أيضاً القيام بدفع إيصالات فواتير الكهرباء والماء والهاتف, ودراسة عمل مقاصة إلكترونية بين المصارف العاملة في فلسطين.

3 . العمل على إقامة شركات إستثمارية إسلامية بجوار المصارف الاسلامية: حيث لا يوجد في فلسطين أي نوع من هذه الشركات الاستثمارية سوى شركة إستثمارية واحدة كانت تعمل ضمن الضوابط الشرعية وهي شركة بيت المال الفلسطيني ولكنها توقفت عن العمل عام 2004 كما تقدم. إن إقامة مؤسسات مالية إسلامية سوف يساعد هذه المصارف على توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات, وكذلك زيادة أرباحها, الامر الذي يساعد هذه

المصارف على إستحداث مجالات وفرص إستثمارية جديدة, وبالتالي المساهمة في دعم التنمية الإقتصادية والسوق المالية الاسلامية والتي تشكل الدعامة الاساسية لإنجاح هذه المصارف[1].

4 . إنشاء شركات تأمين تعاونية إسلامية [2]: حيث أن شركات التأمين الاسلامية القائمة على أساس التعاون تعد البديل الحقيقي لشركات التأمين التقليدية التي لا تنسجم أعمالها مع مقاصد الشريعة الاسلامية الغراء. حيث أن التأمين التعاوني من عقود التبرعات والتي يقصد بها التعاون وتفتيت الاخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث بهدف تقليل الاضرار التي يمكن أن تقع مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [3]. ولذلك أصبح من الضرورة إقامة مثل هذا النوع من الشركات من قبل هذه المصارف لتأمين البضائع المشحونة, بدلاً من الاعتماد على شركات تأمين لا تنسجم أعمالها مع الشريعة الاسلامية.

5 . أن تساهم الجامعات الفلسطينية في نشر الوعي المصرفي الاسلامي من خلال تضمين بعض المساقات فيما يخص الاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية, وكذلك الاشتراك في بعض المجلات التي تتضمن حوارات مع العلماء والخبراء في هذا المجال, وكمثال بسيط على ذلك مجلة الاقتصاد الاسلامي التي تصدر من مصرف دبي الاسلامي وهي غير موجودة في الجامعات في فلسطين.

ثالثاً: المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية والمادية بالمصارف الاسلامية (الحلول والمقترحات):

1 . يعتبر عدد المصارف الاسلامية في فلسطين قليل عند مقارنته بإجمالي عدد المصارف العاملة, وأرى أن هذا العدد بالرغم من قلته فهو غير ضروري, فالأولى لهذه المصارف أن

(1) الهيتي, عبد الرزاق. مرجع سابق, ص709-710.
(2) المرجع السابق, ص. 710.
(3) سورة المائدة, آية رقم 2.

تندمج مع بعضها البعض لتتمكن من المنافسة القوية التي تواجهها, ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجربة إندماج مصرف القاهرة عمان _ فرع المعاملات الاسلامية في المصرف الاسلامي الفلسطيني, حيث أن موجودات المصرف الاسلامي الفلسطيني بعد عملية الدمج قد زادت بنسبة 342% وحجم الودائع زاد ليصل الى 233% [1]. وتشير الدراسات [2] أيضاً الى أن الكثير من العاملين في المصارف الاسلامية في فلسطين يرغبون ويشجعون فكرة إندماج هذه المصارف فيما بينها. وبالتالي فإن على هذه المصارف أن تدرس فكرة إندماجها بشكل جدي وسريع مع ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتهيئة المناخ المناسب لهذه العملية عن طريق تقديم المساعدات لها سواء بشكل إداري أو بشكل فني وليس الاكتفاء بمجرد المراقب والمشرف على العملية. ويذكر في هذا الصدد أن المصرف الاسلامي الاردني قد عمل وحيداً لمدة عشرين عاماً قبل أن توافق الحكومة الاردنية على منح ترخيص لمصرف إسلامي آخر, وبالتالي فإن الإندماج فيما بين هذه المصارف سيساعدها على التفرع في كافة المناطق الفلسطينية أولاً لتقديم خدمات لأكبر عدد ممكن من المواطنين وطالبي الخدمات المصرفية الاسلامية, وبالتالي المساهمة في نشر الوعي المصرفي الاسلامي, كما سوف يعمل ذلك على زيادة موجودات هذه المصارف, وكذلك التسهيلات الممنوحة من قبلها, وبالتالي المساهمة بدور أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين, ويتوقع الباحث أن يكون الدمج المصرفي لهذه المصارف من أهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلاتها.

(1) ريحان, خلود. *تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية في البنك الاسلامي الفلسطيني*. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة في الفترة 13- 15 فبراير 2005م, ص 430-450.

(2) مشهراوي, أحمد. مرجع سابق , ص31.

وكمثال نذكر هنا الآثار التي ترتبت على عملية دمج مصرف القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية في المصرف الاسلامي الفلسطيني في عام 2005 [1]:

أ . أن حجم موجودات المصرف الاسلامي الفلسطيني قد إزدادت بنسبة 342% من مباني وأثاث وموجودات متداولة, أما الودائع فقد فاقت نسبتها 200%, وبلغت نسبة التسهيلات للودائع 68%, وبالنسبة لرأس المال فقد كانت نسبة الزيادة 86.6%, أما الارباح الناتجة عن عمل المصرف فقد زادت لتصل الى 32% مقارنة بالفترة الزمنية في تاريخ الدمج.

ب . بالنسبة لفروع المصرف الاسلامي الفلسطيني فقد كانت فرعين قبل عملية الدمج إحدهما في قطاع غزة والآخر في مدينة الخليل في الضفة الغربية, ولكن بعد عملية الدمج أصبح هناك 12 فرعاً موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية لأكبر عدد ممكن من العملاء طالبي الخدمات المصرفية الاسلامية.

ج . الاقبال الكبير من العملاء على شراء أسهم المصرف الاسلامي الفلسطيني عند طرح الاكتتاب (1 دولار للسهم) بعد عملية الدمج مما يشير الى زيادة ثقة العملاء في المصرف.

2 . إستكمال تسديد رؤوس أموال المصارف الاسلامية المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (إستكمال تسديد رأس المال غير المدفوع), وكذلك العمل على رفع رؤوس أموال تلك المصارف وإحتياطياتها بما يتناسب مع أنشطتها الاستثمارية, لكي يصبح للموارد الذاتية دور يذكر في مجال تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل.

3 . التنسيق والتعاون بين المصارف الاسلامية في فلسطين مع المصارف الاسلامية الخارجية العريقة كمصرف دبي الاسلامي والمصرف الاسلامي الاردني فيما يتصل بالمعلومات وتطوير الاساليب والوسائل, وإعتمادها كمصارف مراسلة لها, ويمكن الاستفادة أيضاً فيما بينها لإستغلال الودائع الجامدة إن وجدت وإستثمارها فيما بينها. ويقترح أيضاً فيما يخص

---

[1] ريحان, خلود, مرجع سابق, ص 423– ص451.

المصارف المراسلة أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية بعمليات المراسلة للمصارف الاسلامية بسبب عدم إنتشارها الكافي وعدم وجود أية فروع لها في الخارج.

رابعاً: المشكلات المتعلقة بسياسات الاستثمار في المصارف الاسلامية (الحلول والمقترحات):

1 . إقامة مشاريع مشتركة Joint Venture بين المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين, الامر الذي يؤدي الى توسيع حزمة التمويلات الممنوحة من قبل هذه المصارف للقطاعات الانتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية كالقطاعات الزراعة, والصناعة, وإقامة المجمعات السكنية, والمشاريع التشغيلية, وتشير الدراسات [1] الى أن الكثير من العاملين في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين يؤيدون إقامة مشاريع مشتركة بين المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين ويرون إمكانية توفر المقومات اللازمة لذلك.

2 . لقد حددت سلطة النقد نسبة التوظيفات الخارجية للمصارف الاسلامية بأن لا تزيد عن 65% من إجمالي الودائع كحد أقصى للمصارف الاسلامية, وأرى ان هذه النسبة مرتفعة ولا تتناسب مع الحالة الفلسطينية, وتسهل للمصارف الاسلامية إستثمار جزء كبير من ودائعها خارج فلسطين مما يقلل حجم التسهيلات المحلية لدعم مشاريع إقتصادية داخل فلسطين, ويقترح أن يتم تخفيض هذه النسبة بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي في فلسطين. يذكر ان نسبة التوظيفات الى إجمالي الودائع في المصارف الاسلامية تنخفض بشكل تدريجي, حيث وصلت في 2007/06/30 ما نسبته 27.12% بعد أن كانت 47.79% في عام 1997(أنظر الجدول رقم 15 من الفصل الثاني) وهذا يعتبر مؤشر جيد مما يعني وجود فرص لإستثمارها محلياً وبالتالي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة, ولكن لا يوجد هناك أي

---

[1] مشهراوي, احمد. مرجع سابق , ص31.

ضمانات تجبر هذه المؤسسات على إبقاء أموالها في الداخل إذا أتيحت لها فرص في الخارج لإستثمارها, مما يعني ضرورة أن تدرس سلطة النقد الفلسطينية مدى إمكانية تخفيض هذه النسبة بما يناسب الوضع الاقتصادي في فلسطين.

3 . العمل من قبل المصارف الاسلامية على طرح برامج تمويلية متوسطة وطويلة الاجل, خاصة بالنسبة للمشاريع والصناعات الصغيرة والتي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويتم ذلك من خلال تفعيل وإنشاء دوائر متخصصة بالصناعات الصغيرة, وإدخال غير الموسرين دائرة الكسب والإنتاج, وتمويل الحرفيين والإمتداد الى الصناعات الريفية من خلال التوسع في مشروعات الأسر المنتجة, وعدم تكريس التمويل تجاه الموسرين ذوي الملاءة واللذين يمتلكون الضمانات بأنواعها حتى ينساب التمويل الى الكثير من الفئات والطبقات المنتجة غير الموسرة.

4 . العمل على إستحداث وإبتكار أدوات جديدة لجذب المدخرات والودائع التي تخدم هدف التوظيف متوسط وطويل الاجل لخدمة التنمية الاقتصادية في فلسطين, مع ضرورة تعزيز الدور الاجتماعي لهذه المصارف وخصوصاً القرض الحسن والتبرعات, ويقترح في هذ الصدد إستحداث حساب بإسم صندوق القرض الحسن والتبرعات بغرض إستقطاب الودائع من الراغبين في إقراض هذه الأموال عن طريق هذه المصارف كقروض حسنة ولغايات إجتماعية, ويمكن الاستفادة من تجربة المصرف الاسلامي الاردني في هذ المجال.

المطلب الثاني: الحلول والمقترحات للمشكلات الخارجية

أولاً: المشكلات المتعلقة بالمتعاملين مع المصارف الاسلامية (الحلول والمقترحات):

1 . القيام بحملة إعلامية واسعة ومشتركة بين المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين بهدف توعية الجمهور الفلسطيني بحقيقة العمل المصرفي الاسلامي. ويمكن حصر دور الاعلام وأهميته بالنسبه لهذه المصارف فيما يلي [1]:

أ . التركيز على أوجه التناقض في الاهداف بين المصارف الاسلامية والربوية.

ب . إبراز المصرف الاسلامي كياناً خالياً من الشوائب الربوية أو الاستغلالية, أو التعامل مع النقود أساساً للربح.

ج . الاستفادة من إجماع علماء الفقه الاسلامي المعاصرين, بأن أرباح هذه المصارف حـلال, ولا غبار عليها من الناحية الشرعية, لأن ذلك يجهله الكثير من الناس.

2 . أن تعمل هذه المصارف على نشر العادة الادخارية لدى الناس والتعريف بحقيقة العمل المصرفي الاسلامي من خلال عقد الندوات والمحاضرات,وكذلك الاعلان عن أن المصارف التجارية نار تأكل الاخضر واليابس, ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الدعاة من خلال الخطب والمحاضرات فيما يتعلق بالمعاملات المالية, وعدم الاقتصار بها على جانب العبادات فقط, وذلك لإزالة ما علق في أذهان الناس من تصورات خاطئة عن المصارف الاسلامية.

4 . إن اختلاف آراء الهيئات الشرعية فيما يخص معاملات تلك المصارف أدى الى إضعاف ثقة الجمهور بها بحيث أن كل مؤسسة تنفرد برأي شرعي على حدة, لذلك يقترح أن يتم التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمعاملات المستحدثة بما يكفل الوصول الى معايير موحدة لعمل هذه الهيئات, مع ضرورة العمل على تعيين أخصائيين إقتصاديين وماليين

---

[1] ارشيد, محمود عبد الكريم. *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية*. دار النفاس للنشر والتوزيع, عمان الاردن, الطبعة الاولى, 1421هـ - 2001م, ص346-347.

بالاضافة الى الاخصائيين الشرعيين. وهناك إقتراح بأن يتم إلغاء هذه المؤسسات جميعها ودمجها في هيئة واحدة بحيث يكون القرار الشرعي موحد دون تفرد(هيئة شرعية عليا) [1].

ويمكن للمصارف الاسلامية إستعادة ثقة الجمهور الفلسطيني من خلال إجراءات عملية مثل:

أ . الإهتمام بدرجة أكبر بلجان الرقابة الشرعية المشهود لهم بالنزاهة والتقوى.

ب . تفعيل دورها الاجتماعي كتقديم القروض الحسنة, والصدقات وتوزيع الزكاوات وغيرها.

5 . أن على سلطة النقد أن تسهل مهمة هذه المصارف في تحصيل حقوقها من خلال تشكيل دائرة القضايا التجارية ضمن المحكمة تعني في النظر والبت في قضايا المصارف والنزاعات مع العملاء مع إستكمال التشريعات وتطوير الاجهزة القضائية الرسمية التي تعنى بتنظيم الاراضي والمباني, مع ضرورة قيام هذه المصارف بدراسة العملاء (طالبي التمويل) دراسة كافية ودقيقة, والابتعاد عن التأثيرات الشخصية عند منح التمويل للحفاظ على أموال المصرف وأموال المودعين, وكذلك العمل على تطوير نظم وأساليب الرقابة المصرفية ووضع الضوابط الرقابية التي تؤدي الى الخروج من مخاطر الديون المتعثرة للمصارف الاسلامية.

ثانياً: المشكلات المتعلقة بالقانون والسياسات النقدية (الحلول والمقترحات):

1 . أن على السلطات المختصة مثل سلطة النقد الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية المشاركة والاهتمام في إنجاح دور المصارف الاسلامية لما لهذه المصارف من دور هام وفعال في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين, ويجب أن يكون هذا الاهتمام نابع من إعتبار الخصوصية التي تميز هذه المصارف عن غيرها من حيث عدم التعامل الربوي, والاهتمام بالاستثمار المباشر, ويتم ذلك عن طريق تنظيم وإيجاد تشريع محدد يبين العلاقة التي تربط المصارف الاسلامية بالمصارف الاسرائيلية

---

[1] الجعبري, محمد طارق, *المصارف الاسلامية في فلسطين بين النظرية والتطبيق*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة القدس 1420هـ _ 1999م, ص109.

والمصارف التجارية وسلطة النقد الفلسطينية, وكذلك وضع تشريع يحدد العلاقة فيما بين المصارف الاسلامية في فلسطين.

2 . نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي: من المفروض أن يكون هناك تفريق بين المصارف التجارية والاسلامية فيما يخص نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على الودائع الاستثمارية بسبب أن تلك الودائع تكون ضمن عقود المضاربات, بحيث يتحمل المودع الخسارة في حال حدوثها بعكس ما هو الحال في المصارف التجارية بالنسبة للودائع المضمونة من قبل المصرف.

غير أن سلطة النقد تستثمر أرصدة الاحتياطي النقدي الالزامي الخاص بالمصارف الاسلامية لدى مصارف إسلامية في البحرين وتتقاضى المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين عن تلك الارصدة ما نسبته من الارباح المتحقق عن إستثمارها بما يقارب ما تدفعه للمصارف التقليدية وفي نفس الوقت تتحمل الخسارة إذا وقعت [1] . وأرى أنه لا بأس بأخذ هذه الارباح المتحققة نتيجة إستثمار الاحتياطي النقدي الالزامي شريطة التأكد من أنه تم إستثمارها على أسس شرعية.

وهناك إقتراح إذا ما توقف العمل بما هو حاصل بإعفاء الودائع الاستثمارية وخصوصاً طويلة الاجل بشكل كامل من الاحتياطي النقدي الالزامي مع فرضه على الودائع الجارية بنسبة 100% أو بنسبة تزيد عن نسبة المصارف التقليدية لأنها مضمونة من قبل المصرف الاسلامي[2].

---

(1) مقابلة مع السيد أحمد راغب الحاج حسن, القائم بأعمال رئيس قسم السلامة الكلية بدائرة رقابة المصارف 2007/11/18 الساعة 2 ظهرا, سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

(2) أبو زيد, محمد. *الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي, القاهرة, الطبعة الاولى, 1417هـ . 1996م . ص 84_85 . وأنظر كذلك: السرحي, لطف محمد. *تطور علاقة البنوك الاسلامية بالبنك المركزي في اليمن*. مؤتمر دور المصارف الاسلامية في الاستثمار والتنمية, برعاية بنك الشارقة, وبنك دبي الاسلامي, وبنك أبو ظبي الاسلامي, من 25-27 صفر هـ الموافق 7-9 مايو 2002م, ص139- ص147.

وهذا يعني أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تراعي طبيعة الودائع الاستثمارية وإختلافها عن الودائع الآجلة لدى المصارف التجارية, بحيث أن يتم فرض الاحتياطي النقدي حسب نوع الوديعة وليس حسب نوع عملة الوديعة فقط كما هو حاصل.

3 . نسبة السيولة النقدية: تفرض سلطة النقد الفلسطينية نسبة سيولة نقدية على الودائع لدى المصارف الاسلامية بنسبة تتراوح ما بين 5-30 دون تفريق بين نوع الوديعة أو أجلها.

حيث أن المصارف الاسلامية تقوم بإستثمار أموالها وأموال المودعين إما مضاربة أو مشاركة مما يعني أن هذه الاموال تدخل في الاستثمار للحصول على ربح, أما إذا تحددت نسبة السيولة في المصرف الاسلامي فإن ذلك يمنع المصرف من إستثمار قسم من أموال الودائع الاستثمارية مما يحد من مقدرتها على الربح والاستثمار [1].

وهناك إقتراح لعلاج هذه المشكلة أن يتم الاخذ بعين الاعتبار عند تطبيق نسبة السيولة النقدية على المصارف الاسلامية طبيعة الودائع الاستثمارية وطبيعة عناصر الموجودات السائلة المتاحة لديها وطبيعة توظيفاتها, بحيث أنه كلما زادت آجال هذه الودائع أو زاد حجم الودائع ذات الآجال الطويلة أدى ذلك الى تخفيض نسبة السيولة النقدية المفروضة على المصارف الاسلامية [2].

4 . المقرض الاخير للسيولة: لا تعتمد سلطة النقد آلية معينة أو بديلة تستطيع المصارف الاسلامية في فلسطين الاستفادة من خدمة الملجأ الاخير للسيولة لان هذه الخدمة تعتمد على الفائدة المصرفية المحرمة شرعاً, ويقترح لذلك وحتى تستفيد المصارف الاسلامية من هذه الخدمة ولفترات طويلة يمكن إعتماد أسلوب المشاركة في الارباح بالنسبة للمبلغ المقرض الى

([1]) العمايدة, محمد. *علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, الاردن, 1999, ص19.

[2] حطاب, كمال. علاقة البنوك الاسلامية *بالبنوك المركزية (المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها)*. مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية, كلية الشريعة والدراسات الاسلامية, برعاية جامعة الشارقة , بنك أبو ظبي, بنك دبي الاسلامي, 2002م, ص 111_125. وأنظر كذلك أبو زيد, محمد. *الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية*. مرجع سابق, ص 85.

المصارف الاسلامية بدلاً من إعتماد الفائدة المصرفية كما هو حاصل بنسبة الاحتياطي النقدي الالزامي، ولكن وجه الاختلاف هو أن سلطة النقد هي المقرض (رب المال) والمصارف الاسلامية هي الجهة المستثمرة (المضارب) وذلك وفق ضوابط يتم الاتفاق عليها بين المصارف الاسلامية وسلطة النقد الفلسطينية. وهناك إقتراح آخر بأن يتم إنشاء صندوق مشترك للسيولة بين المصارف الاسلامية بنسبة من أموال الحسابات غير الاستثمارية بحيث تستخدم حصيلة هذا الصندوق في تقديم السيولة للمصرف عند وجود عجز مؤقت وعلى أساس القرض الحسن أو على أساس التمويل بالمضاربة أو المشاركة وفق معايير وضوابط معينة يتم الاتفاق عليها فيما بين المصارف المشتركة في الصندوق[1].

ثالثاً: المشكلات المتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي والامني (الحلول والمقترحات):

1 . إن استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية الامنية في فلسطين عامل ضروري وهام في قدرة هذه المصارف على توصيل فكرتها وكذلك إنجاح أدائها، إلا أن هذا العامل ليس من قدرة هذه المصارف التحكم به أو تغييره، ولذلك على هذه المصارف أن تتأقلم مع هذا الوضع وهذه الظروف بالرغم من صعوبتها ولا أن تنتظر تحسنها في ظل هذا التهديد والقمع المتواصل.

2 . أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تطرح فكرة إنشاء محاكم متخصصة بالعمل المصرفي الاسلامي مع الجهات المختصة، بحيث تكون مهمة هذه المحاكم البت في القضايا المصرفية فقط حفاظاً على حقوق الناس من الضياع.

3 . ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بتبني أحكام خاصة بتنظيم العلاقة بين المصارف الاسلامية والمصارف الاسرائيلية وخاصة القواعد المتعلقة بمسائل المقاصة بالشيكات بالعملة الاسرائيلية والتجارة الخارجية.

---

(1) السرطاوي، محمود علي. *علاقة البنوك المركزية بالبنوك الاسلامية*. مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، برعاية جامعة الشارقة، بنك أبو ظبي، بنك دبي الاسلامي، 2002م، ص 39_57.

4 . ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بالبدء والتحضير لإصدار النقد الوطني الفلسطيني، ولكن قبل ذلك لا بد من توفر المتطلبات والمقومات الاساسية لذلك, وأهمها [1].

أ . تقوية وتفعيل النظام المصرفي الفلسطيني.

ب . العمل على إيجاد إقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة التقلبات والهزات.

ج . التنسيق مع المصارف المركزية في الدول العربية والدول الصديقة حول إمكانية الدعم الذي يمكن توفيره في هذا الخصوص بحيث تأخذ عملية إصدار النقد الفلسطيني أكثر من بعدها المحلي.

د . توفير الاحتياطيات النقدية الكافية من العملات الاجنبية.

هـ . الاخذ بالاعتبار ما يمكن أن تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي من عرقلة إصدار النقد الوطني الفلسطيني أو الإضرار به مستقبلاً, وخاصة من خلال إضعاف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام, والمضاربة بالعملة الفلسطينية بشكل خاص.

5 . الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد هذه المصارف بدرجة كبيرة في التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع, وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروعات الاستثمارية وكفاءة أدائها في المستقبل, بما يضمن لها كلفة أقل مع ربح أعلى.

---

[1] لبد, عماد سعيد. مرجع سابق, ص 16.

المبحث الثاني: التوقعات المستقبلية للمصارف الاسلامية كما يراها الباحث

لقد تم تأسيس المصارف الاسلامية في فلسطين حديثاً, ومع ذلك إستطاعت هذه المصارف أن تحقق عدة انجازات يمكن القول أن أهمها كان إثبات ان هذه المصارف قادرة على الصمود وتقديم الخدمات المصرفية وفق الشريعة الاسلامية الغراء في أشد الظروف والاوضاع الاستثنائية التي تعيشها فلسطين, حيث تمكنت المصارف الاسلامية في فلسطين في تعبئة مقدار لا بأس به من الاموال, ففي العام 1997م كانت الودائع لدى المصارف الاسلامية ما يقارب 59.201 مليون دولار وبنسبة 2.32% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني, ثم تزايدت بشكل سريع وملحوظ الى أن وصلت في العام 2007/06/30 ما قيمته 404.146 مليون دولار مشكلة ما نسبة 8.11% من إجمال ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو مقدارها 582% وبفترة زمنية قليلة لم تتجاوز العقد والنصف, كما أن فروع هذه المصارف هي في تزايد مستمر, حيث كان عددها في عام 1996م ستة فروع موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ثم تزايدت بشكل سريع الى 22 فرعا حتى نهاية عام 2007م موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر الجدول رقم 5 من الفصل الثاني), ويتوقع تزايد أعداد هذه الفروع في الفترات المقبلة نتيجة تزايد الطلب على الخدمات المصرفية المقدمة من تلك المصارف وفق الشريعة الاسلامية الغراء.

ومع هذا النجاح الجزئي لهذه المصارف إلا أنها لم تحقق نجاحاً موازياً في الجانب الآخر وهو جانب إستخدام الاموال سواء أموال المساهمين أو أموال المودعين بشكل ينسجم مع الطبيعة الخاصة بها من حيث الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به كما هو مرسوم لها بالنموذج النظري, وذلك واضحاً من خلال الاعتماد الكبير على صيغة التمويل بالمرابحة ذات الأجل القصير, حيث تشير الدراسة (أنظر الجدول رقم 8+9 من الفصل الثاني) الى أن الجزء

الكبير من أوجه إستخدامات المصارف الاسلامية يتم توجيهه الى عمليات المرابحة في حين أن الصيغ الاخرى مثل المضاربة, والمشاركة, والاستصناع وغيرها ما زالت ضئيلة جداً بل أن بعضها يكاد يكون معدوم, وعلى الرغم من أهمية نشاط المرابحة على أعتبار أنه أسلوب تمويلي إسلامي وبديلاً شرعياً لعمليات التمويل الممنوحة من قبل المصارف التجارية بفائدة محددة مسبقاً وقابلة للزيادة, إلا أن التركيز على هذا الجزء من التمويل في المصارف الاسلامية في فلسطين والذي يمثل جزئية بسيطة من أساليب التمويل الاسلامية المتاحة أمام هذه المصارف يفقدها ثقة العملاء بها, كما ويفقدها سمة رئيسية من سماتها, الأمر الذي يجعل من قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ضعيفة.

بالرغم من النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة في أعمال المصارف الاسلامية والذي يمثل عنصر هام لنجاح هذه التجربة, وفي الدراسة التي أجراها الباحث (أنظر الجدول رقم4 من الفصل الثالث) وجد أن نسبة المتخصصين أو الذين يحملون دراسات إسلامية لها علاقة بالمصارف الاسلامية هي نسبة متدنية لم تتجاوز 9% والنسبة المتبقية للذين يحملون دراسات تجارية, ودراسات ليس لها علاقة, إلا أن هناك دلالات واضحة نحو التحول للدراسة والتخصص في هذا المجال في فلسطين, وكمثال بسيط على ذلك أن هناك عدد لا بأس به من الخريجين الجدد في مجال المصارف الاسلامية والذين سيشكلون المادة الخام للكفاءات المصرفية الاسلامية مستقبلاً, كما أن فتح تخصص للمصارف الاسلامية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس, وقيام جامعات أخرى بدراسة الفكرة لمؤشر جيد يصب في صالح هذه المصارف, والتي تعاني بشكل رئيسي من الكوادر الممتخصصة في هذ المجال.

هناك حاجة كبيرة ومتوقعة على خدمات وأعمال المصارف الاسلامية في فلسطين في ظل المرحلة المقبلة حيث انطلاق المشاريع الخاصة, وكذلك الحاجة الى تنفيذ أعمال البنية التحتية

المدمرة تقريباً, وما سيرافق ذلك من أموال ومساعدات واردة للضفة والقطاع, والتي سيكون الوعاء الطبيعي لها هو الجهاز المصرفي الفلسطيني, ومنها المصارف الاسلامية التي تعد جزءاً هاماً في هذا الجهاز لقدرتها على إحداث التنمية الاقتصادية من خلال أساليب التمويل الاسلامي المتعددة والتي تتوفر لها ولا تتوفر لغيرها.

وفيما يخص خطط المصارف الاسلامية المستقبلية لعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين, نورد هنا ما جاء في آخر التقارير السنوية التي تم الحصول عليها لتلك المصارف ما يلي[1]:

1 . ترسيخ مبدأ التعامل مع النظام المصرفي الاسلامي كخيار أول للتعامل المصرفي والقيام بدور فعال في النهوض بالنظام الاقتصادي الاسلامي لتحقيق مبدأ التكافل, ومراعاة الاهداف الاجتماعية الاسلامية.

2 . إستكمال تسديد رؤوس أموال المصارف الاسلامية والنصوص عليها في أنظمتها الداخلية

3 . فتح فروع جديدة في محافظات غزة والضفة الغربية, وخاصة بعد الاقبال الشديد للمواطن الفلسطيني على التعامل مع هذه المصارف.

4 . التوسع في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي, والتقدم نحو المساهمة في قطاع الاسكان.

5 . تطوير أنظمة هذه المصارف بما تلائم مع الزيادة في حجم أنشطتها.

6 . تنويع المنتجات الاسلامية وطرح المزيد من المنتجات المصرفية الجديدة بما يناسب متطلبات العملاء مع الالتزام التام بالاحكام الشرعية.

---

(1) التقارير السنوية للبنوك الاسلامية في فلسطين: البنك الاسلامي العربي للاعوام 2006م-2007م . البنك الاسلامي الفلسطيني للتمويل والاستثمار للاعوام 2005م- 2006م. بنك الاقصى الاسلامي للاعوام 2003م - 2004م 2005م 2006م. *الموضوع من التقارير: الرؤيا المستقبلية.*

7 . تكريس الجهود لزيادة الايرادات من خلال زيادة حجم الاستثمارات والتسهيلات للعمـــلاء في فلسطين وذلك بمراعاة الاصول والقواعد السليمة للعمل المصرفي الاسلامي.

أما فيما يتعلق بالوضع السائد في فلسطين (الاحتلال الاسرائيلي), مما لا شك فيه أن قدرة هذه المصارف على التكيف مع هذا الوضع يتطلب منها جهوداً مكثفة للصمود والثبات أمـــام الهجمة الشرسة التي تتعرض لها من قبل الجانب الاسرائيلي, والذي يهدف الى تدمير التنمية والتطور الطبيعي في فلسطين, كما أن نجاح هذه التجربة مرهون برعايتها وتسهيل مهمـــة القائمين عليها سواء في إزالة الصعوبات التي تواجهها والتي تم التعرض لها فـــي فـــصول سابقة, أو منح هذه المؤسسات الحوافز والدعم المباشر لها والذي بدوره سيمكنها من تحقيق العديد من الانجازات التي أنشأت من أجلها, وبالتالي المساهمة بدور أكبر في تحقيق التنمية ودعم المشاريع الاقتصادية في فلسطين.

إن المؤشرات التي يمكن إستنباطها في الدى القصير من عمر هذه التجربة يمكن أن تدل وبوضوح على أن البداية كانت مقبولة رغم ضعف الدور الذي قامت به هذه المصارف في تمويل عميات التنمية الاقتصادية في فلسطين والذي كان واضحاً من خلال الاعتماد الكبيـــر على عمليات التمويل قصيرة الاجل والابتعاد عن عمليات التمويـــل ذات الآثـــار التنمويـــة كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع ولكنه يمكن أن تستخدمها في الفتـــرات المقبلـــة, ومع ذلك وبالنظر إلى التطورات التي حدثت في سنوات التأسيس لهذه المصارف فان آفـــاق المستقبل تبدو واسعة ومشرقة للسنوات القادمة, الأمر الذي يبشر لهذه المصارف ويـــدعوها للسير قدماً نحو الأمام.

نتائج الدراسة:

1. توصلت الدراسة الى أنه وبسبب نتائج الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين, وبالتحديد الحدث الاكبر وهو هجرة الفلسطينيين ونزوحهم عن ديارهم سنة 1948م, أدى ذلك الى تبعية وعدم إستقرار, وتكامل الجهاز المصرفي الفلسطيني, مع فشل الدور الذي قامت به المصارف الاسرائيلية في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وذلك بعد عام 1967.

2 . تقوم سلطة النقد الفلسطينية بكافة الوظائف التي يقوم بها أي مصرف مركزي, ولها كافة الصلاحيات والمسؤليات التي توكل لأي مصرف مركزي بإستثناء وظيفة إصدار وإدارة عملة وطنية في هذا الوقت, مع ملاحظة توسع النظام المصرفي الفلسطيني بشكل كبير وسريع وخصوصاً بعد عام 1994م, وهي الفترة التي جاءت متزامنة مع إنشاء سلطة النقد الفلسطينية.

3 . لا زال حجم المصارف الاسلامية في الجهاز المصرفي الفلسطيني متواضعاً من حيث الانتشار الجغرافي, وحجم الموجودات, والودائع, والتسهيلات ولكنه في تزايد مستمر.

4 . تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين العديد من المشكلات والصعوبات, والتي تؤثر على مسيرتها في التطور والنمو, ويمكن تقسيمها الى مجموعتين:

المجموعة الاولى: مشكلات داخلية, وتتضمن:

أ. مشكلات متعلقة بالكوادر البشرية العاملة في المصارف الاسلامية فلسطين, من إدارات, ومن هم في وظائف أدنى من الادارة, وأهمها قلة الكوادر المؤهلة والمدربة على آليات العمل المصرفي الاسلامي, حيث أظهرت الدراسة أن نسبة 8.7% فقط الذين يحملون دراسات إسلامية لها علاقة بالعمل المصرفي الاسلامي.

ب . صعوبات متعلقة بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي, وأهمها عدم إهتمام من قبل الجامعات في فلسطين بطرح مساقات متعلقة بالاقتصاد الاسلامي, والمصارف الاسلامية للطلبة الأمر الذي نتج عنه العديد من المشاكل فيما يعلق بهذا الجانب.

ج . مشكلات لها علاقة بالجوانب الفنية في المصارف الاسلامية, وأهمها صغر حجم رؤوس أموال المصارف الاسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية العاملة في فلسطين.

د . مشكلات متعلقة بسياسات الاستثمار, وأهمها عدم وجود أية مشاريع مشتركة بين المصارف الاسلامية, وكذلك الاعتماد في منح التمويلات على أسلوب واحد تقريباً وهو أسلوب المرابحات.

المجموعة الثانية: مشكلات خارجية وتتضمن:

أ . مشكلات متعلقة بالمتعاملين مع المصارف الاسلامية, وأهمها ضعف فهم لدى معظم الناس والمتعاملين مع هذه المصارف لحقيقة العمل المصرفي الاسلامي, والفرق بينه وبين العمل المصرفي التقليدي.

ب . مشكلات متعلقة بالقانون والسياسات النقدية, وأهمها تشتت العلاقة بين المصارف الاسلامية والمصارف الاسرائيلية من جهة, وعدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية فيما بينها وبين المصارف التقليدية.

ج . مشكلات متعلقة بالاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية, وأهمها مزاجية الاوضاع السياسية في فلسطين, وعدم إستقرارها مما نتج عنه من ضعف في القضاء والاجهزة الامنية التي تكفل إرجاع الحقوق لأصحابها.

5 . تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين مجموعة من التحديات, والتي يمكن لها أن تؤثر على مسيرة عملها المستقبلي, كان من أبرزها غموض الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في فلسطين, وموجات الاندماجات المصرفية, وما نتج عنها من منافسات شديدة, وتطورات مصرفية وتكنولوجية متلاحقة.

التوصيات:

1 . ضرورة أن تحرص المصارف الاسلامية على إستخدام أفضل التقنيات والاجهزة الحديثة عند تقديمها الخدمات المصرفية لما لذلك من أثر كبير في نفوس العاملين والمتعاملين.

2 . أن تسعي المصارف الاسلامية للوصول الى أكبر قدر من التجمعات السكانية لتقديم خدماتها المصرفية, وذلك بإنشاء فروع لها في المناطق الريفية ذات التجمعات السكانية.

3 . رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية شرعياً وفنياً من خلال عقد الندوات, الدورات التدريبية بشكل مستمر.

4 . تشجيع صيغ التمويل ذات الآثار التنموية والاجتماعية كالمضاربة, والمشاركة, والاستصناع, والتأجير التمويلي, والقرض الحسن والتبرعات وغيرها.

5 . أن تسعى المصارف الاسلامية الى إنشاء دوائر متخصصة يشرف عليها مختصون, مهمتها الإطلاع على مشاكل هذه المصارف, وما هي سبل المعالجة.

6 . ضرورة مسايرة الاتجاه العالمي فيما يخص موضوع الاندماج والاستفادة من تجربة المصرف الاسلامي الفلسطيني في هذه المجال.

7 . ضرورة أن تقوم المصارف الاسلامية بتأسيس شركات إستثمارية, وشركات تأمين إسلامية تابعة لها والاستفادة من تجربة المصرف الاسلامي الاردني في هذه المجال.

8 . ضرورة قيام سلطة النقد بتعديل القوانين والسياسات النقدية المطبقة على المصارف الاسلامية بما يتفق وطبيعة هذه المصارف, وخصوصاً فيما يتعلق بالسيولة النقدية, والملجأ الاخير للسيولة, والاخذ بما تم إقتراحه سابقاً.

9 . توصي الدراسة سلطة النقد بضرورة إلزام المصارف عامةً, والمصارف الاسلامية على وجه الخصوص على إستثمار الجزء الاكبر من الودائع التي لديها داخل فلسطين.

وفي الختام فإنني أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة, وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- ابو زيد, محمد عبد المنعم.(1996) . *الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- ____________ (1996). *الضمان في الفقه الاسلامي وتطبيقاته في المصارف الاسلامية* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- ____________ (2000). *نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الاسلامية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- أبو الفضل, عبد الشافي محمد. (1996). *رسالة البنك الاسلامي ومعايير تقويمها* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- ابو شقرا, وائل. (1987). *الرقابة والتفتيش من قبل البنك المركزي*. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

- اتحاد المصارف العربية. (1987). *الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية*. بيروت: إتحاد المصارف العربية.

- ____________ (1991). *التمويل والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية – دراسة فقهية وقانونية ومصرفية* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- ____________ (1989). *المصارف الاسلامية*. بيروت: إتحاد المصارف العربية.

- إدريس, عبد الفتاح. (2000). *معاملات المصارف من منظور إسلامي*. القاهرة: (دار النشر غير معروفة).

- اسماعيل, محيي الدين (1981). *الاعتمادات المستندية* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- إقبال، منور، وآخرون. (1998). *التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي* (الطبعة الاولى). جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية.

- الابجي، كوثر عبد الفتاح. (1996). *قياس وتوزيع الربح في البنك الاسلامي* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- الامين، حسن عبد الله. (2000). حكم *التعامل المصرفي بالفوائد* (الطبعة الثالثة).المملكة العربية السعودية: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

- الامين، حسن عبد الله. (2000). حكم *التعامل المصرفي بالفوائد* (الطبعة الثالثة). المملكة العربية السعودية: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

- البعلي، عبد الحميد محمود. (1990). *أساسيات العمل المصرفي الاسلامي – الواقع والآفاق– دراسة مقارنة وموازنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهية*. القاهرة: مكتبة وهبي.

- البلتاجي، محمد. (1996). *أسس إعداد الموازنة التخطيطية في المصارف الاسلامية* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- الجمال، غريب. (1978). *المصارف وبيوت التمويل الاسلامية* (الطبعة الاولى)، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- الحميدي، نجم عبد الله. نظم المعلومات الادارية (الطبعة الاولى) . دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

- الخضيري، محسن أحمد(1995). *المصارف الاسلامية*. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

- الرفاعي، فادي محمد. (2004). *المصارف الاسلامية*(الطبعة الاولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- الصدر، محمد باقر. (1994). *البنك اللاربوي في الاسلام*. بيروت: دار التعارف.

- الطائي، محمد. (2007). *صيانة وإدامة نظم المعلومات الادارية* (الطبعة الاولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- الكبيجي, ماهر ذياب. (2004). *نحو مصرف اسلامي (الطبعة الاولى)*. الاردن: الدار المتقدمة للنشر والتوزيع, 2004.

- المالقي, عائشة الشرقاوي. (2000). *المصارف الاسلامية – التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق*. بيروت: المركز الثقافي العربي.

- المصري, رفيق. بنك التنمية الاسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك(الطبعة الثالثة). مؤسسة الرسالة , مكان النشر غير معروف.

- المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب, البنك الاسلامي للتنمية.(1997). *تطور العمل المصرفي الاسلامي– مشاكل وآفاق*. سلسلة محاضرات الفائزين بجائزة المصرف الاسلامي للتنمية رقم 11.

- النجار, أحمد محمد عبد العزيز. (1972). *بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية*. جدة, المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

- ــــــــــــــــــــــــ.(1981). *100سؤال و100جواب حول المصارف* الاسلامية. القاهرة: الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية.

- الهواري, سيد. ما معنى بنك إسلامي. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية, شارع العروبة, القاهرة.

- الوادي, محمود حسين. (2007). *المصارف الاسلامية – الاسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان: دار المسيرة.

- جابر, أحمد. (1999). *المصارف المركزية ودورها في الرقابة على المصارف الاسلامية* . سلسلة الدراسات والبحوث رقم 12 ,القاهرة: مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي .

- جبر, محمد هشام. (2006). *إدارة المصارف الاسلامية* (الطبعة الثانية). نابلس, فلسطين: عمادة البحث العالمي, جامعة النجاح الوطنية.

- ـــــــــــ وصبري, نضال. (1986). *المصارف الاسلامية – أصولها الادارية والمحاسبية*. نابلس, فلسطين: مركز التوثيق والابحاث.

- حامد, أسامة. (1996). *النظام المصرفي الفلسطيني – الواقع والامكانات* (الطبعة الاولى). رام الله, فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

- حسن, محمود محمد (1997). *العقود الشرعية في المعاملات المالية المعاصرة – المرابحة والمضاربة " دراسة مقارنة"*. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

- حماد, طارق عبد العال. (2001). *إندماج وخصخصة المصارف. سلسلة المصارف التجارية – قضايا معاصرة* (الجزء الثالث). القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

- حمود, سامي حسن أحمد. (1976). *تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية* (الطبعة الاولى). القاهرة: دار الاتحاد العربية للطباعة.

- حميدي, عبد الله, وآخرون.(2004). *نظم المعلومات الادارية–مدخل معاصر*(الطبعة الاولى). عمان: دار وائل للنشر.

- خضيري, محسن أحمد. (1990). *المصارف الاسلامية*. القاهرة: دار الحرية.

- خلف, فليح حسن. (2006). *المصارف الاسلامية* (الطبعة الاولى). عمان: جدارا للكتاب العالمي, إربد, الاردن: عالم الكتب الحديث.

- داود, حسن. (1996). *الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- راغب, حسين موسى. (1996). مدى *فاعلية نظام تقويم أداء العاملين بالمصارف الاسلامية*(الطبعة الاولى).القاهرة, مصر. المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- سلسلة محاضرات الفائزين بجائزة البنك الاسلامي للتنمية. (1997). *تطور العمل المصرفي الاسلامي – مشاكل وآفاق*(الطبعة الاولى). البنك الاسلامي للتنمية, المملكة العربية السعودية.

- سليمان, محمد جلال. (1996) . *الوائع الاستثمارية في المصارف الاسلامي*(الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- سويلم, محمد محمد علي. (1996). *معايير ومقاييس العملية التخطيطية في المصارف الاسلامية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- _________ (1987). *إدارة المصارف الاسلامية*. (مكان النشر غير معروف): المؤلف.

- شابرا, محمد عفر. (1995). *نحو نظام نقدي عادل – دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء الاسلام*.(سيد محمد سكر, مترجم. مراجعة, رفيق المصري) هرندن – فرجينيا– الولايات المتحدة الامريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- شبير, محمد عثمان. (1998). *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي* (الطبعة الثانية). عمان, الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

- صالح, نادية حمدي. (1996). *تقويم العملية الادارية في المصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- صلاح, جمال. (1991). *دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. عمان: البنك المركزي الاردني.

- طايل, مصطفى كمال. (1999). *القرار الاستثماري في المصارف الاسلامية*. القاهرة: (دار النشر غير معروفة).

- طنطاوي, محمد سيد. معاملات البنوك المصارف الاسلامية (الطبعة الخامسة عشر) دار نهضة مصر للنشر والتوزيع, القاهرة .

- _________ (1988). *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*. طنطا, مصر: (دار النشر غير معروفة).

- عاشور, يوسف حسين. (2003). *آفاق النظام المصرفي الفلسطيني*. الجامعة الاسلامية.(دار النشر غير معروفة): غزة, فلسطين.

- ــــــــــــــ(2003). *مقدمة في إدارة المصارف الاسلامية*(الطبعة الثانية). فلسطين: (دار النشر غير معروفة).

- ــــــــــــــ (1995). *آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني*. غزة, فلسطين: الناشر: المؤلف.

- عربيات, وائل. (2006). *المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية* (الطبعة الاولى). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- عطية, جمال الدين. (1993). المصارف *الاسلامية بين الحرية والتنظيم – التقويم والاجتهاد – النظرية والتطبيق*. بيروت: المؤسسة الجامعية.

- علم الدين, محيي الدين إسماعيل. (1996). *الاعتمادات المستندية* (الطبعة الاولى). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- علي, احمد محمد. (1998). *دور المصارف الاسلامية في مجال التنمية* (الطبعة الثانية). سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الاسلامي للتنمية رقم (3). جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب, البنك الاسلامي للتنمية.

- كامل, صالح. (1998). *تطور العمل المصرفي الاسلامي – مشاكل وآفاق* (الطبعة الاولى). سلسلة محاضرات الفائزين بجائزة البنك الاسلامي للتنمية رقم (11). جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب, البنك الاسلامي للتنمية.

- كفراوي, عوف محمود. (1998). *المصارف الاسلامية – النقود والمصارف في النظام الاسلامي*. الاسكندرية, مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين(1996). *تقويم الجوانب الادراية بالمصارف الاسلامية*(الطبعة الاولى). موسوعة تقويم أداء المصارف الاسلامية, الجزء الخامس, القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين. (1996). *تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية* (الطبعة الاولى). موسوعة تقويم أداء المصارف الاسلامية (الجزء الرابع). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- معاد, سُهى شوكت. (1999). *المصارف الاسلامية حول العالم* (الطبعة الاولى).بيروت, لبنان: دار الآفاق الجديدة.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). *القطاع المصرفي الفلسطيني, دراسة إحصائية, العدد 1 + 2*. منشورات المعهد, رام الله, فلسطين.

- ناصر, الغريب. (1996). *الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية – منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة*(الطبعة الاولى) .المعهد العالمي للفكر الاسلامي , القاهرة.(رسالة ماجستير منشورة).

- هيتي,عبد الرزاق رحيم جدي. (1998). *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*.عمان, الاردن: دار أسامة للنشر.

ارشيد, محمود عبد الكريم أحمد. (2001). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية* (الطبعة الاولى)عمان, الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

الصاوي, محمد. (1990). *مشكلة الاستثمار في المصارف الاسلامية*. (مكان النشر غير معروف) دار المجتمع ودار الوفاء.

ثانياً: الرسائل والاطروحات الجامعية

- ادعيس, معن. (2001). *التنظيم التشريعي للعلاقة بين المصارف الاسلامية وسلطة النقد الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, معهد الحقوق, جامعة بير زيت, رام الله , فلسطين.

- البكري, علاء الدين زكي يوسف. (2005). *الرهونات المصرفية ومخاطر الائتمان في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, جامعة بير زيت, رام الله , فلسطين.

- الجعبري, محمد طارق. (1999). *المصارف الاسلامية في فلسطين بين النظرية والتطبيق*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب, جامعة القدس, القدس, فلسطين.

- الطنبور, خالد ناجي حروبي. (2001). *دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, الجامعة الاردنية, عمان, الاردن.

- العلاونة, رانية زيدان شحادة. (2005). *إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- العماوي, إسماعيل عبد السلام جبر. (2003). *المعوقات الخارجية للمصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الاسلامي الاردني*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- العمايدة, محمد عودة. (1991). *علاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- بشارات, هيا جميل. (2005). *دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- خصاونة, أحمد سليمان محمود. (2006). *آثار العولمة على المصارف الاسلامية. رسالة دكتوراة غير منشورة*. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- زعنون, جمال الدين. (1993). *المصارف الاسلامية وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية في المنهج الاسلامي*. رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة اليرموك , اربد– الاردن.

- سرحي, لطفي محمد عبد العزيز. (1995). *مشكلات إحتساب الارباح وتوزيعهما في المصارف الاسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- سروجي, عنان فتحي. (2004). *مقارنة أداء المصارف الاسلامية والتقليدية بإستخدام النسب المالية في الاردن*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- عبادي, عبد الله. (1982). *موقف الشريعة الاسلامية من المصارف الاسلامية* .أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة الازهر, كلية الشريعة والقانون, القاهرة.

- عودة, علي أحمد. (2001). القطاع المصرفي الاسرائيلي *(نشأته تطوره ووضعه الحالي ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية)*. رسالة ماجستير منشورة, قسم الادراة المالية, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

- محيسن, عبد الحليم ابراهيم. (1989). *تقييم تجربة المصارف الاسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاردنية, عمان, الاردن.

- ملحم, نجود أحمد. (2002). الدور *الاقتصادي والاجتماعي للبنك الاسلامي الاردني – للفترة ما بين 1980-2000*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك, إربد, الاردن.

- نمر, بشار جمال. (200). *عقد التأجير التمويلي – طبيعته وأثاره*. رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, جامعة بير زيت, رام الله , فلسطين.

ثالثاً: الابحاث العلمية

- أبو معمر, فارس. (2001). *دور المصارف في الاستثمار للفترة ما بين 1999م – 2000م* . مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد العاشر, العدد الاول, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

- ارزيقات, عبد الكريم. (2001). أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية. منشورات دائرة التدرب في البنك الاسلامي العربي, رام الله, فلسطين.

- الحمود, تركي راجي. (2002). *التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في دولة قطر " دراسة ميدانية "* . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, العدد 76, أبو ظبي, الامارات العربية المتحدة.

- الزغموري, عودة شحادة. (1994). *واقع ومستقبل مؤسسات الاقراض والمصارف. ورشة عمل بعنوان مؤسسات الاقراض غير الحكومية الى أين؟* منشورات مؤسسة التعاون من أجل التنمية, رام الله, فلسطين.

- السرحي, لطف محمد. (2002). *تطور علاقة المصارف الاسلامية بالبنك المركزي في اليمن*. مؤتمر دور المصارف الاسلامية في الاستثمار والتنمية, برعاية بنك الشارقة, وبنك دبي الاسلامي, وبنك أبو ظبي الاسلامي, من 25-27 صفر هـ الموافق 7-9 مايو 2002م.

- السرطاوي, محمود علي. (2002). *علاقة المصارف المركزية بالمصارف الاسلامية.* مؤتمر دور *المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية*, كلية الشريعة والدراسات الاسلامية, برعاية جامعة الشارقة, بنك أبو ظبي, بنك دبي الاسلامي.

- الشرفا, ياسر عبد طه. (2007). *مدى إلتزام البنك الاسلامي الفلسطيني بمعيار الافصاح عن أسس توزيع الارباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار*. مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد الخامس عشر, العدد الاول.

- جبر, محمد هشام. (1994). *الاستثمار في القطاع المالي*, المؤتمر الدراسي المنعقد في غرفة التجارة وصناعة رام الله والبيرة واللواء , رام الله , فلسطين.

- حطاب, كمال. (2002).*علاقة المصارف الاسلامية بالمصارف المركزية (المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها)*. مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية, كلية الشريعة والدراسات الاسلامية, برعاية جامعة الشارقة , بنك أبو ظبي, بنك دبي الاسلامي.

- ريحان, خلود. (2005). *تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان – فرع المعاملات الاسلامية في البنك الاسلامي الفلسطيني*. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة في الفترة من 13- 15 فبراير 2005, مجلة الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

- سمحان, حسين. (1996). *معايير التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية*. مجلة الدراسات المالية والمصرفية الصادرة عن الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية) المجلد الرابع, العدد الثاني.

- شاهين, عبد الله. (2001). *العمل المصرفي الاسلامي بين الواقع والطموح*. مجلة المصارف في فلسطين , العدد 14, رام الله: جامعة بير زيت.

- شحادة, موسى عبد العزيز. (1987). *تجربة البنك الاسلامي الاردني*.عمان, الاردن: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية. خطة الاستثمار في المصارف الاسلامية – الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات, ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمي للبحوث والتدريب, البنك الاسلامي للتنمية – جدة.

- شودري, رشيد. (1987). *نظرة تقويمية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ودورها المستقبلي*. بحوث مختارة من المؤتمر العام الاول للمصارف الاسلامية المنعقد بإسطنبول بتركيا في الفترة من 14 – 17 صفر 1407ه, الطبعة الاولى, القاهرة, الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية 1987م.

- عبادي, سليمان. (2001). *تقييم أداء المصارف الاسلامية في فلسطين*. مجلة جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين, مركز تطوير القطاع الخاص, نابلس, فلسطين.

- عبد الجليل, توفيق. (2005). *تمويل الاستثمار من وجهة نظر المقترضين – دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية*. مجلة دراسات في العلوم الادارية.رقم1, العدد 32, الاردن.

- عبد الكريم, نصر. (2004). *أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية بين توقعات القطاع الخاص وتقديرات إدارة المصارف*. مجلة المصارف في فلسطين, العدد 21.

- فرعون, علي. (2001). *واقع المصارف الاسلامية في الجهاز المصرفي الفلسطيني*. منشورات سلطة النقد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

- لبد, عماد سعيد. (2005). *مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني*. المؤتمر العلمي الاول, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية, غزة , فلسطين.

- مشهراوي, أحمد. (2004). *تقييم دور المصارف الاسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية للفترة ما بين 1996–2001*. مجلة المصارف في فلسطين, العدد الرابع والعشرون, جامعة بير زيت, رام الله, فلسطين.

- مقداد, سامي محمد (2002). *السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين*, منشورات الدائرة الاقتصادية بوزارة المالية, رام الله, فلسطين.

-Jaber, hisham. (2002). *Islamic banking in Palestine, challenges and prospect.* An – najah, national university, Nablus, Palestine.

رابعاً: التقارير السنوية، التعاميم، والنشرات

– التقرير السنوي للبنك الاسلامي الفلسطيني، من العام 1997 حتى عام 2006.

– التقرير السنوي للبنك الاسلامي العربي من العام 1997 حتى عام 2006.

– التقرير السنوي لبنك الاقصى الاسلامي من العام 1997 حتى العام 2006.

– تعميم رقم 20 / 40، 1997م الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، الموضوع: الاحتياطي النقدي، متطلبات السيولة، متطلبات رأس المال، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– تعميم رقم 5، لسنة 1995م، الموضوع: الاحتياطي النقدي الالزامي .سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– تعميم رقم 46 . الموضوع : إحتياطي المخاطر ، سلطة النقد الفلسطينية ، رام الله ، فلسطين، 13/ حزيران / 2006م .

– قانون المصارف الفلسطيني للاعوام 1997 و 2002 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– تعميم رقم 94 لعام 2006 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، الموضوع: تعديل الاحتياطي الالزامي . سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– تعميم رقم 20 لسنة 1998م، الموضوع: تعديل نسبة التوظيفات الخارجية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله ، فلسطين.

– تعميم رقم 156 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، الموضوع: رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين بتاريخ 2003/12/16م.

– النشرة الاحصائية لفروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين حسب تاريخ مزاولة النشاط، 2007، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– نشرة قانون المصارف الفلسطيني رقم 2 لسنة 2002م، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– نشرات التعريف الخاصة بالبنك الاسلامي الفلسطيني، البنك الاسلامي العربي، بنك الاقصى الاسلامي.

– عقد التأسيس والنظام الداخلي بالبنك الاسلامي الفلسطيني، البنك الاسلامي العربي، بنك الاقصى الاسلامي.

– بنود الميزانية المجمعة للمصارف الاسلامية في فلسطين من العام 1997 حتى 2007/06/30, الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية, وحدة المصارف الاسلامية, رام الله, فلسطين.

خامساً: المقابلات الرسمية

– مقابلة مع السيد أحمد الحاج حسن, مدير دائرة الرقابة على المصارف. التاريخ: 2007/11/18. رام الله, فلسطين.

– مقابلة مع السيد على فرعون الخطيب, نائب مدير دائرة الرقابة على المصارف, ومفتش بوحدة المصارف الاسلامية بسلطة النقد الفلسطينية. التاريخ: 2007/11/20. رام الله, فلسطين.

– مقابلة مع السيد عبد الكريم ارزيقات, مدير ومؤسس البنك الاسلامي الفلسطيني سابقاً. التاريخ: 2007/08/18.عمان, الاردن.

– ________________: التاريخ: 2008/01/15.

– مقابلة مع السيد عوني الاحمد, موظف بوحدة المصارف الاسلامية بسلطة النقد الفلسطينية. التاريخ: 2007/11/13. رام الله, فلسطين.

– مقابلة مع السيد رائد ساكب, المدير العام لبنك الاقصى الاسلامي– الادارة العامة, التاريخ: 2007/11/19. رام الله, فلسطين.

– مقابلة مع الدكتور محمد هشام جبر, أستاذ جامعي في جامعة النجاح الوطنية وجامعة بير زيت وله مؤلفات وأبحاث في مجال المصارف الاسلامية. التاريخ: 2007/11/25.

– مقابلة مع السيد محمد الفاخوري مدير البنك الاسلامي العربي, فرع الخليل, التاريخ: 2007/11/9.

– مقابلة مع السيد نائل الجيوسي, مدير البنك الاسلامي الفلسطيني فرع رام الله, التاريخ: 2007/11/22.

جامعة اليرموك
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية
اربد_ المملكة الاردنية الهاشمية

أخي الكريم, السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعلمكم بأن الطالب (سعدي محمود محمد ارزيقات) يقوم بإجراء دراسة حول (المصارف الاسلامية في فلسطين – مشكلات وتحديات وحلول) كجزء من متطلبات درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية, بهدف التعرف على واقع العمل المصرفي الاسلامي, وما هي المشاكل والتحديات التي تواجهه, وما هي السبل الكفيلة بالمعالجة. لذلك أرجو التلطف تعبئة هذه الاستمارة بدقة تامة وبشفافية عالية, ونظراً لما لحضرتكم من خبرة متميزة في مجال تقدير المشكلات والتحديات التي تواجهونها, فأننا نأمل تفضلكم بإستقطاب جزء من وقتكم لتعبئة الاستبانة المرفقة, علما أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لغرض أهداف هذه الدراسة فقط, ولن تكون مجالاً لإطلاع غير الباحثين, وبالتالي فهي تهدف السى تقدير مدى موافقتكم على أهمية المشكلات التي تعاني منها المصارف الاسلامية في فلسطين من عدم أهميتها, بحيث سيتم تحليلها, والتعليق عليها, وطرح الحلول والمقترحات المناسبة لها لتفعيل دور هذه المؤسسات في الاستثمار والتنمية, وزيادة كفاءتها وتطورها.

مشرفا الرسالة

أ.د محمد أحمد صقر

د. زكريا محمد القضاة

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى اختيار أحد النقاط المخصصة لذلك بوضع دائرة مقابل كل سؤال من هذه القائمة.

نوع الوظيفة التي تشغلها:
• رئيس قسم
• مدير فرع
• مدير استثمار وتمويل
• مساعد مدير
• نائب مدير
• سكرتير مجلس الادارة
• مراقب
• مدير تنفيذي
• مدير مكتب رئيس مجلس الادارة
• أخرى " يرجى ذكرها " ....
العمر:
• أكثر من 40 سنة

• ما بين 30-40 سنة
• أقل من 30 سنة
المؤهل العلمي:
• ثانوي
• دبلوم
• بكالوريوس
• ماجستير
• دكتوراه
• أخرى " يرجى ذكرها " ....
التخصص الدقيق:
• دراسات اسلامية
• دراسات تجارية
• دراسات اسلامية وتجارية معاً
• دراسات أخرى " يرجى ذكرها " ....
الخبرة في عمل المصارف بشكل عام " تقليدية واسلامية "
• أكثر من 15 سنة
• ما بين 11- 15 سنة
• ما بين 7_10 سنوات
• ما بين 4_6 سنوات
• ما بين 1_3 سنوات
الخبرة في عمل المصارف الاسلامية بشكل خاص
• أكثر من 15 سنة
• ما بين 11 – 15 سنة
• ما بين 7_10 سنوات
• ما بين 4_6 سنوات
• ما بين 1_3 سنوات

القسم الثاني: تقدير أهمية المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين

يرجى التكرم بوضع دائرة حول الرقم المناسب مقابل كل سؤال من هذه القائمة بحيث, سيستخدم في هذا القسم سلم ليكرت الاحصائي الخماسي, والدرجات مرتبة كالآتي:

موافق بشدة رقم(1). موافق رقم (2). محايد رقم (3). غير موافق رقم (4). غير موافق بشدة رقم (5)

س: ما هي درجة موافقتك على وجود وأهمية المشكلات التالية, والتي تواجهها المصارف الاسلامية في فلسطين؟

الرقم	السؤال
1	**ضعف اهتمام الادارة بتشجيع البحث العلمي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
2	**عدم إهتمام الادارة بنظم المعلومات الادارية وتطويرها** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
3	**التغيير المستمر لإدارات المصارف الاسلامية مما يعيق عملية التخطيط** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
4	**ضعف القدرة على تطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
5	**عدم قدرة الادارة على إستغلال السيولة بشكل كامل** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
6	**عدم وضوح فكرة المؤسسة في عقول مجالس الادراة "أصحاب رأس المال"** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
7	**قلة المدراء المتمرسين على آليات العمل المصرفي الاسلامي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
8	**عدم اهتمام الادارة بوضع أدلة العمل وتنسيب الاختصاصات** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
9	**ضعف التنسيق بين إدارات المصارف الاسلامية فيما يخص مشكلاتها** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
10	**قلة الكوادر المدربة على آليات العمل المصرفي الاسلامي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
11	**عدم إدراك العاملين بالمصارف الاسلامية للفرق بينها وبين التجارية** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
12	**ضعف التدريب الفني للعاميلن في المصارف الاسلامية** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
13	**ضعف الرغبة والحافز لدى العاملين لتطوير آليات العمل المصرفي الاسلامي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
14	**صعوبة البحث عن الاستثمار في المجال الاسلامي** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
15	**ضعف الرقابة الشرعية لدى المصارف الاسلامية في فلسطين** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
16	**إرتباط المصارف الاسلامية بالشريعة الاسلامية** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
17	**قلة الادوات المالية الاسلامية متعددة الآجال للاستفادة من السيولة** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
18	**عدم إهتمام الجامعات في فلسطين بتدريس مساقات بالمصارف الاسلامية** 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة

19	عدم وجود عوض بدل تأخير على التمويلات الممنوحة كباقي المصارف 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
20	الموقف السلبي للمصارف الاسلامية تجاه وسائل الاعلام 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
21	عدم وجود مصارف مراسلة للمصارف الاسلامية خارج فلسطين 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
22	قلة عدد المصارف الاسلامية في فلسطين مقارنة بالمصارف التجارية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
23	صغر حجم رؤوس أموال المصارف الاسلامية مقارنة بالمصارف التجارية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
24	عدم وجود موازنة تخطيطية بالمصارف الاسلامية في فلسطين 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
25	صعوبة إحتساب الارباح بالطرق المحاسبية المعروفة 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
26	إنخفاض حجم التسهيلات في المصارف الاسلامية (توظيفات محلية) 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
27	تهرب المصارف الاسلامية من تمويل الاستثمارات طويلة الاجل 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
28	خلو المصارف الاسلامية من سياسة التجميع المصرفي (إستثمارات مشتركة) 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
29	إستثمار جزء كبير من ودائع العملاء خارج فلسطين (توظيفات خارجية) 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
30	ضعف ثقة المتعاملين بالمصارف الاسلامية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
31	ضعف الوازع الديني لدى بعض العملاء مما ترتب عليه الاخلال بالدفع 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
32	قصور فهم لدى الناس عامة لمدى شرعية وحقيقة المصارف الاسلامية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
33	إنخفاض حجم ودائع العملاء في المصارف الاسلامية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
34	عدم توفر الضمانات الكافية لطالبي التمويل من المصارف الاسلامية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
35	إرتفاع نسبة المتأخرات في المصارف الاسلامية في فلسطين 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
36	فرض إحتياطي نقدي إلزامي على المصارف الاسلامية مساوياً بغيرها 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
37	إخضاع المصارف الاسلامية لنفس معايير الرقابة المطبقة على المصارف التجارية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
38	عدم وجود قانون يبين العلاقة بين المصارف الاسلامية والاسرائيلية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
39	عدم قدرة المصارف الاسلامية الحصول على السيولة من قبل سلطة النقد 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة

40	عدم قدرة المصارف الاسلامية على الاستفادة من تعليمات إعادة الخصم 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
41	عدم وجود قانون خاص ومنفصل بالمصارف الاسلامية في فلسطين 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
42	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية والتجارية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
43	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية والتجارية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
44	ضعف الجهاز الامني والقضائي في فلسطين حال المطالبة بالالتزامات 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
45	عدم إستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في فلسطين بشكل عام 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
46	الحصار الاقتصادي الذي يفرضة الاحتلال على مناطق السلطة 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
47	تعنت المصارف الاسرائيلية في التعامل مع المصارف الاسلامية 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة
48	عدم وجود عملة وطنية في فلسطين 1. موافق بشدة 2. موافق 3. محايد 4. غير موافق 5. غير موافق بشدة

القسم الثالث: سؤال مفتوح حول المشكلات والحلول المقترحة

س: برأيك ما هي أهم المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية في فلسطين على المستوى الداخلي والخارجي لها بحيث لم يتضمنها القسم الثاني من الاستبانة؟

س: برأيك ما هي أهم الحلول التي يمكن إقتراحها حول مشكلات العمل المصرفي الاسلامي في فلسطين؟

Abstract

Rezeqat, Sadi Mahmoud Mohammed.(2008). Islamic banking in Palestine - problems, challenges and solutions. Master thesis, Yarmouk University, Jordan.

Supervised by:

Prof. Mohammed Ahmed Saqer **Chairman and supervisor**

Dr. Zakaria Mohammed Al-Qudah **participant supervisor**

The aim of this study to describe the experience of Islamic banking operations in Palestine, as well as the problems and challenges faced by these banks, both at the domestic level, mainly represented in human resources, the nature of Islamic banking, technical and physical aspects as well as their investment policies or at the external level, represented by dealers, monetary policies applicable on these banks, as well as the political, economy and security situation in Palestine.

To achieve this pupose, the researcher designed a questionnaire based on some questions posed to some Islamic banks managers in palestinc and by reviewing previous literature related to study problem. The questionnaire was distributed on mangers and staff working in these banks. Data abtained were analyzed using the proper statistical procedures. Findings are discussed in the study.

The results of the study revealed that Islamic banks in Palestine face a series of internal and external problems, which have affected on the performance of these banks in terms of both their ability to confront their opponents from traditional banks or play an important role in achieving economic and social development as required, and the performance of these banks on growth and development.

The study came out with some recommendations and solutions such as Islamic banks in Palestine need to increase their accessibility to more population. They hare to establish special departments dedicated to identify problems faciry them, came out with the suitable solutions. They must also consider mergiry with other organization to meet contemporary challenges.

Key Words: Islamic economic, Islamic banking, Palestine, problems and solutions, rezeqat.